



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الدراسات العليا

مديونية القطاع العائلي وأثرها على مؤشرات الاستقرار المالي

لعينة من بلدان مختارة

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية
من قبل الطالب

علي جواد كاظم الكريطي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

هاشم مرزوك علي الشمري

2025 م

الموافق

1446 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ
وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا
عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا
يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ
لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ...))

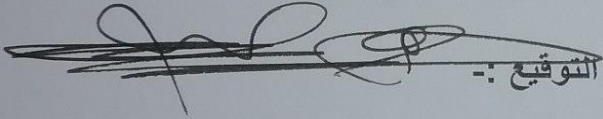
صدق الله العلي العظيم

اية الدين

سورة البقرة ، الاية 282

اقرار المشرف على الرسالة

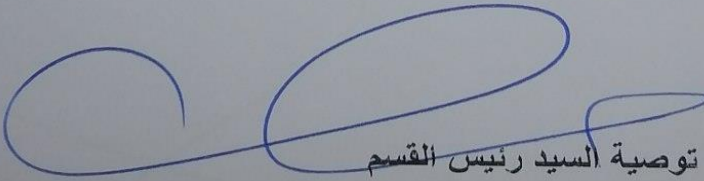
اشهد بان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((مديونية القطاع العائلي واثرها على مؤشرات الاستقرار المالي لعينة من بلدان مختارة)) المقدمة من قبل الطالب (علي جواد كاظم الكريطي) جرى تحت اشرافي في قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد.


التوقيع :-

اسم المشرف : أ.د. هاشم مرزوك علي الشمري

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ : ٢٠٢٥ / ٢ / ٢٥

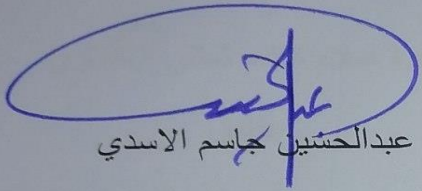

توصية السيد رئيس القسم

(بناء على توصية الاستاذ المشرف اشرح هذه الرسالة للمناقشة)

أ.م.د. خضير عباس حسين الوائلي

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد للطالب (علي جواد كاظم الكريطي) الموسومة بـ (مديونية القطاع العائلي واثرها على مؤشرات الاستقرار المالي لعينة من بلدان مختارة) ارشح هذا البحث للمناقشة .



أ.د. عبدالحسين جاسم الاسدي

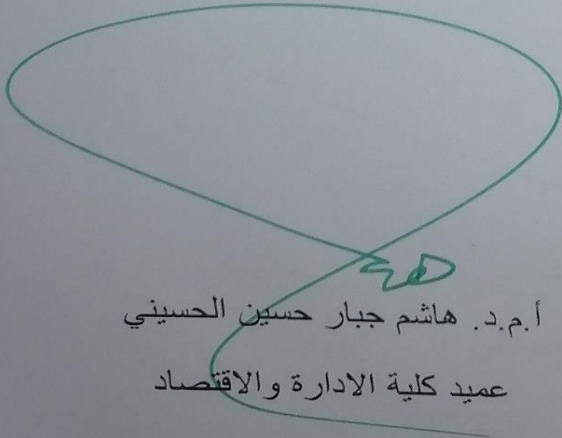
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

ورئيس لجنة الدراسات العليا

2025/ 2 / 25

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

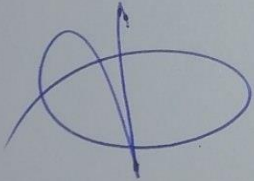


أ.م.د. هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الادارة والاقتصاد

أقرار المقوم اللغوي

اشهد بان الرسالة الموسومة بـ ((مديونية القطاع العقاري واثرها على مؤشرات الاستقرار المالي لعينة من بلدان مختارة)) والعائدة الى طالب الماجستير (علي جواد كاظم الكريطي) / قسم الاقتصاد ، قد تمت مراجعتها وتصحيح ما ورد فيها من اخطاء لغوية وبذلك اصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بالسلامة اللغوية .



التوقيع :-

اسم المقوم : أ.د. علي محمد ياسين

كلية العلوم الاسلامية / جامعة كربلاء

التاريخ: ٢٠٢٥ / ١ / ٢٥

باسمه تعالى

الإهداء

الى ملاذ العارفين وسبيل نجاة العاشقين (الامام الحجة المنتظر) (عج) سيدي إليك تشبـح
القلوب قبل العيون متى تقرّنا بطلعتك الغراء يا حجة الله في الأرض والسماء ننتظرك
بفارغ الصبر ونردد لك الدعاء (اللهم عجل لوليك الفرج)

الى منار الفداء ومشعل الاقدام ومنهج الشجاعة الى من مضى نبراساً وانتخب لذاته اعلى
درجات الشهادة في انبل معركة ، هذه الروح التي الهمت مسارها عزمًا وكرامةً

الى روح السيد الشهيد (حسن نصر الله) قدس الله نفسه الزكية

الى الشهيدين السعيدين عمي (عباس) وابن عمي (ايث) رحمهما الله

الى (ابي) العزيز اطل الله في عمره

الى من كان دعاؤها سر نجاحي الى (امي) عليها السلام

الى قوتي وسندي في الحياة (إخوتي)

الباحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿ فَادْكُرُونِي أذكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ ﴾ [البقرة: 152].

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وأهل بيته الطاهرين (عليهم السلام) .
في البدء لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والاحترام الى أستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور ((هاشم مرزوك علي الشمري)) لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما أحاطني به من اهتمام ورعاية، كلفه غالي الجهد والوقت، طوال فترة إعداد الرسالة، وبإخلاص وتفاني ودماثة خلق منحت الباحث روح العزيمة والإصرار على المثابرة وتخطي الصعاب، مثلما كان للمساته الكريمة على الرسالة، من قراءة وتدقيق وملاحظات قيّمة، الأثر البالغ لإظهار الرسالة بالصورة التي هي عليها. فجزاه الله عني كل خيرو أسأل الله له التوفيق وان ينعم عليه و على عائلته بالصحة والعافية والسعادة .

وأتقدم بشكري وثنائي إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ المساعد الدكتور (هاشم جبار الحسيني) والساده معاونين لرعايتهم لطلبة الدراسات العليا. وأتقدم بوافر الشكر وخالص التقدير إلى السيد رئيس قسم الاقتصاد المحترم الأستاذ المساعد الدكتور (خضير عباس الوائلي) وإلى جميع أساتذة قسم الاقتصاد لما أبدوه من اهتمام ونصح قيم. وخص منهم بالذكر الأستاذ المساعد الدكتور (سلام كاظم شاني الفتلوي)

ومن واجب العرفان أن أتقدم بخالص امتناني الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لما تحملوه من عناء المراجعة والتفويم لرسالتي ولما سيبدونه من توجيهات علمية قيمة لأثراء هذه الرسالة . وأتقدم بشكري وتقديري إلى كل من راجع هذه الدراسة علمياً ولغوياً وأبدى ملاحظات قيمة وفعالة عن هذه الدراسة .

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى زملائي في الدراسات العليا وأخص منهم بالذكر (حسن خضير عباس) كنتم خير عون وسند وفقكم الله وجزاكم عني كل خير ، كما وأتقدم بجزيل الشكر الى رفيقي واخي (صفاء علي عبود) لمساندته ولدعمه غير المحدود لي . وأخيراً أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وقدم لي الدعم المعنوي والعلمي فجزأهم الله عني كل خير ووفق الله الجميع .

الباحث

المستخلص

يتناول البحث دراسة إشكالية العلاقة بين مديونية القطاع العائلي و الاستقرار المالي من خلال دراسة الحقائق التي تقدمها النظرية الاقتصادية و البحوث و الدراسات ، و من ثم دراسة حالة (العراق و مصر و الأردن) عبر جمع و تحليل الوقائع و البيانات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة ، و تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل عن اثر مديونية القطاع العائلي في الاستقرار المالي في بلدان العينة ، كما تتمثل فرضية البحث ان تطورات العولمة المالية و الانفتاح المالي فاقمت من الصدمات الاقتصادية النظامية و غير النظامية مما جعل أوضاع الاستقرار المالي اكثر حساسية لتطورات حجم مديونية القطاع العائلي ، اعتمد البحث المنهج الاستقرائي، و عبر جمع و تحليل الوقائع الاقتصادية و البيانات التاريخية ذات العلاقة ، بالإضافة الى اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال وضع الفرضيات فيما بين العلاقات المدروسة، و قياس و تحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام أدوات التحليل الاحصائي و القياسي.

وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضعف تأثير مديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي بسبب محدودية حجم التمويل المصرفي للقطاع العائلي و الخلل الهيكلي في العلاقة بين الانفاق العائلي و الائتمان المصرفي ، و ضعف قدرات القطاع الخاص على الوصول للتمويل و توظيفه ، و كانت ابرز التوصيات ، هي ضرورة اتباع سياسة اقتصادية لتعزيز دور القطاع العائلي في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الائتمان المقدم للقطاع العائلي المعزز للنمو الاقتصادي ووفق مستويات دين عائلي يتناسب مع متطلبات استقرار مالي مستدام.

المحتويات

ب	الآية القرآنية
ت	الاهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	المستخلص
ح-ذ	فهرس المحتويات
ر	فهرس الجداول
ز	فهرس المخططات
س-ش	فهرس الاشكال
4-1	المقدمة
10-5	الدراسات السابقة والدراسة الحالية
الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي	
12	الفصل الأول : تمهيد
13	المبحث الأول : مديونية القطاع العائلي ... المفهوم والخصائص
13	المطلب الأول: دور القطاع العائلي في الاقتصاد
13	اولاً : مفهوم القطاع العائلي
17	المطلب الثاني : الدين والائتمان
17	اولاً : الدين في الاقتصاد
21	ثانياً : الائتمان
28	المطلب الثالث : مديونية القطاع العائلي
28	اولاً : ديون الاسر
29	ثانياً : العوامل المؤثرة على مديونية القطاع العائلي
31	ثالثاً : مصادر ديون القطاع العائلي
32	المبحث الثاني: الاستقرار المالي ... اطار نظري ومفاهيمي
32	المطلب الأول : مفهوم الاستقرار المالي ومبادئه وشروطه وأسباب عدم الاستقرار
32	أولاً : مفهوم الاستقرار المالي

33.....	ثانياً : مبادئ الاستقرار المالي.....
35.....	ثالثاً : شروط الاستقرار المالي.....
36.....	رابعاً : أسباب عدم الاستقرار المالي.....
38.....	المطلب الثاني : مؤشرات الاستقرار المالي.....
38.....	أولاً : المؤشرات الجزئية وهي مؤشرات القطاع المصرفي.....
42.....	ثانياً : المؤشرات الكلية للاستقرار المالي.....
46.....	المطلب الثالث : حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي.....
47.....	أولاً : منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي.....
47.....	ثانياً : احتساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي.....
54.....	المبحث الثالث: التأسيس النظري للعلاقة بين مديونية القطاع العائلي و الاستقرار المالي.....
54.....	المطلب الأول : مخاطر مديونية القطاع العائلي.....
54.....	أولاً : مخاطر الإفراط في مديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي.....
56.....	ثانياً : قنوات السياسة النقدية التي تتأثر بها مديونية القطاع العائلي و الاستقرار المالي.....
57.....	المطلب الثاني : ادوات سياسات الاستقرار المالي في مواجهة النمو المفرط في الائتمان
57.....	الممنوح للقطاع العائلي.....
59.....	المطلب الثالث : مؤشرات قياس تأثير مديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي.....
	الفصل الثاني : تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات
67.....	الاستقرار المالي لبلدان العينة.....
68.....	الفصل الثاني : تمهيد.....
	المبحث الاول : تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي
69.....	في الأردن.....
69.....	المطلب الأول : قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الاردن.....
69.....	أولاً : طبيعة الاقتصاد الأردني.....
70.....	ثانياً : المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الاردن.....
74.....	ثالثاً- منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن.....
76.....	رابعاً : تحليل مؤشر الاستقرار المالي التجميعي الأردني (JFSI).....
	المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات العلاقة بين الاستقرار المالي ومديونية القطاع
81.....	العائلي في الأردن.....
81.....	أولاً : مؤشرات قياس مديونية القطاع العائلي.....

85.....	ثانياً : العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في الأردن
	المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي
87.....	في مصر
87.....	المطلب الأول : قياس مؤشر الاستقرار المالي في مصر
87.....	اولاً : طبيعة الاقتصاد المصري
89.....	ثانياً : المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في مصر
91.....	ثالثاً : منهجية اعداد مؤشر الاستقرار المالي في مصر
92.....	رابعاً : تحليل مؤشر الاستقرار المالي في مصر
	المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات العلاقة بين الاستقرار المالي ومديونية القطاع
99.....	العائلي في مصر
99.....	اولاً : مؤشر مديونية القطاع العائلي
101.....	ثانياً : العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في مصر
	المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي
105.....	في العراق
105.....	المطلب الأول : قياس المؤشر التجمعي للاستقرار المالي في العراق
105.....	اولاً : طبيعة الاقتصاد العراقي
106.....	ثانياً : المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في العراق
109.....	ثالثاً : منهجية اعداد مؤشر الاستقرار المالي في العراق
111.....	رابعاً: تحليل المؤشر الكلي للاستقرار المالي في العراق
117.....	المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الاستقرار المالي ومديونية القطاع العائلي في العراق ...
117.....	اولاً : مؤشرات قياس مديونية القطاع العائلي
125.....	ثانياً : العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق
	الفصل الثالث : قياس وتحليل أثر مديونية القطاع العائلي على بعض
	مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)
128.....	الفصل الثالث: تمهيد
	المبحث الاول: الاطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة وتوصيف
129.....	النموذج
129.....	اولاً : مفهوم انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :-

129.....	المشترك إذ يتم استخدامه عند وجود متغير مستقل ومتغير تابع .
130.....	ثانياً : خطوات تطبيق النموذج الانحدار الذاتي للباطءات الموزعة ARDL
134.....	ثالثاً : مميزات النموذج الانحدار الذاتي للباطءات الموزعة ARDL
135.....	رابعاً : توصيف النموذج :- Specification of model
المبحث الثاني: قياس وتحليل النماذج القياسية المقطرة لأثر مديونية القطاع العائلي وعلى	
137.....	مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)
137.....	أولاً: اختبار استقرارية المتغيرات (جذر الوحدة).
138.....	ثانياً: تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
149.....	ثالثاً : تقدير دالة التضخم (INF) :-
160.....	الاستنتاجات
162.....	التوصيات
163.....	المراجع والمصادر

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
52	المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية	1
54	نوع العلاقة بين مؤشر الاستقرار المالي والمؤشرات الفرعية المستخدمة في احتسابه	2
62	بعض المؤشرات المستخدمة في قياس مديونية القطاع العائلي	3
71	المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن	4
75	الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية في الأردن	5
78	النسبة المئوية لمؤشر الاستقرار المالي الكلي والمؤشرات الرئيسية المكونة له في الأردن	6
82	النسبة المئوية لمؤشرات قياس مديونية القطاع العائلي في الأردن	7
90	المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في مصر	8
93	النسبة المئوية لمؤشر الاستقرار المالي الكلي والمؤشرات الرئيسية المكونة له في مصر	9
100	النسبة المئوية لمؤشر قياس مديونية القطاع العائلي في مصر	10
108	المتغيرات المستخدمة في تكوين الاستقرار المالي والعلاقة بين هذه المتغيرات والاستقرار المالي في العراق	11
112	النسبة المئوية لمؤشر الكلي للاستقرار المالي والمؤشرات المكونة له في العراق	12
118	النسبة المئوية لمؤشرات قياس مديونية القطاع العائلي في العراق 2015-2022	13
137	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	14
139	تقدير نموذج ARDL لدالة الناتج (GDP)	15
142	اختبار الحدود والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات لدالة الناتج (GDP)	16
143	الاختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الناتج (GDP)	17
143	اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الناتج (GDP)	18
147	تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الناتج (GDP)	19
148	تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الناتج (GDP)	20
150	تقدير نموذج ARDL لدالة معدل التضخم (INF)	21
152	اختبار الحدود والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات لدالة معدل التضخم (INF)	22
153	الاختبار التسلسلي بين البواقي لدالة معدل التضخم (INF)	23
153	اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة معدل التضخم (INF)	24
157	تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة معدل التضخم (INF)	25
158	تقدير معالم الأجل الطويل لدالة معدل التضخم (INF)	26

قائمة المخططات

الصفحة	العنوان	رقم المخطط
15	الدورة الاقتصادية لقطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية	1
21	الدين وتفرعاته في الاقتصاد	2

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
77	مؤشر الاستقرار المالي في الأردن 2011- 2022	1
79	القيمة الترجيحية لمؤشر الاستقرار المصرفي ومؤشر الاستقرار المالي في الأردن	2
80	القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الاستقرار المالي في الأردن	3
81	القيمة الترجيحية لمؤشر سوق رأس المال ومؤشر الاستقرار المالي في الأردن	4
83	نسبة تسهيلات الأفراد الى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن	5
84	نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد المقترضين من البنوك الى دخلهم في الأردن	6
85	نسبة الديون غير العاملة لمحفظه قروض الافراد في الأردن	7
93	المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في مصر	8
95	القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الاستقرار المالي في مصر	9
96	القيمة الترجيحية لمؤشر الأسواق المالية ومؤشر الاستقرار المالي في مصر	10
98	القيمة الترجيحية لمؤشر أداء القطاع المصرفي ومؤشر الاستقرار المالي في مصر	11
99	القيمة الترجيحية لمؤشر مناخ الاقتصاد العالمي ومؤشر الاستقرار المالي في مصر	12
101	مؤشر مديونية القطاع العائلي في مصر .	13
113	القيمة الترجيحية لمؤشر الاستقرار المصرفي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	14
114	القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	15
115	القيمة الترجيحية لمؤشر سوق رأس المال ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	16
116	القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد العالمي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	17
117	القيمة الترجيحية لمؤشر الدورة المالية ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	18
119	نسبة الانتماء المقدم الى القطاع العالي الى دخل الافراد في العراق	19
121	نسبة اجمالي الانتماء المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق	20
122	نسبة الانتماء المقدم للقطاع العائلي الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق	21
123	نسبة الانتماء المقدم للقطاع العائلي الى اجمالي الانتماء النقدي في العراق	22

124	نسبة الانتماء المقدم الى القطاع العائلي الى اجمالي الانتماء النقدي المقدم الى القطاع الخاص في العراق	23
125	نسبة الانتماء المقدم للقطاع العائلي ال ودائع القاع الخاص في العراق	24
141	تحديد فترات الابطاء المثلى لدالة للنتائج المحلي الإجمالي (GDP)	25
144	اختبار التوزيع الطبيعي جاركو بيررا لدالة النتائج (GDP)	26
145	اختبار معنوية المعالم المقطرة لدالة النتائج (GDP)	27
145	تراكم مربعات البواقي لدالة النتائج (GDP)	28
146	اختبار الأداء التنبؤي لنموذج دالة النتائج (GDP)	29
151	تحديد فترات الابطاء المثلى لدالة معدل التضخم (INF)	30
154	اختبار التوزيع الطبيعي جاركو بيررا لدالة معدل التضخم (INF)	31
154	تراكم مربعات البواقي لدالة معدل التضخم (INF)	32
155	اختبار الأداء التنبؤي لنموذج لدالة معدل التضخم (INF)	33

المقدمة

لقد أصبحت النظم المالية اليوم الركيزة الأساسية في التطور الاقتصادي، من خلال دورها الجوهرى في الربط بين الجانب الحقيقي والنقدي وبما يضمن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بكفاءة بين الأنشطة الاقتصادية والقدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتلبية متطلبات استدامة النمو والتنمية الاقتصادية.

ويعد الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على أداء وظائفه الأساسية في الوساطة وتقييم وإدارة المخاطر المالية وتحمل الصدمات النظامية وغير النظامية ومعالجة الاختلالات التي تعيق تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار وتوفير آلية دفع فعالة وأمنة، وقد فرضت تطورات النشاط المالي في ظل العولمة المالية، مستويات من الانفتاح المالي الكبير، تتعاضد معها مخاطر الصدمات المالية بأنواعها المتعددة ومستوياتها المختلفة، مما عزز أهمية وظيفة النظم المالية في تحقيق الاستقرار المالي.

ويؤدي القطاع العائلي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر مساهمته الجوهرية في تحفيز الطلب الكلي من خلال تدفقات الانفاق من ميزانية هذا القطاع، إذ تتكون ميزانية الأفراد بشكل رئيس من الودائع والعقارات والأصول المالية، أما في جانب الالتزامات، وإن مديونية الأفراد هي المكون الأساسي لالتزامات الأفراد والأسر، والتي يكون مصدرها الرئيس الائتمان الممنوح للقطاع العائلي من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ولذلك فإن حجم مديونية القطاع العائلي هو مؤشر أساسي من بين مؤشرات أخرى — لدى البنوك المركزية والهيئات المالية المتعددة، لقياس حجم الديون والتباينات في الاقراض، ومعرفة مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، فعندما يكون هناك انخفاض في الائتمان المقدم للقطاع العائلي، يمكن للبنوك المركزية اتخاذ تدابير لتحفيز الاقراض عن طريق خفض اسعار الفائدة وتوفير تسهيلات للقروض، ومن ناحية أخرى إذا كانت هناك زيادة في معدلات البطالة أو انخفاض في الدخل المتاح للأسر، فقد تكون هناك حاجة إلى زيادة الائتمان للقطاع العائلي لتعزيز النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر الاهتمام برصد وتحليل حجم الائتمان المقدم للقطاع العائلي جزءاً مهماً من استراتيجية السياسة النقدية والمالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي وتحقيق النمو المستدام، وفي حالة ارتفاع معدلات ديون القطاع العائلي والتزامات السداد، يمكن أن تزداد المخاطر المالية والتوترات الاقتصادية ففي هذه الحالة لا بد من اتخاذ إجراءات متعددة لتعزيز التوعية المالية وتحفيز القطاع العائلي حتى يتمكن من إدارة ديونه بشكل مستدام.

وشهدت بلدان العراق ومصر والأردن تطورات في نظمها المالية وعلاقتها بمديونية القطاع العائلي و انعكاس ذلك على مستوى الاستقرار المالي ، مما اثار اهتمام البحث العلمي لدراسة مديونية القطاع العائلي في هذه البلدان من إذ نوع و حجم و اتجاه تطور مؤشراتها الأساسية و اثرها في مستوى الاستقرار المالي .

اولاً: أهمية البحث : تتبع أهمية البحث من ضرورة الاهتمام بالعلاقة بين الاستقرار المالي و مديونية القطاع العائلي في بلدان العينة (العراق و مصر و الأردن) ، لضبط مستويات الدين العائلي وفق متطلبات الاستقرار الاقتصادي و النمو و التنمية في ظل التطورات الحديثة في واقع اقتصادات بلدان العينة نظمها المالية.

ثانياً: مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في ان تطورات مديونية القطاع العائلي تمثل تحدي أساسي امام قدرة النظام المالي على تحقيق الاستقرار المالي مما يفرض على البنوك المركزية المعرفة العلمية الدقيقة لطبيعة و حدود و ابعاد آثار التغيرات في حجم مديونية القطاع العائلي على مؤشرات الاستقرار المالي ، لأخذ التدابير اللازمة لجعل مستويات مديونية القطاع العائلي تتناسب و متطلبات النمو و الاستقرار الاقتصادي.

و في ضوء مشكلة البحث أعلاه يمكن صياغة الإشكالية المطروحة وفق الأسئلة العلمية الرئيسية التالية :

- 1- ما هي العلاقة بين مديونية القطاع العائلي و الاستقرار المالي وفق النظرية الاقتصادية و ما هي مسارات انتقال هذه العلاقة في الأنظمة المالية المعاصرة في ظل العولمة المالية و الانفتاح المالي و ما ينتج عنها من الصدمات الاقتصادية النظامية و غير النظامية ؟
- 2- كيف تطور حجم مديونية القطاع العائلي في بلدان العينة و ما هي اثاره على مؤشرات الاستقرار المالي فيها ، و ما هي التدابير اللازمة لجعل مستويات مديونية القطاع العائلي تتناسب و متطلبات النمو و الاستقرار الاقتصادي ؟
- 3- ما نتائج قياس و تحليل اثر مديونية القطاع العائلي على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023) ؟

ثالثاً: فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان زيادة حجم مديونية القطاع العائلي يساهم في تراجع مستوى الاستقرار المالي . وهذا يستلزم اتباع البنوك المركزية لجملة من الإجراءات اللازمة للحد من الأثر السلبي لتطور حجم المديونية في الاستقرار المالي اذ تتضمن هذه الاجراءات تخفيف حجم المديونية الى المستوى المقبول وبما يضمن الاستقرار المالي .

رابعاً : هدف البحث : يهدف البحث الى :

- 1- التأسيس النظري للعلاقة بين مديونية القطاع العائلي و الاستقرار المالي في ظل التطورات الحديثة في النظم المالية .
- 2- دراسة اثر مديونية القطاع العائلي على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في بلدان العينة (العراق و مصر و الاردن).
- 3- قياس وتحليل اثر مديونية القطاع العائلي على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023) .

خامساً : منهج البحث : استخدم البحث المنهج الاستقرائي، من خلال الاعتماد على دراسة النظريات والمُسلّمات والقواعد العامة و التطبيقات الجزئية في النظرية الاقتصادية حول العلاقة بين مديونية القطاع العائلي و الاستقرار المالي ، و عبر جمع و تحليل الوقائع الاقتصادية و البيانات التاريخية ذات العلاقة ، وتوظيفها في دراسة حالة بلدان العينة ، فضلاً عن اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال وضع الفرضيات فيما بين العلاقات المدروسة، و قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة بالنسبة للعراق وباستخدام أدوات التحليل الاحصائي والقياسي والتوصل للاستنتاجات التي تثبت فرضية البحث والتوصيات الممكن التوصل إليها لتوظيف الحقائق التي تم إثباتها .

سادساً : الحدود الزمانية : تتمثل بالمدة (2016-2023) بالاعتماد على بيانات فصلية و هي المدة التي ظهرت فيها المؤشرات الأساسية للعلاقة بين مديونية القطاع العائلي و الاستقرار المالي بالنسبة لبلدان العينة لاسيما العراق .

سابعاً : الحدود المكانية : و تمثلت بعينة من البلدان و هي (العراق و مصر و الأردن) و هي عينة متقاربة في خصائصها الاقتصادية و شهدت تطورات واضحة في نظمها المالية و مديونية القطاع العائلي ينعكس في مستوى الاستقرار المالي و الاقتصادي .

ثامناً : هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول ، تم تخصيص الفصل الأول الى الجانب النظري للدراسة و من خلال ثلاثة مباحث تناول الأول (مديونية القطاع العائلي في الاقتصاد) فيما تناول الثاني (الاطار النظري للاستقرار المالي) اما المبحث الثالث فقد خصص الى (العلاقة بين مديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي) ، و قد تناول الفصل الثاني (تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي لبلدان العينة) و تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تناول الأول (تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي في العراق) فيما تناول الثاني (تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي في الأردن) اما المبحث الثالث فقد خصص الى (تحليل

العلاقة بين مديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي في مصر) ، و تم في الفصل الثالث (قياس وتحليل اثر مديونية القطاع العائلي على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة من 2016- 2023) اذ تم تقسيم الفصل الى مبحثين تناول الأول (الاطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة وتوصيف النموذج) فيما تناول الثاني (تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدره للعلاقة بين مديونية القطاع العائلي وبعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة 2016 - 2023) و تم اختتام البحث بأهم الاستنتاجات و التوصيات التي تم التوصل اليها .

الدراسات السابقة

الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات العربية

1- دراسة قامت بها (مها مزهر محسن عام 2016) بعنوان :

(اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية للمدة -2013) 2009 وتتلخص مشكلة الدراسة في التحديات التي يتعرض لها القطاع المصرفي والتي تبعده عن مهامه في تمويل التنمية وأداء وحداته التي باتت مصدر تهديد للاستقرار المالي بدلاً من ان تكون عاملاً مساعداً في تحقيقه ، وما ساعد في تفاقم هذا المشكلة هو غياب المنهجية الواضحة في مراقبة عمل المصارف اذ يهدف البحث الى التركيز على القطاع المصرفي ومدى تمتعه بالاستقرار ، والعمل على توفير أدوات مناسبة لمعالجة واحتواء الازمات من خلال تأمين نظام فاعل ومرن في تبويب ومراقبة المؤشرات للأغراض الاحترازية واهم ما توصل اليه البحث هو ان سياسة تخفيض اسعار الفائدة المعتمدة من البنك المركزي ساهمت بشكل فاعل في تعرض المصارف الخاصة الى الديون المتعثرة مما ادى بها الى التوجه نحو الاستثمارات الآمنة وتقليل منح الائتمان واوصى الباحث بضرورة تحفيز المصارف لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية لدعم اهداف السياسة النقدية في توفير التمويل المصرفي.

2- دراسة قام بها (ضياء عبد الرزاق الساعدي عام 2018) بعنوان :

(مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق)

تهدف هذه الدراسة إلى بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المصرفي الذي يعد كجهاز انذار مبكر لصانعي السياسات الاقتصادية في العراق، فضلا عن تحليل واقع واتجاهات الاستقرار المصرفي وواقع واتجاهات السياسة المالية في العراق والعلاقة بينهما، وذلك باستخدام نموذج (ARDL) وبيانات فصلية للمدة (2010-2016). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن للسياسة المالية أثر على الاستقرار المصرفي من خلال المؤشر التجميعي، إذ إن الاقتراض بواسطة حوالات الخزينة تدعم الاستقرار المصرفي، أما أداة الإيرادات العامة فلها علاقة مع مؤشر الاستقرار المصرفي، والنفقات العامة أيضا لها علاقة مع مؤشر الاستقرار المصرفي.

3- دراسة قام بها (فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية عام 2019) بعنوان :

(تحديد حجم مديونية القطاع العائلي في الدول العربية وأثرها على الاستقرار المالي)

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مديونية القطاع الخاص والعائلي في الدول العربية ومقارنتها مع العديد من الدول المتقدمة والناشئة وحساب فجوة الائتمان الخاص والعائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتحديد مدى تعرض هذه الدول لمخاطر النمو المفرط في الائتمان الخاص والعائلي. وأظهرت الدراسة انخفاض معدلات الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي في معظم الدول العربية، مع انخفاض نسبة القروض العقارية والتي كانت من اهم أسباب الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى استخدام البنوك المركزية العربية للعديد من الأدوات الاحترازية، وهو ما يقلل من احتمالية حدوث مخاطر مستقبلية تهدد الاستقرار المالي. وتوصلت الدراسة الى ان ارتفاع نصيب فجوة القطاع العائلي من فجوة الائتمان الخاص بالنسبة لبعض الدول، متوافقاً مع نصيب القطاع العائلي المرتفع من الائتمان الخاص لهم، وهو ما قد يدعو هذه الدول إلى متابعة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي بصورة أكثر حذراً وتشديد الأدوات الاحترازية للحد من النمو المفرط في الائتمان العائلي. فضلاً عن ذلك فإنه يجب البدء في بناء قواعد بيانات للمزيد من المؤشرات لكل الدول العربية التي تدعم التحليل مثل أنواع قروض القطاع العائلي وأسعار العقارات والسلع الأخرى التي يتم استخدام القروض لتمويلها.

4- دراسة قام بها (رامي يوسف عبيد عام 2021) بعنوان :

(مخاطر الإفراط في مديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي)

تتناول هذه الدراسة العلاقة المحتملة بين مخاطر الائتمان العائلي وأثره على الاستقرار المالي، في عشرة دول عربية خلال المدة (2015-2020)، باستخدام طريقة The difference Generalized Method of Moments (GMM) المعممة، تم قياس مخاطر الائتمان العائلي من خلال متغير نسبة الائتمان العائلي إلى إجمالي الائتمان، بشكل يأخذ في الاعتبار وجود أدوات احترازية تخفف من هذه المخاطر وتحد من المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن هذا القطاع . كما تم قياس مستوى الاستقرار المالي من خلال دراسة أثر الائتمان العائلي على نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (معدل التعثر). وتوصلت هذه الدراسة الى أن ارتفاع نسبة الائتمان العائلي إلى إجمالي الائتمان المصرفي له علاقة موجبة مع معدل التعثر المصرفي وأظهرت النتائج أن ائتمان الأسر له علاقة إيجابية مع معدل التخلف عن السداد المصرفي، وأظهرت النتائج ايضاً أن أدوات السياسة الاحترازية الكلية تلعب دوراً مهماً في الحد من هذه المخاطر. بينما كانت هناك علاقة سلبية بين معدل العائد على الأصول وحجم البنك من جهة، ومعدل التخلف عن السداد (نسبة القروض

المتعثرة) من جهة أخرى. في حين لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة بين البنوك ومعدل التخلف عن السداد، وكذلك مع معدل التضخم، ولكن فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي، أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بينه وبين مخاطر الائتمان .

5- دراسة قام بها (احمد جمال عسكر عام 2023) بعنوان :

(استخدام طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي في العراق حتى عام 2025)

تهدف هذه الدراسة الى التنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي في العراق حتى عام (2025) ، فضلا عن تحليل واقع واتجاهات مؤشرات الاستقرار المالي في العراق، اذ يساعد التنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي متخذي القرار وواضعي السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية في الوصول الى القرار الصحيح لمعالجة اي حالة عدم استقرار أو تعثر في النظام المالي، واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قيم التنبؤ لبعض المؤشرات ازدادت خلال المدة (2022 2025)، مثل (نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، معدل التضخم، فائض أو عجز الموازنة العامة، عرض النقود) ، في حين مؤشرات أخرى انخفضت قيمة التنبؤ لها للمدة (2022-2025)، مثل (نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال، معدل الفائدة على الاقراض طويل الأجل، نسبة إجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي)، فيما أوصت الدراسة بإجراء بحوث بشكل دوري ومستمر حول التنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي في العراق؛ لأنها أعطت سلوكاً تنبؤياً مشابهاً لسلوك السلسلة السابقة، الأمر الذي يساعد صناع القرار في رسم السياسات النقدية والمالية والتجارية واتخاذ القرارات المناسبة لتجنب الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي.

ثانياً : الدراسات الأجنبية

1- دراسة قام بها (Don Nakornthab 2010)

Household Indebtedness and Its Implications for Financial Stability

(مديونية الأسر وانعكاساتها على الاستقرار المالي)

تمثل هذه الدراسة محاولة من قبل مركز SEACEN للحصول على فهم صحيح لتطورات ديون الأسر وآثارها على الاستقرار المالي في البلدان الأعضاء في SEACEN بهدف نهائي يتمثل في مساعدة صانعي السياسات على وضع تدابير وقائية لمعالجة أي ضعف قد ينشأ أثناء جني الفوائد الاقتصادية والرفاهية لزيادة مديونية الأسر. وهذه هي الدراسة الأولى التي تقارن بين تطورات ديون الأسر ومخاطر الائتمان الأسري عبر بلدان "SEACEN" بطريقة موحدة. وتوصلت الدراسة الى انه

سيكون من المفيد جدا تصنيف القروض الاستهلاكية وفقا لفئة الدخل اذ تعتقد الدراسة أن سلوك الاقتراض للأسر ذات الدخل المرتفع والدخل المنخفض يختلف اختلافا كبيرا ، وعند إجراء السياسة النقدية ، يجب على البنك المركزي التأكد من أن سعر الفائدة عند مستوى مناسب. قد تؤدي فترة طويلة من انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع القروض الاستهلاكية. وفي الوقت نفسه، فإن رفع سعر الفائدة في اقتصاد لم يتعاف سيضيف إلى العبء المالي للأسر المدينة، مما يؤدي إلى ارتفاع القروض المتعثرة للمستهلكين.

2- دراسة قام بها (Morris, 2010)

Measuring and Forecasting Financial Stability: The composition of an Aggregate Financial Stability Index for Jamaica .

(قياس وتنبؤ بالاستقرار المالي: تكوين مؤشرات الاستقرار المالي الكلي لجامايكا).

تهدف هذه الدراسة الى تطوير مؤشر إجمالي للاستقرار المالي (AFSL) لجامايكا باستخدام النظام المصرفي خلال المدة (1997-2010)، ويعتمد (AFSL) على العمل السابق لجامايكا من خلال تجميع عوامل الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي والعوامل الدولية التي تشير الى أداء القطاع المصرفي في مقياس واحد للاستقرار المالي، إذ تم اختيار 19 متغيراً ضمن أربعة مؤشرات فرعية، بإذ تغطي جميع جوانب الاستقرار المالي، وهي : مؤشر التطور المالي، مؤشر الضعف المالي، مؤشر المتانة المالية ومؤشر الحالة الاقتصادية العالمية لبناء مؤشر استقرار مالي كلي. وتؤكد نتائج الدراسة أن نتائج الاختبارات القياسية وضحت حساسية المؤشر للتغير في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، إذ تظهر القيم المتوقعة تدهورا ملحوظا في المؤشر خلال النصف الثاني من عام 2010 . اذ يمكن استخدام المؤشر كأداة إنذار مبكر لوضع السياسات، و يمكن استخدام تقنيات محاكاة ديناميكية مختلفة للتنبؤ بالاستقرار في القطاع المصرفي .

3- دراسة قام بها (Atif Mian Amir Sufi. Emil Verner 2015)

Household Debt And Business Cycles Worldwide

(ديون الأسر ودورات الأعمال في جميع أنحاء العالم)

وقد أكدت الدراسة على أن زيادة القروض المقدمة إلى القطاع العائلي تؤدي إلى آثار سلبية على الناتج المحلي الإجمالي في المديين القصير والمتوسط، كما وتؤدي إلى زيادة البطالة وانخفاض النمو

الاقتصادي بسبب الآثار السلبية التي تنتج عن الإفراط فيها ، والأزمة المالية العالمية عام 2008 خير دليل على ذلك.

4- دراسة قام بها (Nabiyeu, Musayev, and Yusifzada 2016)

Banking Competition and Financial Stability: Evidence from CIS countries

(المنافسة المصرفية والاستقرار المالي: أدلة من بلدان رابطة الدول المستقلة)

هدف هذه الدراسة هو اختبار العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي لسبعة دول أعضاء في رابطة الدول المستقلة (Commonwealth of Independent States) للمدة (2001-2013). وتم استخدام نموذج بانزر روس لقياس المنافسة المصرفية وبالاستناد إلى احصائية H . وتبين هذه الدراسة إلى أن المنافسة الاحتكارية هي السائدة في القطاع المصرفي للدول عينة الدراسة، فضلاً عن أن مستوى المنافسة لا يؤثر بشكل كبير على احتمال حدوث أزمات مصرفية في هذه الدول.

5- دراسة قام بها (Gabriel Garber and others 2020)

Government Banks, Household Debt, and Economic Downturns: the case of Brazil

(البنوك الحكومية وديون الأسر والانكماش الاقتصادي: حالة البرازيل)

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة صدمة عرض الائتمان على الاستهلاك الفردي ، من خلال التباين في قطاع توظيف كل مقترض. اذ تم استهداف الأفراد العاملين في القطاع العام بشكل غير متناسب من خلال قروض الرواتب التي تقدمها البنوك الحكومية . وتبين هذه الدراسة أن الزيادة الحادة في نسبة الدين إلى الدخل على المستوى الفردي خلال فترة التوسع الائتماني في البرازيل تتنبأ بانخفاض الاستهلاك خلال الأزمة اللاحقة. علاوة على ذلك ، يكون هذا التأثير أقوى عندما يتركز الاقتراض في فئات الائتمان المرتبطة عادة بأسعار فائدة أعلى.

ثالثاً : الإضافات التي جاء بها الباحث

ميزة هذا البحث : يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بعدة ميزات أهمها :

1- محاولة التطوير الكلي في العلاقة المدروسة من خلال دراسة العلاقة بين الدين العائلي و الاستقرار المالي من خلال مؤشرات مركبة وبواسطة نسبة حجم الدين العائلي الى مؤشرات الاستقرار المالي الجزئي و تأثيرها على المؤشرات الكلية للاستقرار المالي ، و هذا المدخل هو ما تفرقت به الدراسة من بين الدراسات السابقة و هو مدخل يسمح بتحليل تأثير الدين العائلي على الاستقرار المالي الكلي عبر قنوات الاستقرار المالي الجزئي ، للوقوف على كامل مسار تأثير الدين العائلي على حالة الاستقرار المالي .

2- محاولة تطوير المعرفة التطبيقية في العلاقة المدروسة عن طريق عينة البحث والتركيز على العراق بشكل خاص في عينة البحث بواسطة بيانات توفرت لأول مرة للباحثين و التي تم التوصل لها من خلال جهود خاصة متمثلة بتعاون الباحث مع قسم الاستقرار المالي في البنك المركزي العراقي للوصول الى حساب مؤشرات الدين العائلي للاستقرار المالي الجزئي لأغراض التحليل الكمي لهذا البحث .

3- محاولة تطوير الاطار النظري عن طريق تقديم تحليل مركز و معمق لمفاهيم و دور القطاع العائلي عبر تجميع مفردات الصورة النظرية من الادبيات المتعددة، و كذلك محاولة بلورة مساهمة خاصة في تقديم رؤية النظرية الاقتصادية حول تأثير الدين العائلي في الاستقرار المالي وفق اطار تحليلي يجمع بين المنظور الجزئي و الكلي .

الفصل الأول

الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

المبحث الاول: القطاع العائلي ... المفهوم والخصائص

المبحث الثاني: الاستقرار المالي... اطار نظري ومفاهيمي

المبحث الثالث: التأصيل النظري للعلاقة بين مديونية القطاع

والاستقرار المالي

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

تمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات متسارعة في مختلف القطاعات، ومن بينها القطاع العائلي الذي يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي. ومع زيادة الاعتماد على الائتمان لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية، تزايد الاهتمام بموضوع مديونية القطاع العائلي وتأثيرها على الاستقرار المالي. اذ تعتبر مديونية القطاع العائلي من المؤشرات الهامة التي تعكس الوضع المالي للأسر وقدرتها على إدارة ديونها. فعندما تتجاوز الديون مستويات معينة، قد تؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية للأسر، مثل عدم القدرة على سداد الديون، وتراكم الفوائد، والتأثير على مستوى المعيشة. وتعد مؤشرات الاستقرار المالي أدوات هامة تستخدم لقياس وتقييم الوضع المالي للاقتصاد بشكل عام، والقطاع العائلي بشكل خاص . اذ إن فهم العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي يعتبر أمراً بالغ الأهمية لصناع السياسات والجهات المعنية بالشأن الاقتصادي. فمن خلال تحليل هذه المؤشرات واتخاذ الإجراءات المناسبة، يمكن تعزيز الاستقرار المالي والمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام .

المبحث الأول : مديونية القطاع العائلي ... المفهوم والخصائص

المطلب الأول: دور القطاع العائلي في الاقتصاد

اولاً : مفهوم القطاع العائلي

تعتبر الاسرة الوحدة التنظيمية لهذا القطاع. وتُعرف بأنها مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في معيشتهم ويساهمون معاً من دخلهم أو ثروتهم لتغطية تكاليف المعيشة ويستهلكون بعض السلع والخدمات بشكل جماعي، مثل المسكن والغذاء (1).

يعد القطاع العائلي القطاع الأساس في النشاط الاقتصادي كونه يمتلك عناصر الإنتاج المتمثلة في اليد العاملة ، الأرض ، رأس المال ، والتنظيم والتي يقدمها الى القطاع الإنتاجي وفي المقابل يتحصل على عوائد عناصر الإنتاج (الاجر ، الربح ، الفائدة ، الربح) التي يقوم بأنفاقها سواء كلياً على السلع والخدمات النهائية (انفاق استهلاكي) ، او جزئياً على السلع والخدمات النهائية وجزء يوجه الى الادخارات في السوق المالي (مصارف) الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي والسوق المالي بدوره يقدم هذه الادخارات الى القطاع الإنتاجي بشكل قروض استثمارية او رأسمالية (2) .

ويمكن بيان دور القطاع العائلي في النشاط الاقتصادي من خلال تمثيل مبسط لمختلف العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة المتمثلة في القطاع العائلي (الاستهلاكي) وقطاع الاعمال (الانتاجي) والقطاع الحكومي والقطاع الوسيط المتمثل بالمؤسسات المالية (المصارف) وقطاع العالم الخارجي ويسمى هذا التمثيل بتيار التدفق النقدي للنشاط الاقتصادي(3).

كما سيتم توضيحه في المخطط (1) اذ يوضح المساهمة الفعالة للقطاع العائلي في النشاط الاقتصادي من خلال استهلاكه للسلع والخدمات وعن طريق عناصر الإنتاج التي يقدمها للنشاط الاقتصادي . فالقطاع العائلي لابد ان يعمل من اجل الحصول على دخل يستطيع من خلاله دفع ثمن السلع والخدمات التي يحتاجها لذلك فإن

(1) Shadieva GM. The concept of the family economy and its development, New Century Innovations Magazine, Volume 32 - 20_Issue-3_January_2023, p. 33

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية ، الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة سنوية العدد رقم 1 ، مسقط ، سنة 2016 ، ص13

(2) إبراهيم محمد احمد ، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور النظريات والسياسات النقدية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 2019 ، ص 81

(3) تومي صالح ، مبادئ الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ص.40

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

افراد القطاع العائلي يعملون داخل قطاع الاعمال وبالتالي فان هناك تياراً من خدمات العمل مقدمة من القطاع العائلي الى القطاع الإنتاجي ، ومقابل هذه الخدمات التي يقدمها القطاع العائلي فإنه يحصل من قطاع الاعمال على أجور و التي تكون المكون الرئيس لتيار الدخل العائلي . والقطاع العائلي بدوره يقوم باستهلاك جزء من هذا الدخل بما يتناسب مع احتياجاته والجزء الاخر يذهب للادخار ، اذ يعد هذا الادخار هو المصدر المحلي الرئيس للأموال لتمويل الاستثمار الرأسمالي ، وهو محرك رئيس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل وتتفاوت معدلات ادخار الأسر تفاوتاً كبيراً بين البلدان بسبب الاختلافات المؤسسية والديمغرافية والاجتماعية – الاقتصادية فعلى سبيل المثال، ستؤثر الأحكام الحكومية المتعلقة بمعاشات الشيخوخة والهيكل العمري الديمغرافي للسكان على معدل ادخار السكان. وبالمثل، فإن توافر الائتمان وسعره، فضلاً عن المواقف تجاه الديون، قد تؤثر على الخيارات التي يتخذها الأفراد فيما يتعلق بالإففاق أو الادخار (1) . و على المستوى الكلي ، فإن مدخرات البلد هي المصدر النهائي لاستثماراته ، والاستثمار هو المصدر النهائي للوظائف والنمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة وبالنسبة لأفراد الأسر، تمثل المدخرات زيادة في تراكم الأصول التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المالية للأسر وبعبارة أخرى، يمكن تحقيق الأهداف المستقبلية من خلال تحقيق فائض إيجابي في ميزانية الأسرة (أي إبقاء النفقات أقل من الدخل) (2) .

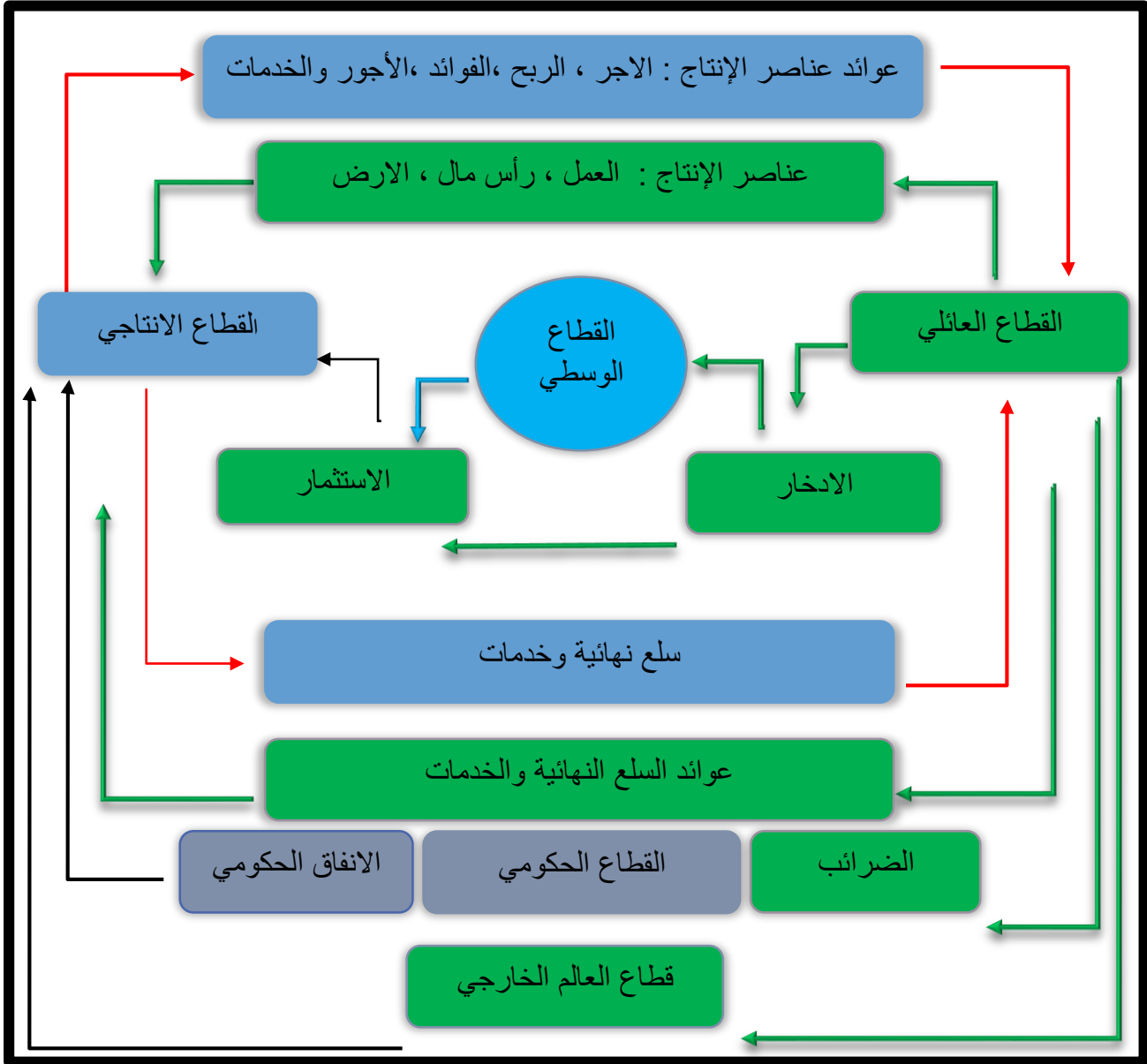
او يكون النظر الى القطاع العائلي من جهة قدرة القطاع العائلي على الاقتراض ودخوله في العملية الإنتاجية من خلال حصوله على الائتمان المقدم من القطاع المصرفي ، اذ تلجأ بعض العوائل الى الاقتراض من اجل القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كسواء السلع الإنتاجية كان تكون في مجال الزراعة او الصناعة او شراء العقارات وتأجيرها وغيرها من المجالات الاقتصادية التي تعود بعائد مادي يساهم في زيادة الدخل العائلي الذي يستخدم لتعزيز الرفاهية الاقتصادية لتلك العائلات وهذا بدوره يؤدي الى زيادة النفع العام وزيادة عملية النمو الاقتصادي داخل البلد مما يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(1) OECD(2016), OECD Factbook: Economic, Environmental and Social Statistics, OECD Publishing, Paris , 2015-2016 p52

(2) Seonglim Lee and others , The Effect of Family Life Cycle and Financial Management Practices on Household Saving Patterns, Journal of Korean Home Economics Association English Edition : Vol. 1, No. 1, December 2000 ,p79

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

المخطط (1) الدورة الاقتصادية لقطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية



المصدر: إبراهيم محمد احمد ، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور النظريات والسياسات النقدية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة 2019 ، ص 83.

من خلال المخطط (1) يتضح الدور المهم الذي يقوم به القطاع العائلي في النشاط الاقتصادي إذ ان المتغيرات باللون الاخضر هي جميعها مقدمة من قبل القطاع العائلي فالدخل الذي يحصل عليه القطاع العالي من خلال تقديمه لعناصر الانتاج يتوزع ما بين انفاق استهلاكي لشراء السلع والخدمات من القطاع الإنتاجي ، وانفاق على شكل مدخرات اما ان تقدم مباشرة

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

للقطاع الإنتاجي عن طريق شراء الأسهم والسندات او تقدم الى القطاع الواسطي (السوق المالي) الذي بدوره يقدمها على شكل قروض الى القطاع الإنتاجي ، وانفاق لدفع الضرائب لصالح القطاع الحكومي سواء كانت ضرائب مباشرة والتي تفرض على دخل الافراد بشكل مباشر او ضرائب غير مباشرة والتي تفرض على مشتريات الافراد من السلع والخدمات (1).

وهنا لابد ان نميز بين انفاق القطاع العائلي (الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري) فيختلف الأثر الذي يحدثه كل انفاق على النشاط الاقتصادي من إذ قدرة الاقتصاد على الإنتاج في المستقبل ، فالإقتصاد الذي يستهلك جزءا قليلا من دخله ويترك جزءا للادخار والاستثمار سيكون لديه تكوين رأس مالي كبير يستطيع من خلاله بناء عدد اكبر من المنشآت الاقتصادية ما يعزز رصيد الاقتصاد من الموجودات الرأسمالية وبالتالي يستطيع ان ينتج بشكل اكبر في السنوات القادمة(2).

ثانياً : دور القطاع العائلي في النشاط الاقتصادي

نستطيع من ذلك ان نلخص فاعلية ودور القطاع العائلي في النشاط الاقتصادي من خلال النقاط التالية : (3)

- 1- يقدم القطاع العائلي خدمات عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال وتنظيم القطاع الإنتاجي
- 2- ينفق القطاع العائلي جزءاً من الدخل الذي يحصل عليه لشراء السلع والخدمات المنتجة ، ويذهب هذا الجزء مباشرة إلى قطاع المنتجين.
- 3- يقوم القطاع العائلي بتوفير جزء من دخله وتوجيهه إلى السوق المالية (المصارف) التي وظيفتها تقديم القروض للمستثمرين الذين يستخدمونها في شراء السلع الاستثمارية.
- 4- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي الذي يستخدمها بدوره لتمويل إنفاقه على السلع والخدمات النهائية التي يشتريها من القطاع المنتج. إذ أن صافي الضرائب هو إجمالي الضرائب التي يدفعها قطاع الأسرة، مطروحاً منه ما يحصل عليه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي أو مدفوعات التحويل.
- 5- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات غير المتوفرة محلياً لقطاع العالم الخارجي .

(1) تومي صالح ، مصدر سابق ، ص 39

(2) إبراهيم محمد احمد ، مصدر سابق ، ص 84

(3) فاروق بن صالح الخطيب ، و د . عبد العزيز بن احمد دياب ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، سنة 2013 ، ص 30

المطلب الثاني : الدين والائتمان

اولاً : الدين في الاقتصاد

1- مفهوم الدين

الديون والمصطلحات البديلة لها "المديونية" و "الالتزامات" هي مفهوم شائع في الأعمال التجارية، وتعد الديون أداة مالية في النظرية الاقتصادية تستخدم للأنشطة الاقتصادية الجزئية والكلية والدولية بما في ذلك بين البلدان في الاقتصاد . بدءاً من الأموال المستحقة في شكل رهون عقارية ، واتفاقيات شراء الإيجار، ومقرضي الأموال ومع ذلك ، هناك فرق مفاهيمي مهم بين الديون ذات الضمانات (مثل الرهون العقارية) ، والديون بدون ضمانات (مثل بطاقات الائتمان) ، وديون الاستثمار (مثل قروض الأعمال) اذ تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة أنواع من الديون. من وجهة النظر الاقتصادية، هذه الديون ذات قيمة كمية، معبرا عنها بالوحدات النقدية.(1)

يعرف الدين بأنه مبلغ من المال يقترضه طرف ويسمى المدين و يدين به لطرف اخر، عندما لا يمتلك ما يكفي من النقد لتوفير احتياجاته. فضلا عن إنه عندما يأخذ قرار الاقتراض يجب أن يضع في الاعتبار أن هذا المبلغ يتم سدادة مضافاً إليه الفائدة عن هذا الدين .(2)

كما يمكن تعريف الدين على أنه: مبلغ من المال أو ممتلكات أخرى مستحقة على شخص أو مؤسسة لأخرى اذ يأتي الدين إلى حيز الوجود من خلال منح الائتمان أو من خلال زيادة رأس مال القرض. وتتكون خدمة الديون من دفع الفائدة على الدين.(3)

ويعرف الدين في كتب الاقتصاد الحديثة على أنه: التزام أو مسؤولية ناشئة عن اقتراض التمويل أو أخذ السلع أو الخدمات "بالائتمان" (أي مقابل التزام بالدفع لاحقاً). إذ يتم دفع الفائدة في فترات محددة على معظم أشكال الديون اعتمادا على شروط المعاملات (4) .

(1) Yunus, D.; Muslimin, JM. Debt in The Perspective of Islamic Law. Jurnal Syarikah: Jurnal Ekonomi Islam , 2020:p 23 .

(2) Money Management International, Managing Debt to Improve Your Mental Wealth – An electronic book from MoneyManagement.org University of Wisconsin La Crosse in the United States , Copyright 2013 ,p5

(3) Oliver Valins , When Debt Becomes a Problem: Strategic Social Policy Group, Ministry of Social Development, New Zealand ,2004,p4

(4)Oliver Valins , When Debt Becomes a Problem op.cit,p10

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

ومن خلال ما سبق ذكره فيمكن ان نتوصل الى إعطاء تعريف مختصر للدين ، فالدين عبارة عن مبلغ من المال يقدمه الدائن للمدين ويتعين على المدين ان يقوم بتسديده مع فوائده في تواريخ الاستحقاق

2- أنواع الديون

لتوضيح الاستخدامات المختلفة للديون، يمكن تصنيف الديون على نطاق واسع إما كدين عام أو كدين خاص. الدين العام، يعرف - أيضا باسم (الدين الحكومي)، وهو الدين الممنوح أو المستخدم من قبل الحكومات أو الأقسام أو الوكالات أو المؤسسات الحكومية . اما الدين الخاص يتم توسيعه أو استخدامه من قبل الأفراد أو الشركات لمواصلة تبادل السلع والخدمات في القطاع الخاص ، فأنواع الديون هي :

أ- الدين العام : يشمل التوسع أو الاقتراض من قبل أي وحدة حكومية . تقتصر جميع مستويات الحكومة الأموال لتلبية الاحتياجات العامة، بما في ذلك تمويل تكلفة المدارس والطرق السريعة والرعاية الصحية والاجتماعية و.....الخ ، وفي جميع الحالات التي تتجاوز فيها احتياجات التمويل الإيرادات، يجب على الحكومات الاعتماد على قدرتها على الاقتراض. ويتم ذلك عادة عن طريق إصدار سندات الدولة من خلال إصدار أذونات وأوراق الخزانة فعادة ما يتم تحليل الدين العام على أساس الدين الحكومي ، وينقسم الدين العام الى ديون خارجية وديون داخلية ، فالديون الخارجية: هي اقتراض الدولة من دولة أو دول أجنبية، سواء بفائدة أو بدون فائدة. وتتمثل الديون الخارجية في مديونية الدولة للحكومات الأجنبية (وتسمى الديون الثنائية) أو للمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية (وتسمى الديون المتعددة الأطراف)، اما الديون الداخلية فتتمثل في مديونية الدولة لأطراف داخلية مثل البنوك التجارية الخاصة أو الشركات الخاصة بمختلف أنواعها أو حتى رجال أعمال أو أطراف داخلية أخرى وتكون هذه الديون في شكل سندات وأوراق مالية تصدرها الحكومة وتشترتها الأطراف المختلفة وبذلك يكون الدين الداخلي⁽¹⁾ .

ب- الدين الخاص : يتم توسيعه أو استخدامه من قبل الأفراد أو الشركات لمواصلة تبادل السلع والخدمات في القطاع الخاص . والدين الخاص هو إجمالي الائتمان الذي تقدمه البنوك المحلية للقطاع المحلي والخاص وغير المالي.اذ ان الائتمان المصرفي هو

(1) منصور عبد الحكيم ، جنرالات المال والاقتصاد يحكمون العالم ، دار الكتاب العربي ، ص222

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

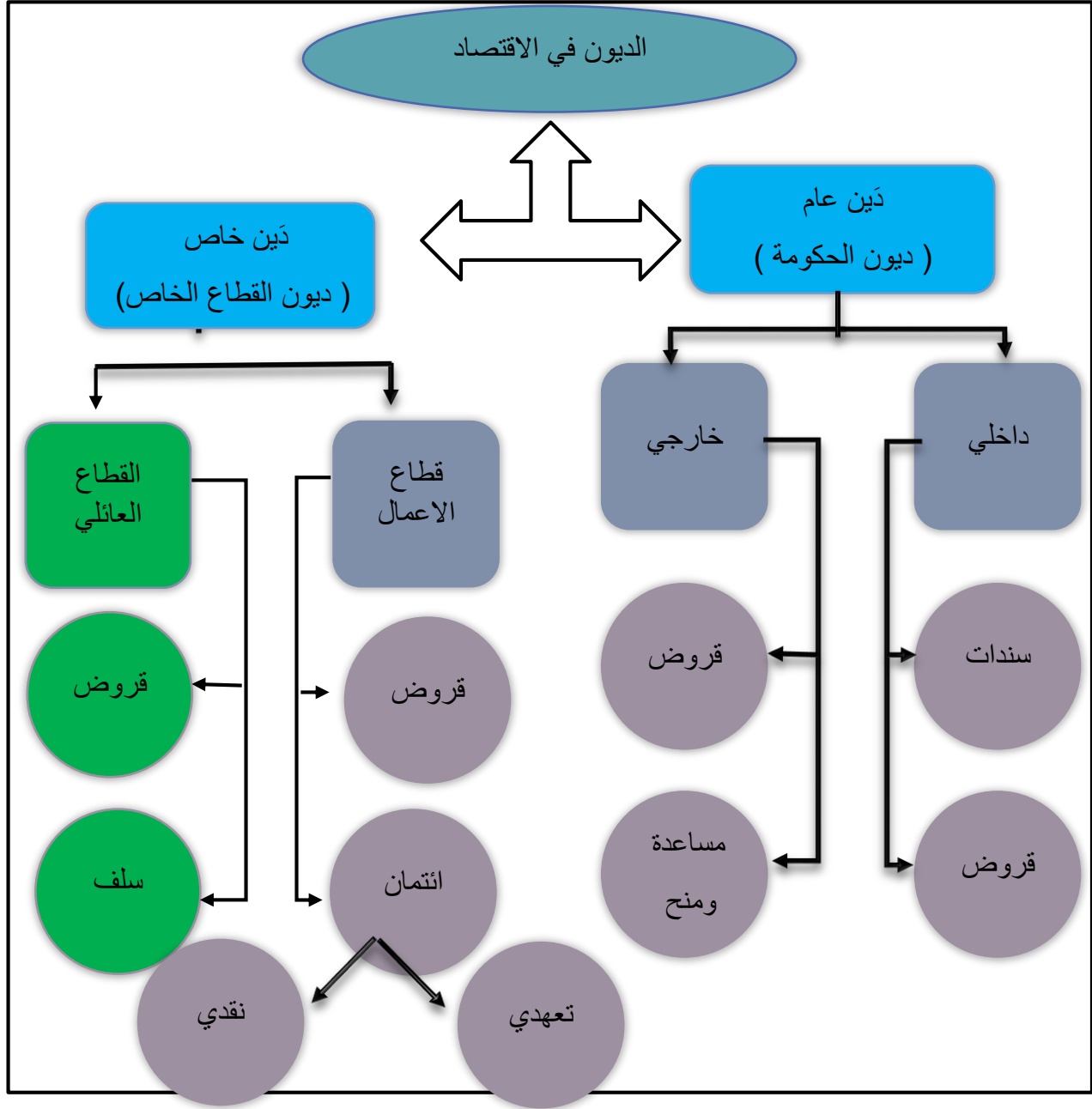
الشكل السائد لاقتراض القطاع الخاص. ويمكن تقسيم الدين الخاص الى دين استثماري ودين استهلاكي ، فالدين الاستثماري هو دين قطاع الاعمال والشركات ، اما الدين الاستهلاكي فهو دين قطاع الافراد (القطاع العائلي) فهو الدين الممنوح لشخص طبيعي لأغراض شخصية أو عائلية أو منزلية. تشمل الأشكال الشائعة للدين الاستهلاكي بطاقات الائتمان والقروض الشخصية والرهن العقاري⁽¹⁾.

وهذا ما سيتم توضيحه في المخطط (2) الذي يوضح التفرعات التي يكون عليها شكل الدين في الاقتصاد، إذ نلاحظ ان الدين العام (ديون الحكومة) ينقسم الى قسمين ايضاً هي ديون داخلية وديون خارجية ، الديون الداخلية بدورها تنقسم الى سندات وقروض ، والديون الخارجية التي تكون على شكل قروض، اما الدين الخاص فهو ينقسم الى ديون قطاع الاعمال وديون القطاع العائلي ، إذ ان ديون القطاع العائلي وهو موضوع البحث فأنها تأخذ شكلين الشكل الأول القروض التي تكون بعقود رسمية وأسعار فائدة وشروط توضع في عقد القرض ، الشكل الثاني : السلف التي لا تأخذ الطابع الرسمي أي انها قد تكون عقود شفوية مثل ديون الأصدقاء والاقارب (الديون غير الرسمية⁽²⁾) وتميل الديون المقدمة من الأصدقاء أو الأقارب إلى أن تكون سريعة ورخيصة علاوة على ذلك، قد يكون للتخلف عن سداد الديون غير الرسمية عواقب أقل خطورة من تلك المتعلقة بالديون الرسمية.

(1) Gregory H. Bauera and Eleonora Granzier, Monetary Policy, Private Debt and Financial Stability Risks,2016,p6

(2) Eurofound , Household over-indebtedness in the EU: The role of informal debts, Publications Office of the European Union, Luxembourg ,2013, p4

المخطط (2) الدين وتفرعاته في الاقتصاد



المصدر :- من اعداد الباحث اعتماداً على مصادر وادبيات منها: منصور عبد الحكيم ، جنرالات المال والاقتصاد يحكمون العالم ، دار الكتاب العربي ، ص222

Gregory H. Bauera and Eleonora Granzier, Monetary Policy, Private Debt and Financial Stability Risks Bank of Canada,2016,p6.

ثانياً : الائتمان

يلعب الائتمان دوراً هاماً في الاقتصادات الحديثة، وتزداد هذه الأهمية مع تطور الإنتاج والاستهلاك والعرض والطلب فأصبح المنتج بحاجة ماسة إلى التمويل لعدم قدرته على تمويل كافة عمليات الإنتاج. فضلاً عن ذلك، أصبح المستهلك بحاجة إلى الائتمان من أجل شراء كافة احتياجاته، وذلك بسبب انخفاض الدخل من جهة، أو الحاجة إلى الشراء خلال فترات تغير الأسعار من جهة أخرى. ولذلك، يضطر المستهلك لتمويل الشراء عن طريق الائتمان.

ان استخدام مصطلح الائتمان أو الديون والقروض بشكل شائع يكون في الحالات التي يدخل فيها الزمن كعنصر أساسي أثناء سداد القيم أو تسوية المدفوعات بعد فترة محددة. فالائتمان يعني استبدال قيمة مستقبلية بقيمة فورية. بمعنى آخر، نحن نواجه ظاهرة «الائتمان» إذا قام شخص ما بتقديم مال أو شيء ما على شكل سلعة أو خدمة محددة لشخص آخر، من أجل الحصول على شيء مماثل كمقابل في المستقبل. ومن صور الائتمان بهذه الطريقة، المال الذي يقدمه فرد لآخر أو مؤسسة مالية لشخص، في لحظة محددة مقابل الحصول على قيمته في وقت لاحق، ووفقاً لتنظيم معين يحقق الهدف (منفعة أو الفائدة) لكل من الأطراف المعنية في العلاقة الائتمانية. ومن أشكال الائتمان الشائعة الأخرى أن يبيع البائع سلعة معينة دون أن يستلم ثمنها على الفور، بل يؤجل دفع الثمن كله أو جزء منه إلى وقت لاحق، كما نرى في البيع بالتقسيط، خاصة فيما يتعلق بالسلع المعمرة.⁽¹⁾ ويتميز الائتمان من إذ ارتباطه بالنشاط الاقتصادي، كالائتمان التجاري (البيع بالتقسيط أو البيع الآجل). والائتمان المصرفي وهو موضوع الدراسة، والذي يكون مخصص لعمليات الإقراض التي يقوم بها المصرف لعملائه، والتي قد تأخذ شكل القروض المصرفية النقدية السائلة، ويتم ذلك وفق ترتيبات مصرفية متفق عليها بين الطرفين (المصرف والمقترض).⁽²⁾

(1) عزة قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، سنة 2005، ص155
(2) اكرم محمود الحوراني وعبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، سنة 2011، ص129

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

يعرف الائتمان بانه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المقرض) والمدين (المقترض) تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود مقابل تعهد بدفع بدل معين مستقبلا بشكل سلع أو نقود أو خدمات وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً (1).

ايضاً يمكن ان يعرف الائتمان على انه عملية تعاقدية لمديونية بين طرفين : الطرف الأول، (ويسمى المقرض)، يقدم مبلغاً من المال على شكل قرض لطرف آخر (ويسمى المقترض)، والذي يتعهد بدفع المبلغ المقترض مع الفائدة بعد فترة محددة (2).

وهناك تعريف اخر يعرف الائتمان بأنه وسيلة للحصول على الأموال لغرض الاستثمار في المبادرات أو المؤسسات أو الأصول التي لديها القدرة على توفير عوائد مستقبلية. اذ يسمح بإجراء عمليات شراء فورية مع الالتزام بسداد المبلغ المقترض في وقت لاحق. هذا ويمكن أن يزيد من القدرة على تحفيز الاقتصاد من خلال تسهيل المعاملات والاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي العام (3).

هذه التعاريف تدل على أن الائتمان هو مبادلة قيمة حالية (الدين) بقيمة مستقبلية مقابل الدين. وقد تكون الأموال المقترضة في شكل نقدي (نقود) أو عينية (قرض سلعي).

هنا لا بد من التطرق الى تعريف للائتمان الشخصي إذ يعرف الائتمان الشخصي بأنه قيام احد الافراد باقتراض المال ويوافق على سداه. ويمكنه الحصول على الأموال من خلال مصرف أو مؤسسة أخرى، وكذلك من خلال الأصدقاء والعائلة. وعادة ما يكون هناك اتفاق محدد يحدد جدول السداد ويحدد المبلغ الذي سيتم تحصيله من الفرد (الفوائد والرسوم) مقابل استخدام الأموال. في معظم حالات الإقراض، يسدد المقترض أكثر مما اقترضه . اذ ان الشكل الأكثر شيوعاً للائتمان هو الائتمان المصرفي، إذ يقرض المصرف المال لمقترض ملزم بسداد أقساط فائدة مجدولة أو دورية وسداد أصل الدين عند استحقاقه (4).

(1) زكريا الدوري ويسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان - الاردن، 2006، ص74

(2) محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، سنة 2018،

ص124

(3) V. Basil Hans, The nature and relationship between money and credit, Social Science Research Network article, 2024, February 22,p2

(4) Wayne State University, Gerontology Institute, A Practical Guide to Understanding the Ins and Outs of Credit Use and Abuse,2012, p. 2

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

1- تعريف الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي هو قيام المصارف بتقديم جميع التسهيلات الائتمانية الممكنة للأفراد وشركات الأعمال (المقترضين) من أجل تلبية احتياجاتهم التمويلية لمختلف الأنشطة .لشروط محددة ومختلفة، مقابل حصول المصارف على عائد معين(1).

2- عناصر الائتمان

كما تم ذكره سابقاً، فإن الائتمان يعتمد على وجود علاقة ائتمان وديون بين أطراف المعاملات النقدية، انطلاقاً من ضرورة توفير عنصر الثقة ومن هنا يمكن القول أن عملية الائتمان المصرفي تتطلب وجود أربعة عناصر رئيسية للائتمان هي:(2)

- أ- **علاقة مديونية** : إذ يفترض وجود دائن (وهو الطرف الأول الذي يمنح الائتمان) ووجود مدين (وهو الطرف الثاني الذي يتلقى الائتمان) مع وجود ثقة بينهما
- ب- **وجود دين** : هو المبلغ النقدي المقدم من قبل الدائن الى المدين ، والذي يتعين على الاخير ان يقوم بتسديده للأول مع فوائده ، وهذا ما يظهر ارتباط الدين بالنقود .
- ج- **الأجل أو الفارق الزمني**: وهي المدة الزمنية الفاصلة بين عقد المديونية وتنفيذها وبين الوفاء بسدادها ، وهذه المدة الزمنية هي العنصر الجوهرى في الائتمان والتي تبين الفرق بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية.
- د- **عنصر المخاطرة** : تتمثل في العبء الذي يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم تسديد الدين، ولعل هذا هو المبرر لحصول الدائن على اصل دينه مع مبلغ معين هو الفائدة .

3 - اشكال الائتمان

- أ- **الائتمان النقدي**: هو الائتمان الذي يتم تقديمه لطالب الائتمان بصورة مباشرة. ويسمى أيضاً التسهيلات الائتمانية المباشرة ويشمل:(3) - (4)-(5)

(1) محمد احمد الافندي ، مصدر سابق ، ص 123

(2) علي عبد الوهاب نجا واخرون ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، الطبعة الأولى 2014 ص71 و72

(3) عادل قائد فارح سالم ، اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن – دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2001) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة اليرموك ، الأردن ، سنة 2003، ص56 وللمزيد من الاطلاع انظر :-

(4) وسيم أبو عريش ، القاموس الشامل في إدارة البنوك والنقود والمصارف الحديثة ، دار من المحيط الى الخليج للنشر والتوزيع ، الامارات ، 2016 ، ص125

(5) Ostrovska Natalia, Credit: Essence, Principles And Functions , Black Sea Economic Studies , Ukraine January 2021 , p134

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

- (1) القروض: تعتبر القروض أحد المكونات الرئيسية للائتمان المصرفي الذي يقدم للعميل مباشرة، ويتم تعريف القرض عمومًا على أنه أبسط صور الائتمان المصرفي فهو اتفاق بين المصرف وعميلة على ان يقوم المصرف بدفع مبلغ نقدي للعميل يوضع تحت تصرفه وفقاً لشروط متفق عليها بين الطرفين. فهو إمكانية شراء سلعة أو اقتراض مبلغ بناءً على وعد بالسداد وتعتبر القروض من أهم الأنشطة الائتمانية التي تحقق أرباحاً للمصارف، فالقروض هي اهم ما تقوم به المصارف لتمويل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.
 - (2) السلف: هي المبالغ النقدية التي تقدمها المصارف التجارية لموظفيها وعمالها المنتظمين لأغراض تجارية أو اجتماعية مقابل تعهد المستفيد بإعادة السلفة مع مبلغ الفائدة.
 - (3) عمليات الخصم: الخصم هو عملية ائتمانية يضع المصرف بموجبها تحت تصرف عميله قيمة الورقة التجارية (كمبيالة أو سند اذني) ودون انتظار الموعد النهائي للسداد ويتحمل البنك مدة الدين ويستوفي الورقة التجارية من المدين بقيمتها في الوقت المحدد.
 - (4) الدفع من تحت الحساب: يسمح المصرف لعميله ان يكون حسابه مدينياً في حدود مبلغ معين، أي أنه يغطي الحساب في حدود معينة.
- ب- الائتمان التعهدي: هو الائتمان الذي يتم تقديمه لطالب الائتمان بصورة غير مباشرة ويسمى أيضاً بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة ويشمل:⁽¹⁾
- (1) الاعتماد المستندي: هو خطاب أو كتاب يتعهد بموجبه المصرف بتنفيذ الالتزامات المترتبة على العميل فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية أي أن المصرف يضم مسؤوليته إلى مسؤولية العميل في أداء الالتزامات الناشئة عن هذا الائتمان ويستخدم الاعتماد المستندي في المعاملات الخارجية المتعلقة بالاستيراد والتصدير.
 - (2) خطاب الضمان: يعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لعمالها لتسهيل عملهم مع الحكومات والشركات، ويعرف بالتعهد المكتوب الذي يتعهد فيه المصرف بضمان أحد عملائه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث.
 - (3) بطاقات الائتمان: هي البطاقات التي تصدرها المصارف والتي تمكن حاملها من الحصول على السلع التي يحتاجها بالأجل
 - (4) ائتمان التأجير: يشمل هذا النوع من الائتمان الشركات التي تقدم طلباً إلى المصرف يتضمن رقم ونوع الأصل. ثم يقوم المصرف بشراء هذا الأصل ثم يؤجره للمستفيد. وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستفيد من الأصل الحق في تملكه.

(1) عادل قائد فارغ سالم ، مصدر سابق ، ص58

4- أصناف الائتمان

ان الدور الذي يلعبه الائتمان في معظم جوانب الاقتصاد و تنوع المشاريع التي يتم تمويلها عن طريق الائتمان. و تنوع أنشطة الأفراد والمؤسسات طالبة الائتمان يحتم علينا وضع تقسيمات أو تصنيف لأنواع الائتمان على النحو التالي:

أ- الائتمان حسب النشاط الاقتصادي

وفقا لهذا التصنيف ينقسم الائتمان إلى ثلاث فئات أو قد يزيد مع تنوع الأنشطة الاقتصادية ولكنه في أغلب الأحيان يأخذ التصنيف التالي: (1)

(1) الائتمان الاستهلاكي: وهو الائتمان المصرفي المقدم لغرض تغطية نفقات الأفراد الاستهلاكية بهدف تأمين حصولهم على احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة ، سواء المعمرة او شبه المعمرة ، كالسيارات ، والاثاث المنزلي ، والثلاجات ، وغيرها ، وتسديده فيما بعد من دخولهم الجارية وهذا يسهم في تنشيط الطلب وتوسيع الاسواق.

(2) الائتمان التجاري: ويختص بتمويل العمليات التجارية وعمليات التسويق، إذ يعمل كل تاجر على زيادة نشاطه من إذ استيراد وتصدير السلع التجارية المختلفة. وفي كثير من الأحيان لا يتمكن من تغطية هذه العمليات برأس ماله، فيضطر إلى الحصول على بعض القروض لتغطية عملياته التجارية لفترات محدودة تنتهي بإتمام معاملة واحدة لا تستغرق بضعة أشهر. و الأدوات المستخدمة للحصول على الائتمان التجاري هي الكمبيالات والسندات الإذنية .

(3) الائتمان الاستثماري: وهي القروض التي يحصل عليها المنظمون أو المستثمرون من أجل إقامة مشاريع إنتاجية برؤوس أموال كبيرة. ومثال ذلك إنشاء المصنع وما يكلفه من أموال طائلة في شراء الأراضي وإنشاء المباني واستيراد المعدات اللازمة للإنتاج، فضلا عن تكاليف أخرى.

ب- الائتمان حسب المدة الزمنية

تبعا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى : (2)

(1) عزة فتاوي ، مصدر سابق ، ص159
(2) محمد احمد الافندي ، مصدر سابق، ص128

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

- (1) ائتمان قصير الأجل: وهو الذي لا تزيد فترة استحقاقه عن سنة واحدة، وعادة ما يمنح لتمويل عمليات رأس المال العامل مثل تمويل الأنشطة والعمليات التجارية والصناعية والزراعية التي يقوم بها الافراد والشركات في فترات قصيرة وتتسم بانخفاض أسعار الفائدة .
- (2) ائتمان متوسط الأجل: وهو الذي تتراوح مدة استحقاقه من سنة واحدة الى خمس سنوات، ويستخدم عادة لتمويل حاجات الأفراد من السلع الاستهلاكية المعمرة وحاجات المشروعات لتمويل بعض العمليات مثل الصيانة والادامة او شراء الآلات وأدوات الإنتاج.
- (3) ائتمان طويل الأجل: ومن امثله القروض التي تلجأ إليها المشروعات لتمويل احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة أو القروض التي تمنح لتمويل مشروعات جديدة هو ما زادت مدته على خمس سنوات .

ج- الائتمان حسب الشخص متلقي القرض.

وينقسم الائتمان بحسب الشخص المقترض إلى النوعين التاليين⁽¹⁾:

- (1) الائتمان الخاص، والذي يتم بين الأشخاص الطبيعيين أو بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات الخاصة ويستند هذا الائتمان على الثقة المتبادلة بين المقرض والمقترض.
- (2) الائتمان العام: يكون أحد أطرافه شخصاً عاماً، وتحصل الدولة أو إحدى دوائرها على الائتمان اللازم عن طريق المصارف العادية أو الأفراد، وتعتمد الدولة في الحصول على الائتمان الذي تحتاجه على الوضع المالي لمصارفها، والقدرة المالية للأفراد المواطنين، وواقع الوضع الاقتصادي والإنتاجي للدولة، ومدى استقرارها السياسي والمالي.

د- ائتمان حسب نوع الضمان .

وفقاً لهذا النوع فإن الائتمان ينقسم الى قسمين ائتمان شخصي وائتمان عيني : (2)

- (1) ائتمان بضمانات شخصية: يمنح الائتمان البنكي بضمانات شخصية مبنية على الثقة في شخصية العميل أو في أحد شركائه، أو على ضمان شخص آخر ذو جدارة ائتمانية ممتازة تمكنه من سداد التسهيلات في حال عدم سداد التسهيلات، عدم استيفاء المدين الأصلي قيمتها عند استحقاق التسهيلات، ويعتمد منح هذا النوع من التسهيلات الائتمانية على الملاءة المالية للعميل ومكانته الأخلاقية أو الاجتماعية أو السياسية، وعادة ما تكون هذه التسهيلات مؤقتة وغير متكررة، ونادراً ما يفشل البنك في تحصيلها لأن مثل هذا النوع من العملاء يحرصون دائماً على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الآخرين.

(1) عزة فتاوي ، مصدر سابق ، ص161

(2) احمد عبد العزيز الالفي ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، صندوق النقد العربي ، الامارات ، ص52

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

- (2) ائتمان بالضمان العيني : هنا يشترط على المدين ان يقدم ضماناً عينياً لتسديد دينه ، وتكون قيمة الضمان اكبر من قيمة الدين وهذا الفرق بينهما يسمى (هامش الضمان) ومن صور الضمان العيني نذكر :
- (أ) القرض بضمان بضائع ويشترط ان تكون قابلة للتخزين والتأمين عليها .
- (ب) القرض بضمان أوراق مالية كالأسهم والسندات .
- (ج) القرض بتأمين كمبيالات أي تقديم كمبيالات مؤمنة لإمره من افراد معتمدين عند المصارف .
- (د) التسهيلات المضمونة بالكمبيالات (رسوم التأمين) .
- (هـ) التسهيلات المضمونة بالامتيازات
- (و) القروض المضمونة بالرهن العقاري والتجارية وغيرها من القروض التي تمثل الائتمان العيني .

4 - أدوات الائتمان

من أهم هذه الأدوات نجد الأوراق التجارية والأوراق المالية. فالأولى تعتبر أدوات ائتمانية قصيرة الأجل، بينما تعتبر الثانية أدوات ائتمانية طويلة الأجل.⁽¹⁾

- أ- أدوات الائتمان قصيرة الاجل : وأهمها الكمبيالة، والسند الاذني ، والشيك، وأذونات الخزانة.
- (1) الكمبيالة : هي ورقة او صك تتضمن امراً من صاحب الكمبيالة (الدائن) الى المسحوب عليه (المدين) بأن يدفع لحامل الكمبيالة وهو المستفيد مبلغاً معيناً وفي تاريخ محدد .
- (2) السند الاذني : وهو صك يتعهد فيه محرر السند (المدين) بدفع مبلغ معين وفي تاريخ محدد لأذن المستفيد او يكون هناك تعهد بالدفع لحامل السند ، وهناك تشابه بين السند الاذني والكمبيالة وهو ان كليهما يعد وسيلة لأداء الدين الأجل، الا انه يوجد اختلاف بينهما وهو ان السند الاذني لا يعد ورقة تجارية الا اذا كان ناتج عن عملية تجارية ، واستعماله فقط في العمليات التجارية الداخلية فضلا عن عدم جواز خصمه عند البنك المركزي .
- (3) الشيك : هي ورقة تتضمن أمراً يصدره الدائن إلى المسحوب عليه (المدين) بأن يدفع لحامل الشيك ، مبلغاً معيناً عند الاطلاع عليه.
- وهناك أداة ائتمانية قصيرة الأجل ليست من الأوراق التجارية، وإن كانت تشبهها في كثير من النواحي، وهي أذونات الخزانة (سندات الخزانة) وهي سندات دين حكومية قصيرة الأجل . ويكون هذا السند عادة لحامله، ويتضمن فائدة على الدين الذي يمثله لصالح المستفيد. ويمكن خصمها في البنوك التجارية.

(1) علي عبد الوهاب نجا وآخرون ، مصدر سابق ص80

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

ب – أدوات ائتمانية طويلة الاجل :

- (1) الأسهم: هي من قبيل حقوق الملكية. فحملة الأسهم هم شركاء (مساهمون) في رأس المال وبالتالي لا يحصلون على فائدة وإنما يحققون أرباحاً أو يتحملون خسارة اعتماداً على الأداء المالي للمشاريع التي يملكون اسهم فيها .
- (2) السندات: هي أدوات ائتمانية قد تصدرها الحكومات أو المشاريع، والمكتتبون في هذه السندات ليسوا شركاء في رأس المال، بل مجرد دائنين، ولذلك يجب عليهم الحصول على فائدة بنسبة ثابتة تحدد سلفاً.

المطلب الثالث : مديونية القطاع العائلي

اولاً : ديون الاسر

تُعد مديونية الأسر (القطاع العائلي) ظاهرة اقتصادية تواجه العديد من الأسر في عدة دول. فغالبًا ما تقترض الأسر لأسباب متنوعة، مثل شراء منزل يتطلب فترة طويلة من التوفير والاستهلاك المؤجل، أو تمويل الاستثمار في التعليم من خلال قروض الطلاب. ومن خلال تعزيز الاستهلاك والاستثمار، يمكن للديون أن تسهم في تحسين توزيع الموارد ورفع مستوى المعيشة. ومع ذلك، فإن زيادة مستوى الاقتراض في الأسر ليست دائمًا ذات تأثير إيجابي، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى القطاع العائلي ككل، إذ تشير التجارب في العديد من البلدان خلال الأزمة المالية العالمية إلى أن الزيادة الحادة في مستوى ديون الأسر يمكن أن تزيد من خطر الأزمات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي. ويمكن أن يؤثر ارتفاع مستوى المديونية في القطاع العائلي بشكل كبير على استقرار المؤشرات المالية⁽¹⁾.

وهي تعرف بانها إجمالي الالتزامات المالية المترتبة على الأسر والأفراد، بما في ذلك القروض العقارية، وقروض السيارات، وقروض بطاقات الائتمان، وقروض الطلاب، والقروض الشخصية. وتقاس مديونية القطاع العائلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أو كنسبة مئوية من الدخل المتاح⁽²⁾. ويمكن ان تصنف ديون القطاع العائلي الى فئتين وهي : ⁽³⁾

(1) Reserve Bank of New Zealand , Bulletin Volume 77, No. 4, October 2014,p1

(2)Michal Krumer-Nevo, and others , Debt, poverty, and financial exclusion, Journal of Social Work · May 2016, p3

(3) Brigid Francis-Devine , Household debt: statistics and impact on economy ,House of Commons Library , 14 August 2023, p7

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

الفئة الأولى : دين مضمون أي قرض على اصل مضمون فاذا لم يتمكن الافراد من سداد هذا الدين ، فيمكن للمقرض ان يستولي على ذلك الأصل (اصل الضمان) ومن امثلة الدين المضمون هو الرهن العقاري إذ يتم الضمان بالعقار المرهون.

الفئة الثانية : دين غير مضمون وهي القروض المقدمة للأفراد دون وجود الضمان على الأصول ، ففي حال عدم سداد الدين، يصبح الدائن دائئاً عادياً ويشارك مع باقي الدائنين في أي أصول متبقية للمقرض. ومن امثلتها القروض الشخصية وقروض الطلاب والاقراض ببطاقات الائتمان ، فهي لا يتم ضمانها بأي ضمان ملموس.

ثانياً : العوامل المؤثرة على مديونية القطاع العائلي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على مستوى مديونية القطاع العائلي منها⁽¹⁾ :

- 1- الدخل الحقيقي: ، يظهر الدخل الشخصي أيضا في الغالب في دالة الاستهلاك التقليدية ، إذ يترجم جزء من مكاسب الدخل إلى استهلاك أعلى (ما يسمى بالميل الحدي)، فكلما ارتفع دخل الأسرة، زادت قدرتها على الاقتراض.
- 2- سعر الفائدة الحقيقي: تشجع أسعار الفائدة المرتفعة (على الرهون العقارية التقليدية) الادخار ، وبالتالي تميل إلى الارتباط بانخفاض الاستهلاك، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة، زادت تكلفة الاقتراض.
- 3- نسبة الدين إلى الدخل: إجمالي ديون الأسر وديون الرهن العقاري والائتمان الاستهلاكي ، والتي تشمل قروض السيارات وبطاقات الائتمان مقسومة على الدخل الشخصي.
- 4- الثقة الاقتصادية: أي عندما يكون المستهلكون متفائلين بشأن الاقتصاد، يكونون أكثر عرضة للاقتراض.
- 5- معدل البطالة: تؤثر البطالة على قدرة الاسر في كسب الدخل بل ان معدل البطالة يفوق كل من توقعات الدخل وعدم اليقين ، على سبيل المثال، ترتبط توقعات الدخول الأعلى في المستقبل (انخفاض معدل البطالة) بارتفاع نمو الاستهلاك. ، وبالتالي من شأنه أن يعزز الطلب على القروض .
- 6- السياسات الحكومية وسياسة البنك المركزي : إذ يمكن للحكومات والبنوك المركزية التأثير على مديونية القطاع العائلي من خلال السياسات المالية والنقدية .
- 7- العوامل الديموغرافية: قد تؤثر العوامل الديموغرافية مثل العمر والتعليم والحالة الأسرية على سلوكيات الاقتراض.

(1) Bruno Albuquerque and Georgi Krustev , Debt overhang and deleveraging in the US household sector: gauging the impact on consumption , European Central Bank Working Paper 1843, August 2015,p8 and p9

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

فضلا عن العوامل التي ذكرناها فهناك مجموعة من الدوافع التي تؤدي الى ارتفاع مديونية القطاع العائلي في معظم البلدان ومنها: (1)

أ- التحرير المالي وإلغاء القيود التنظيمية : يمكن أن يؤدي إلغاء القيود المالية والتحرير إلى زيادة كبيرة في فرص حصول الأسر على الائتمان، وإذا كان مصحوبا بزيادة التفاؤل بشأن الدخل المستقبلي وآفاق الثروة، يمكن أن يعزز رغبة قطاع الأسر في الاقتراض.

ب- الابتكار المالي وتيسير معايير الإقراض : ساعد الابتكار المالي على خفض تكاليف الاقتراض للمقترضين الحاليين وتحسين فرص وصول المقترضين الجدد في عدد من البلدان خلال الدورة المالية الأخيرة فالابتكار المالي في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، خفف إلى حد كبير القيود المفروضة على مشتري المنازل ذوي الدخل المنخفض ومشتري المنازل مع انتشار منتجات الرهن العقاري الغريبة مثل القروض ذات الفائدة فقط، مع القليل من التحقق من دخل المقترض أو أصوله ما يسمى قروض (لا دخل ولا وظيفة أو أصول).

ت- انخفاض تكاليف الاقتراض : إذ انخفضت تكاليف أسعار الفائدة التي تواجه الأسر على مدى العقد الماضي مقارنة بتسعينيات القرن العشرين. وهناك عدد من العوامل وراء ذلك، بما في ذلك انخفاض الاتجاه الأطول أجلا في أسعار الفائدة الحقيقية (والذي يساوي كل شيء آخر يزيد من المبلغ "المستدام" للديون التي يمكن للمقترض خدمتها)، والتغيرات في أسعار الاقتراض وتكاليف تمويل الوسطاء الماليين بسبب المنافسة. وبشكل أعم، كان التحول إلى بيئة تضخم منخفضة رمزال "الاعتدال الكبير" في تقلبات الاقتصاد الكلي في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية. وربما ساهم ذلك في انخفاض الادخار الاحترازي من جانب الأسر وتزايد الثقة في تحمل المزيد من الديون.

ث- دور أسعار المنازل : الإسكان هو الأصل الرئيسي الذي يموله اقتراض الأسر، وإن ارتفاع أسعار المساكن، ربما مدفوعا بأسعار الفائدة المنخفضة، أو النمو السكاني، أو نقص المعروض من المساكن، أو بعض العوامل الأخرى، يعني ضمنا أن أي وافد جديد أو محتمل إلى سوق الإسكان لابد وأن يقترض المزيد لشراء أي منزل معين ، ويعمل هذا التأثير الناجم عن ارتفاع أسعار المساكن على زيادة إجمالي ديون الأسر، وقد يحدث هذا لعدة سنوات، حتى بعد توقف أسعار المساكن عن الارتفاع، لأن المخزون من المساكن ينقلب ببطء. وفضلا عن ذلك، ومع ارتفاع قيمة الضمان المرتبط بإقراض الإسكان (أي زيادة قيمة المسكن)،

(1) Reserve Bank of New Zealand , op.cit ,p6 and p7

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي .

تصبح الأسر قادرة على اقتراض المزيد لزيادة الاستهلاك غير المرتبط بالإسكان، أو لتمويل أنشطة تجارية أخرى، وبالتالي فإن هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع أسعار المنازل والزيادات في ديون الأسر .

ج- ارتفاع عدم المساواة في الدخل : هناك عواقب على الاقتصاد الكلي لعدم المساواة في الدخل وما إذا كانت الزيادة الحادة في عدم المساواة التي تحدث في بعض البلدان مرتبطة بالضغوط المالية. وهناك علاقة بين عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في الاستهلاك. ولم يزد التفاوت في الاستهلاك بنفس درجة التفاوت في الدخل، مما يشير إلى دور اسواق الائتمان في التخفيف من حدة الفوارق الكبيرة جدا في أنماط الاستهلاك بين الأسر عبر طيف الدخل .

ثالثاً : مصادر ديون القطاع العائلي

هنالك عدد من المصادر التي تزود القطاع العائلي بالقروض نذكر منها ما يلي : (1)

- 1- المصارف التجارية هي إلى حد بعيد أكبر مزود رسمي لديون القطاع العائلي في أي بلد .
- 2- تلعب مصارف التنمية الحكومية أو المؤسسات المالية المتخصصة دورا نشطا في توفير الأموال للقطاع العائلي ، على سبيل المثال، في بعض البلدان يعد المصرف الزراعي الدائن الرئيسي للأسر الزراعية.
- 3- مصادر قروض الإسكان ، عبر المؤسسات غير المالية ، ومشاركة القطاع العام أكثر وضوحا في مجال تمويل الإسكان. وتشمل هذه السلطات سلطات الإسكان ،مثل صناديق الإسكان ، وشعبة قروض الإسكان التابعة لوزارة المالية كما معمول به في بعض الدول مثل ماليزيا .
- 4- تلعب المؤسسات المالية الخاصة غير المصرفية دورا المصارف التجارية والمقرضين الحكوميين في الإقراض العائلي الرسمي ، مثل شركات التمويل المحلية والمتعددة الجنسيات .
- 5- المصادر غير الرسمية ، اذ توجد مصادر غير رسمية متعددة يستطيع القطاع العائلي من خلالها الحصول على القروض الميسرة. ومن امثلتها المبالغ التي يستلفها الافراد من الأقارب والأصدقاء ومن المتصور أن حصة مصادر الدين غير الرسمية ترتبط بمرحلة التنمية المالية في بلد ما .

(1) Don Nakornthab , Household Indebtedness and Its Implications for Financial Stability , The South East Asian Central Banks Research and Training Centre Kuala Lumpur, Malaysia ,2010 ,p13

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

المبحث الثاني: الاستقرار المالي ... اطار نظري ومفاهيمي

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار المالي ومبادئه وشروطه وأسباب عدم الاستقرار

أولاً : مفهوم الاستقرار المالي

تنعكس التنمية الاقتصادية للأمة من خلال تقدم الوحدات الاقتصادية المختلفة ، المصنفة على نطاق واسع إلى قطاع الشركات والحكومة والقطاع العائلي فهناك مناطق أو اطراف لديهم أموال فائضة وهناك اطراف يعانون من عجز إذ يعمل النظام المالي أو القطاع المالي كوسيط بين المدخرين والمستثمرين ويسهل تدفق الأموال من مناطق الفائض إلى مناطق العجز ويتكون النظام المالي من مجموعة من الأنظمة الفرعية للمؤسسات المالية والأسواق المالية والأدوات والخدمات المالية التي تساعد في تكوين رأس المال وهو يوفر آلية يتم من خلالها تحويل المدخرات إلى استثمار. فيمكن تعريف النظام المالي بأنه مجموعة من المؤسسات والأدوات والأسواق التي تعزز المدخرات وتوجهها إلى استخدامها بأقصى قدر من الكفاءة. وهي تتألف من الأفراد (المدخرين) والوسطاء والأسواق ومستخدمي المدخرات (المستثمرين) أي "يخصص النظام المالي المدخرات بكفاءة في الاقتصاد للمستخدمين النهائيين إما للاستثمار في الأصول الحقيقية أو للاستهلاك" وأن الهدف من النظام المالي هو توفير الأموال لمختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد بطرق تعزز الاستخدام الكامل للموارد دون العواقب المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تغيرات اسعار الأصول المالية⁽¹⁾.

فيكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار كلما كان قادرا على تسهيل (بدلا من إعاقة) أداء الاقتصاد ، وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخليا أو نتيجة لأحداث سلبية كبيرة وغير متوقعة. ويشير عدم استقرار النظام المالي إلى الظروف في الأسواق المالية التي تضر أو تهدد بإلحاق الضرر بأداء الاقتصاد من خلال تأثيرها على عمل النظام المالي، ويمكن أن تنشأ من الصدمات التي تنشأ داخل النظام المالي و تنتقل في جميع أنحاء ذلك النظام، أو من انتقال الصدمات التي تنشأ في مكان آخر عن طريق النظام المالي ، ان عدم الاستقرار يضر بعمل الاقتصاد بطرق مختلفة، ويمكن أن يضعف الوضع المالي للوحدات غير المالية مثل الأسر والشركات والحكومات إلى

(1) Madhavi Sethi, Department Of Management Studies, Structure of Indian Financial System, Uttarakhand Open University,2023,p2

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

الدرجة التي يصبح فيها تدفق التمويل إليها مقيدا، كما يمكن أن يعطل عمليات مؤسسات وأسواق مالية معينة إذ تكون أقل قدرة على مواصلة تمويل بقية الاقتصاد⁽¹⁾.

يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه قدرة انظام المالي (وسطاء ماليين وأسواق وبنية تحتية للسوق) على تحمل الصدمات وتفكك الاختلالات المالية ، وبالتالي التخفيف من احتمال حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية التي قد تكون شديدة بما يكفي لإضعاف تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار المربحة بشكل كبير في الاقتصاد⁽²⁾.

وأیضا يمكن تعريف الاستقرار المالي على انه الوضع الذي يكون فيه الاقتصاد قادراً على تخصيص الموارد بكفاءة بين الأنشطة المختلفة مع مرور الوقت، وتقييم وإدارة المخاطر المالية، واستيعاب الصدمات الخارجية⁽³⁾.

ويوجد تعريف آخر للاستقرار المالي يشير إلى الحفاظ على الوظائف الاقتصادية الأساسية للنظام المالي في توجيه المدخرات إلى الاستثمارات وتوفير آلية دفع فعالة وأمنة، ومن هنا يعتبر الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على تحمل الصدمات دون إفساح المجال أمام العمليات التراكمية التي تعيق تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار ومعالجة المدفوعات في الاقتصادات⁽⁴⁾.

ومن خلال التعريفات السابقة للاستقرار يمكن القول ، ان استقرار النظام المالي يتحقق عندما يؤدي النظام المالي ووظائفه في الوساطة المالية وإدارة المخاطر وقدرة الاقتصاد على تخصيص الموارد بكفاءة بين الأنشطة الاقتصادية مع القدرة على استيعاب الصدمات النظامية وغير النظامية .

ثانياً : مبادئ الاستقرار المالي

(1) John Chant,AlexandraLai,MarkIlling, and Fred Daniel, Essays on Financial Stability, Bank of Canada,2003,p3

(2) Robert Heinlein , Significance of Financial Stability in Economy, Journal of Stock & Forex Trading,2022 , p1

(3) إبراهيم زكريا الشربيني ، محددات الاستقرار المالي وكيفية قياسه ، مجلة التجارة والتمويل (CAF) المجلد 38 ، العدد 3 سبتمبر 2018 ، ص 306

(4) Tommaso Padoa Schioppa , Central banks and financial stability: exploring a land in between Second ECB Central Banking Conference, "The transformation of the European financial system", 24 and 25 October 2002,p20

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

من الممكن تحديد عدد من المبادئ الرئيسية للاستقرار المالي تتطلب مزيداً من التفصيل أكثر من غيرها، إذ أنها توضح ان من المفيد اعتبار الاستقرار المالي على أنه يحدث على طول سلسلة متصلة - وليس كحالة ثابتة: (1) (2)

المبدأ الأول : هو أن الاستقرار المالي مفهوم شامل يغطي مختلف جوانب التمويل في النظام المالي - من البنية التحتية والمؤسسات والأسواق. إذ يشارك كل من الأشخاص من القطاعين العام والخاص في الأسواق وفي المكونات الحيوية للبنية التحتية المالية (بما في ذلك النظام القانوني والأطر الرسمية للتنظيم المالي والإشراف والرقابة). وبناء على ذلك، يمكن النظر إلى مصطلح النظام المالي على أنه يشمل كلاً من النظام النقدي بتفاهماته الرسمية واتفاقياته ومؤسساته وكذلك عمليات ومؤسسات واتفاقيات الأنشطة المالية الخاصة. ونظراً للروابط الوثيقة بين جميع مكونات النظام المالي هذه فإن أي اضطرابات متوقعة في أي من المكونات الفردية قد تؤثر سلباً على الاستقرار الكلي ، وهو ما يتطلب منظوراً منهجياً في أي وقت من الأوقات، فيمكن أن يكون الاستقرار أو عدم الاستقرار نتيجة لمؤسسات وإجراءات خاصة، أو مؤسسات وإجراءات رسمية، أو كليهما في وقت واحد سواء بشكل متزامن أو متكرر.

المبدأ الثاني : يشير إلى أن الاستقرار المالي لا يعني فقط أن التمويل يؤدي دوره على النحو الكافي في تخصيص الموارد والمخاطر، وتعبئة المدخرات، وتيسير تراكم الثروة، والتنمية، والنمو ؛ بل يشير أيضاً إلى أن نظم الدفع في جميع أنحاء الاقتصاد تعمل بسلاسة (عبر آليات المدفوعات الرسمية والخاصة، والبيع بالتجزئة والجملة، وآليات المدفوعات الرسمية وغير الرسمية). وهذا يتطلب أن النقود الورقية (أو البنوك المركزية) - وأموالها المشتقة البديلة (مثل الودائع تحت الطلب والحسابات المصرفية الأخرى) - يمكن أن تؤدي دورها بشكل كاف كوسيلة مقبولة عالمياً للدفع ووحدة حساب ، وعند الاقتضاء ، كمخزن (قصير الأجل) للقيمة. وبعبارة أخرى، يتداخل الاستقرار المالي والاستقرار النقدي بشكل كبير في تحقيق الاستدامة والفعالية في النظم المالية.

المبدأ الثالث : هو أن مفهوم الاستقرار المالي لا يتعلق فقط بغياب الأزمات المالية الفعلية ولكن يشمل قدرة النظام المالي بالتصدي و الحد من ظهور الاختلالات واحتوائها والتعامل معها قبل أن تشكل تهديداً له أو للعمليات الاقتصادية. هذه الآليات تساهم في تعزيز المرونة ومنع تصاعد المشكلات إلى مستوى يهدد النظام بأكمله، وفي هذا الصدد، قد تكون هناك مقايضة متصلة بالسياسات تنطوي على الاختيار بين السماح لآليات

(1) Garry Schinasi , Defining Financial Stability, International Capital Markets Department, IMF Working Paper ,2004,p6 and p7

(2) هشام بن عبد العزيز بنون ، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في السوق المالية ، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات ، المجلد 3، العدد36، سنة 2022 ، ص528

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

السوق بالعمل على حل الصعوبات المحتملة والتدخل بسرعة وفعالية - من خلال ضخ السيولة عبر الأسواق، على سبيل المثال - لاستعادة المخاطرة أو استعادة الاستقرار، بالتالي، يمكن القول إن الاستقرار المالي يتضمن أبعاداً وقائية وعلاجية في نفس الوقت .

المبدأ الرابع : يعتبر الاستقرار المالي مهماً للغاية عند النظر في العواقب المحتملة على الاقتصاد الحقيقي. فليس من الضروري أن تُعتبر الاضطرابات في الأسواق المالية أو في المؤسسات المالية الفردية تهديداً للاستقرار المالي إذا لم يكن من المتوقع أن تلحق الضرر بالنشاط الاقتصادي بوجه عام، والواقع أن الإغلاق العرضي لمؤسسة مالية، وارتفاع تقلبات أسعار الأصول، والتصحيحات الحادة بل والمضطربة في الأسواق المالية، قد تكون نتيجة للقوى التنافسية، والدمج الفعال للمعلومات الجديدة، وآليات التصحيح الذاتي والانضباط الذاتي للنظام الاقتصادي، وبالتالي، في غياب انتشار الأزمات وارتفاع احتمالات حدوث تأثيرات نظامية، قد تُعتبر هذه التطورات مفيدة، بل وربما ضرورية، لسلامة الاستقرار المالي.

المبدأ الخامس : هو أن الاستقرار المالي يجب أن ينظر إليه على أنه يحدث على طول سلسلة متصلة، ونطاق ما هو طبيعي وواسع ومتعدد الأبعاد، ومن الآثار المترتبة على رؤية الاستقرار المالي على هذا النحو أن الحفاظ على الاستقرار المالي لا يتطلب بالضرورة أن يعمل كل جزء من أجزاء النظام المالي بثبات في ذروة الأداء؛ بل يتطلب أيضاً أن يعمل كل جزء من أجزاء النظام المالي بأعلى أداء ممكن، يتوافق مع النظام المالي الذي يعمل على "إطار احتياطي" من وقت لآخر.

ثالثاً : شروط الاستقرار المالي

- يحدد البنك المركزي الأوروبي ثلاثة شروط معينة مرتبطة بالاستقرار المالي وهي: (1)
- 1- أن يكون النظام المالي قادراً على نقل الموارد بكفاءة وسلاسة من المدخرين إلى المستثمرين.
 - 2- ان يكون النظام المالي قادراً على تقييم المخاطر المالية وتسعيرها بدقة معقولة وإدارتها بشكل جيد نسبياً.
 - 3- أن يكون النظام المالي في حالة تمكنه من استيعاب المفاجآت والصدمات المالية والاقتصادية الحقيقية بشكل مريح. ولعل الشرط الثالث هو الأهم، لأن عدم القدرة على امتصاص الصدمات

(1) Peter J. Morgan and Victor Pontines, Financial Stability and Financial Inclusion, Asian Development Bank Institute, 2014, p4

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

يمكن أن يؤدي إلى دوامة هابطة إذ يتم نشرها من خلال النظام وتصبح ذاتية التعزيز، مما يؤدي إلى أزمة مالية عامة ويعطل على نطاق واسع آلية الوساطة المالية

رابعاً : أسباب عدم الاستقرار المالي

يحدث عدم الاستقرار المالي عندما تتداخل الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي مع تدفقات المعلومات اذ لا يعود النظام المالي قادرا على القيام بعمله في توجيه الأموال إلى أولئك الذين لديهم فرص استثمارية منتجة ، وبدون الوصول إلى هذه الأموال يخفض الأفراد والشركات إنفاقهم، ما يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي والذي يمكن أن يكون شديدا في بعض الأحيان ، ومن أجل منع حدوث عدم الاستقرار المالي يتعين على صناع السياسات أن يتعاملوا مع الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه. فأن هيكل النظام المالي يشير إلى أن هناك أربع فئات من العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي (1) :

1- الزيادات في أسعار الفائدة

أن الزيادات في أسعار الفائدة قد تساهم في تسريع عدم الاستقرار المالي. عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق ما فيه الكفاية ، يصبح من المرجح أن يقرض المقرضون الأموال للمقترضين ذوي المخاطر الائتمانية العالية، أي الذين يستثمرون في مشاريع أكثر خطورة. وذلك لأن المقترضين ذوي المخاطر الائتمانية الجيدة يصبحون أقل رغبة في الاقتراض عند ارتفاع تكلفة الاقتراض، نتيجة لذلك، يزداد "الاختيار السلبي" للمقرضين، مما يؤدي إلى انخفاض رغبتهم في تقديم القروض، ونتيجة لانخفاض الإقراض، تتأثر الاستثمارات والنشاط الاقتصادي الكلي سلباً بشكل كبير. ومن الناحية النظرية، يمكن أن يؤدي حتى الارتفاع الطفيف في سعر الفائدة الخالي من المخاطر إلى انخفاض هائل في الإقراض، بل وإلى انهيار محتمل في سوق القروض. وذلك لأن المقترضين ذوي المخاطر العالية، الذين أصبحوا يُشكلون غالبية المقترضين في ظل أسعار الفائدة المرتفعة، قد يواجهون صعوبة في سداد ديونهم، مما قد يؤدي إلى إفلاسهم ونتيجة لذلك، قد يفقد المقرضون الثقة في السوق، مما قد يؤدي إلى انخفاض حاد في الإقراض وتفاقم عدم الاستقرار المالي (2).

(1) Frederic S. Mishkin, The Causes and Propagation of Financial Instability: Federal Reserve Bank, Proceedings - Economic Policy Symposium - Jackson Hole Federal Reserve Bank of Kansas City ,1997,from p63 to p 71

(2) Wei Ding, Ilker DomaV , Giovanni Ferri , Is There a Credit Crunch in East Asia?, Policy Research Working Paper, The World Bank East Asia and Pacific Region,1998,p14

2- زيادة عدم الثقة في الأسواق المالية

إن الزيادة الهائلة في عدم الثقة في الأسواق المالية ، بسبب فشل مؤسسة مالية أو غير مالية بارزة ، أو بسبب الركود ، أو عدم الاستقرار السياسي ، أو انهيار سوق الأسهم ، يجعل من الصعب على المقرضين فرز مخاطر الائتمان السيئ من الجيد. وبالتالي، فإن الزيادة في عدم الثقة تجعل المعلومات في الأسواق المالية أكثر تبايناً وقد تؤدي إلى تفاقم المشكلة السلبية والواقع أن عجز المقرضين عن حل مشكلة الاختيار المعاكس الناتج عن ذلك يجعلهم أقل استعداداً للإقراض، الأمر الذي يؤدي إلى انحدار الإقراض والاستثمار والنشاط الكلي.¹

3- تدهور الميزانيات العمومية غير المالية بسبب التغيرات في أسعار الأصول

تلعب حالة الميزانية العمومية، لكل من الشركات غير المالية والاسر، دوراً هاماً في تحديد شدة مشاكل المعلومات غير المتماثلة في النظام المالي. فكلما تدهورت حالة هذه الميزانيات العمومية تأثيرات سوق الأصول ، زادت حدة هذه المشاكل، مما يؤدي إلى تفاقم الاختيار السلبي والمخاطر المعنوية في الأسواق المالية، وبالتالي يُعزز عدم الاستقرار المالي، وذلك لأسباب رئيسية تتمثل في:⁽²⁾

أ- غياب الشفافية: مع تدهور الميزانيات العمومية، تصبح الشركات والمصارف أكثر حرصاً على إخفاء معلوماتها المالية الحقيقية، مما يُصعب على المستثمرين والمقرضين تقييم المخاطر بشكل دقيق.

ب- انخفاض السيولة : نتيجة لانخفاض ثقة المستثمرين مع ازدياد عدم اليقين بشأن سلامة الميزانيات العمومية، يصبح المستثمرون أكثر حذراً في استثماراتهم، مما يؤدي إلى انخفاض السيولة في الأسواق المالية.

ج- ازدياد سلوكيات الاختيار السلبي: مع تدهور جودة معلومات السوق، يصبح المستثمرون والمقرضون أكثر ميلاً لتجنب المخاطر، مما يؤدي إلى تركيز الاستثمارات في الأصول الأكثر أمناً، بينما تُهمل الأصول الأكثر مخاطرة.

د- ارتفاع المخاطر المعنوية: مع ازدياد صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة، يصبح من السهل على المقرضين التصرف بغير مسؤولية، أي احتمالية عدم تسديد

¹ Policy Research، op.cit,1998,p14

⁽²⁾ Frederick S. Mishkin, Monetary Transmission Channels: Lessons for Monetary Policy, National Bureau of Research Working Paper No. 5464, Federal Reserve Bank of New York, February 1996, from p4 to p11.

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

المقترضين لالتزاماتهم المالية تجاه المقرضين، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان، ونتيجة لهذه العوامل، تصبح الأسواق المالية أكثر عرضة للاضطرابات والانهيارات، مما يشكل خطرًا كبيرًا على الاستقرار المالي ككل.

4- تدهور الميزانية العمومية للقطاع المالي

يمكن أن تأخذ الصدمات السلبية على الميزانيات العمومية للمصارف عدة أشكال. فيمكن لارتفاع أسعار الفائدة، وانهيارات سوق الأسهم، والانخفاض غير المتوقع في التضخم (بالنسبة للدول الصناعية)، أو انخفاض قيمة العملة أو خفض قيمتها بشكل غير متوقع (بالنسبة للأسواق الناشئة التي لديها ديون مقومة بعملات أجنبية)، أن تتسبب في تدهور الميزانيات العمومية للشركات غير المالية مما يقلل من احتمال سدادها لقروضها. وبالتالي، يمكن أن تساهم هذه العوامل في تسريع الزيادات الحادة في خسائر القروض التي تزيد من احتمال إفلاس المصارف. ونتيجة لهذا الإفلاس ستكون هنالك انهيارات في الميزانيات العمومية لهذه المصارف تؤدي إلى أزمات مالية واقتصادية، منها، انخفاض الإقراض الذي يؤدي إلى ركود النشاط الاقتصادي، وزيادة مخاطر التخلف عن السداد، وبالتالي عدم الاستقرار المالي والنقدي⁽¹⁾.

المطلب الثاني : مؤشرات الاستقرار المالي

تنقسم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى تحقيق الاستقرار المالي إلى مجموعتين رئيسيتين وهما :

أولاً : المؤشرات الجزئية وهي مؤشرات القطاع المصرفي

تتكون المؤشرات الجزئية من ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية، وهي : كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والإيرادات، التمويل والسيولة، الإدارة، الحساسية لمخاطر السوق ويمكن الإشارة إلى هذه المؤشرات من خلال ما يلي :

1- مؤشرات كفاية رأس المال

تعد كميّاس لمتانة المؤسسات المالية وقدرتها على مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات وتبرز أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في كونها تقييم أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. كما تمتد مؤشرات كفاية رأس المال لتشمل مخاطر البنود خارج الميزانية

(1) Frederic S. Mishkin ,Financial Policies and the Prevention of Financial Crises in Emerging Market Economies ,POLICY RESEARCH WORKING PAPER ,The World Bank Financial Sector Strategy and Policy Department October 2001, from p.p.3-6

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

مثل التعاملات في الأدوات المالية المشتقة، أي تقييم التعرض للمخاطر من خلال الأدوات المالية المعقدة⁽¹⁾.

2- مؤشرات جودة الأصول

ان مصداقية معدلات رأس المال تعتمد بشكل كبير على موثوقية مؤشرات جودة الأصول ونوعيتها. إذ تكون مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية مرتبطة إلى حد كبير بجودة الأصول وقدرتها على التحول إلى سيولة وان تقييم جودة الأصول ينظر اليه من خلال المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقرضة والمؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة⁽²⁾.

أ) مؤشرات المؤسسة المقرضة⁽³⁾

- التركيز الائتماني القطاعي الذي يشير إلى تجميع مجموعة كبيرة من التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين وهذا التركيز قد يؤدي إلى انكشاف القطاع المصرفي للتطورات والمخاطر في هذا القطاع. وفي العديد من الأزمات المصرفية التي حدثت أو تصاعدت نتيجة انتقال المشكلات من بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع المصرفي، وذلك بسبب تركز القروض في هذه القطاعات. مثلاً، في أزمة شرق آسيا، كانت معظم القروض مرتبطة بقطاع العقارات. ويُعتبر هذا التركيز خطيراً ويمكن أن يؤدي إلى تعريض القطاع المصرفي للمخاطر المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية المحددة.
- الاقتراض بالعملة الأجنبية إذ يمكن أن يكون عاملاً مساهماً في الأزمات المصرفية، خاصةً عندما تقوم المصارف بتوسيع نطاق الإقراض بالعملة الأجنبية لشركات لا تمتلك إيرادات ثابتة بتلك العملات. هذا يجعل الشركات المقرضة معرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، والتي يمكن أن تنتقل كمخاطر ائتمانية إلى المصارف المقرضة.
- نسبة القروض غير العاملة هذه النسبة تُعد مؤشراً هاماً لتقييم سلامة محفظة الإقراض للمؤسسات المالية. فعندما تكون نسبة القروض غير العاملة مرتفعة بالنسبة إلى إجمالي القروض، يشير ذلك إلى ضعف الأصول المقرضة للمؤسسة المالية وهذا التراجع في جودة الأصول يمكن أن يؤثر على التدفقات النقدية وصافي الدخل، وقد يؤدي حتى إلى زيادة احتمالية الإعسار. وعادةً ما يتم حساب نسبة القروض غير

(1) Owen Evans , and Others , Macroprudential Indicators of Financial System Soundness , International Monetary Fund , Washington, April 2000, p5

(2) علي عبد الرضا حمودي العميد ، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالازمات ، (دراسة تطبيقية – حالة العراق) ، البنك المركزي العراقي ، ص 7

(3) احمد طفاح ، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي ، المعهد العربي للتخطيط ، 2005 ، ص13 الى ص19

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

العاملة جنباً إلى جنب مع نسبة الاحتياطيات المخصصة لهذه القروض فضلاً عن ذلك، يُمكن حساب مؤشرات أخرى لتقدير مدى التعرض للمخاطر، مثل نسبة الاسترجاع التي تُحدد نسبة المبالغ المستردة من القروض غير العاملة على شكل نقد إلى إجمالي هذه القروض تلك المؤشرات تُساعد في تقييم قدرة المؤسسة على متابعة وإدارة قروضها بشكل فعال .

● القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات العامة الخاسرة ، إذ انها تشير إلى وجود مخاطر ائتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية. ويُعتبر هذا التركيز على القروض للقطاع العام محفزاً للقلق، خاصةً أن بعض البلدان لا تصنف هذه القروض ضمن القروض غير العاملة حتى وإن لم يتم سدادها بالكامل أو حدث تأخير في دفعها. فلا بد من مراقبة هذه القروض بعناية للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي والتقليل من المخاطر المحتملة .

(ب) مؤشرات المؤسسة المقترضة (1)

● جودة القروض في محفظة الإقراض لأي مؤسسة مالية ، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع المالي للمؤسسات المقترضة، وهذا ينطبق بشكل خاص على المؤسسات غير المصرفية. فلا بد أن يشمل تحليل جودة الأصول تقييماً لقدرة المقترضين على سداد القروض، وهو ما يعتمد بدوره على ربحية المؤسسة المقترضة والتدفقات المالية لديها.

● نسبة الدين إلى حقوق الملكية، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً حيوياً لقياس مدى تعرض المؤسسات المصرفية للمخاطر. إذ تُظهر هذه النسبة مقدار الدين الذي تستخدمه الشركة لتمويل أصولها مقارنةً بقيمة حقوق الملكية. والارتفاع الكبير في هذه النسبة قد يشير إلى اعتماد مفرط على الديون، مما يزيد من مخاطر الإعسار المالي للمؤسسات غير المالية، وبالتالي فإنه يُعرض المؤسسات المصرفية المقترضة للخطر. لذلك من المهم أيضاً تحليل توزيع الديون بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل قطاع الإنشاءات أو قطاع التصدير وغيره ، لتقييم ومعرفة مدى تأثير هذه القطاعات بالتقلبات الاقتصادية وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على استقرار القطاع المصرفي .

● ربحية قطاع الشركات ، وتعتبر مؤشراً مهماً يمكن استخدامه كمؤشر ريادي يسبق الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية. فعندما ينخفض مؤشر الربحية بشكل كبير بالنسبة للشركات، يُعتبر ذلك إشارة مبكرة على وجود المشكلات المالية التي قد تؤثر على قدرتها على سداد القروض. ويعد هذا المؤشر مهماً للمؤسسات المصرفية لتقدير مدى تعرضها للمخاطر، واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على استقرارها.

(1) احمد طفاح ، مصدر سابق ، ص 20 ال ص 24

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

- المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية ، تشمل هذه المؤشرات على مؤشرات التدفقات النقدية مثل مؤشر تغطية الفوائد النقدية ، الذي يُقيم نسبة الدخل التشغيلي مقابل مدفوعات الفوائد. ويُستخدم هذا المؤشر لتقدير قدرة الشركة على تغطية التزاماتها المالية من الأرباح التشغيلية. كما يُمكن الاعتماد على مؤشر (Altman's Z-Score⁽¹⁾) ، الذي يُعد مؤشراً مركباً يعتمد على عدة مؤشرات مالية تُقيم جودة الأصول، وأداء العوائد، والسيولة ، إذ يُطبق هذا المؤشر للتفريق بين الشركات الجيدة وتلك التي قد تواجه مشكلات مالية. فضلاً عن ذلك، هناك مؤشرات متعددة يُمكن أن تُقدم رؤية واضحة حول الوضع المالي للشركات وتأثيرها على القطاع المصرفي، مثل مؤشرات التأخر في الدفع ومتطلبات الشركات للحماية من الدائنين وغيرها .
- مديونية القطاع العائلي ، تُعد مؤشراً مهماً لفهم الالتزامات المالية للأسر في البلدان ، إذ تُشكل القروض الشخصية جزءاً كبيراً من إجمالي القروض، كما يُمكن أن تُعطي هذه المعلومات بيانات قيمة حول الضغوط المالية التي قد تواجهها الأسر وتأثيرها على الاقتصاد الكلي. فمن المهم مراقبة هذه المؤشرات لتقييم مدى استدامة الديون في القطاع العائلي ومخاطر الإعسار المحتملة.

3- مؤشرات السيولة

في كثير من الحالات، يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء إدارة السيولة. لذا، من المهم متابعة مؤشرات السيولة بعناية. وتشمل هذه المؤشرات جانبي الأصول والخصوم. ففي جانب الخصوم، لا بد من النظر إلى مصادر السيولة مثل الإقراض بين المصارف والتمويل من البنك المركزي. ومن الضروري أن تأخذ مؤشرات السيولة في الاعتبار عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم (2) .

4- مؤشر سلامة الإدارة

سلامة الإدارة تُعد عنصراً مهماً في أداء المؤسسات المالية، وتُعتبر هذه المؤشرات ذات أهمية كبيرة لأنها تُقيم الكفاءة والفعالية الإدارية. بالرغم من أن معظم المؤشرات الإدارية هي نوعية وتُستخدم على مستوى الشركة الفردية، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يُمكن الاعتماد عليها لتقييم الأداء الإداري بشكل عام

(1) احمد طفاح ، مصدر سابق ، ص 20 ال ص25

(2) علي عبد الرضا حمودي العميد ، مصدر سابق ، ص 8

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

مثل معدلات الانفاق ، ونسبة الإيرادات لكل موظف ، والتوسع في اعداد المؤسسات المالية هذه المؤشرات تُساعد في تحديد مخاطر العمليات وتُمكن الشركات من تحسين إدارتها وتقليل المخاطر المرتبطة بالإدارة (1)

5- مؤشرات الإيرادات والربحية

ان انخفاض معدلات الربحية قد يشير إلى مشكلات في أداء الشركات والمؤسسات المالية من ناحية أخرى، قد يدل ارتفاع هذه النسب بشكل غير طبيعي على اتباع سياسات استثمارية تنطوي على مخاطر عالية. ولتقييم ربحية المؤسسات المالية، يُمكن النظر إلى عدة مؤشرات مهمة، منها:

أ) معدل العائد على الأصول (ROA): يُظهر مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد الأرباح.
ب) معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يُقيس مدى فعالية الشركة في توليد الأرباح من حقوق الملكية الخاصة بها.

ب) معدل العائد على الاستثمار (ROI): يُقيم العائد المالي مقارنةً بالاستثمارات الفعلية.

هذه المؤشرات تُساعد في تحليل الأداء المالي واتخاذ قرارات استثمارية جيدة (2).

6- مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق

ان تقييم حساسية المخاطر السوقية فيما يخص المؤسسات المصرفية يتعلق بشكل رئيسي بمحافظ المتاجرة، إذ ان هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية، مثل الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية، وسندات المؤسسات، والمشترقات المالية كالخيارات والعقود المستقبلية ان تنوع هذه الأصول المالية يشمل كافة فئات الأصول، بما في ذلك أسعار السلع ، وهذه الأدوات تخضع لعدة أنواع من المخاطر، بما في ذلك مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار السلع. كل من هذه المخاطر له مقياس مختلف (3).

ثانياً : المؤشرات الكلية للاستقرار المالي

مؤشرات الاقتصاد الكلي هي مؤشرات تستخدم لتقييم وقياس أداء الاقتصاد ككل وموجهة نحو المخاطر السائدة. وهي توفر صورة واسعة للنشاط الاقتصادي العام والظروف المالية. وتشمل

(1) Owen Evans , and Others , op.cit ,p7

(2) احمد طفاح ، مصدر سابق ، ص25

(3) Lotte Schou-Zibell , and Others , A Macroprudential Framework for Monitoring and Examining Financial Soundness, Asian Development Bank , Working Paper Series on Regional Economic Integration, March 2010 ,p8

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

هذه المؤشرات مقاييس النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والتضخم وازدهار أسعار الفائدة والاصول. وهي تشير إلى اتجاهات اقتصادية محتملة، وبالتالي تساعد في تقييم ما إذا كانت الأسعار والكميات في أسواق الائتمان متسقة مع هذه التوقعات. فبيانات التضخم ، على سبيل المثال ، تعطي أدلة على سهولة وإحكام السياسة النقدية. وقد يوفر أي تناقض بين البيانات والسياسة في حد ذاته سبباً للقلق لأنه من نقاط ضعف النظام وقد أثبتت الدراسات التجريبية أن الأزمات المالية من المرجح أن تسبقها مجموعة من معدلات النمو المستدامة وفوق العادية للائتمان، وأسعار الأصول، والاستثمار⁽¹⁾. ويمكن الإشارة إلى هذه المؤشرات من خلال ما يلي :

1- النمو الاقتصادي

يُظهر مقدار التغيير في الدخل الكلي للاقتصاد. وبالتالي، يؤثر تراجع معدلات النمو الاقتصادي سلباً على مستويات الدخل الكلي وبالتالي يؤثر على دخل الافراد. وعندما تنخفض مستويات الدخل، تقل قدرة المقترضين على السداد، مما يؤدي إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة. هذا بدوره يؤثر على الاستقرار المالي للمصارف. نتيجة لارتفاع مستويات المخاطر في المصارف وتأثر استقرارها، فتقوم المصارف بخفض مستويات الإقراض لحماية رؤوس أموالها. وهذا يؤدي إلى نقص في مستويات السيولة في الاقتصاد، وبالتالي يؤدي إلى تراجع في مستويات الاستثمار والاستهلاك، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية وحجم القروض المتعثرة، وهذا يؤثر بشكل أكبر على الاستقرار المالي⁽²⁾.

2- ميزان المدفوعات

هو سجل للتدفقات المالية يوضح قيمة المعاملات التجارية وتدفق الأموال التي قام بها بلد مع بلد آخر في سنة معينة وبالتالي فإن ميزان المدفوعات هو تقرير يتم تجميعه بشكل منهجي ويحتوي على جميع المعاملات الاقتصادية المتعلقة بإنتاجية سكان البلد والمقيمين الأجانب خلال فترة محددة. ويمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى قسمين ، وهما الحساب الجاري وحساب رأس المال⁽³⁾، وتعد بيانات ميزان المدفوعات مؤشراً مبكراً على ما إذا كانت البلدان تعيش في حدود إمكانياتها. وإذا كان لديها عجز في الحساب الجاري ، فمن المهم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في أقرب وقت ممكن لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع واستقرار في الأسعار كما

(1) Owen Evans , and Others , op.cit,p10

(2) عبد الكريم قندوز وآخرون ، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية ، صندوق النقد العربي ، العدد 11 ، سنة 2022 ، ص12 ،

(3) Muhammad Fitri Rahmadana , and Others , Analysis of The Effect of Gross Domestic Product, Exchange Rate, and Inflation on Balance of Payments in Indonesia , Advances in Social Sciences Research Journal – Vol.6, No.10,2019,p364

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

أن بيانات ميزان المدفوعات ذات أهمية كبيرة في فهم التغيرات في المعروض النقدي وسيولة سوق المال وسعر صرف العملة، وكلها عوامل مهمة في تحديد السياسة النقدية (1) .

أد يشير ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى مخاطر محتملة على الاستقرار المالي، بما في ذلك أزمات في سعر الصرف وضعف الجهاز المصرفي ، وتزداد هذه المخاطر إذا تم تمويل العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل أو كان هناك انخفاض في نسبة الاحتياطيات إلى الالتزامات قصيرة الأجل ، كما تُعدّ الدول ذات التركيز العالي على صادرات محددة أكثر عرضة للأزمات المالية نتيجة للتدهور الكبير في شروط التبادل التجاري ، لذلك، من الضروري اتباع سياسات مالية ونقدية حذرة لمعالجة عجز الحساب الجاري وتنويع مصادر تمويله وتعزيز الاحتياطيات المالية وتنويع الصادرات (2) .

3- التضخم

يؤكد الأدب الاقتصادي النظري والتجريبي على وجود علاقة سالبة بين التضخم كمتغير مستقل وأداء القطاع المالي كمتغير تابع. بمعنى آخر، عند زيادة معدل التضخم، يؤدي ذلك إلى تدهور أداء القطاع المالي، والعكس صحيح. وتتجلى هذه العلاقة في حالة حدوث تأثير سلبي لمعدل التضخم على مؤشرات أداء القطاع المصرفي والسوق المالي . فعلى سبيل المثال، يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعوائد طويلة الأجل. وعندما يزيد معدل التضخم، يترتب على ذلك زيادة تكلفة الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، مما يجبر الأفراد والمشروعات على تحويل النقود إلى سلع حقيقية. هذا، بدوره، يؤدي إلى تقليل نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤثر على أداء القطاع المصرفي . كما يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى تقليل توقيع عقود مالية طويلة الأجل، مما يؤثر على حماس المؤسسات المالية لتقديم تمويل طويل الأجل. في النهاية، يترتب على ذلك تأثير سلبي على استقرار النظام المالي (3) .

4- ازدهار أسعار الإقراض والأصول

ازدهار الإقراض هو النمو السريع لنسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وعادة هذا النوع من الازدهار يسود قبل الأزمات المالية الحادة. وغالبا ما يحدث التوسع السريع في الإقراض من قبل المؤسسات المالية بسبب سوء تحليل جودة طلبات القروض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف البيئة التنظيمية، بما في ذلك

(1) IMF Committee on Balance of Payments Statistics· The Use of Balance of Payments Statistics in the Determination of Monetary and Fiscal Policy , Canberra, Australia, October 21–25, 2002 , p21

(2) علي عبد الرضا حمودي العميد ، مصدر سابق ، ص10

(3) مجدي الشوربجي ، أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد 8 ، العدد 2 ، سنة 2006 ، ص 10

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

تقديم ضمانات ضمنية أو صريحة من القطاع العام، يمكن أن يشجع المؤسسات المالية على الإفراط في المخاطرة وأن يسهم في التوسع الائتماني المحفوف بالمخاطر ، اما ازدهار أسعار الأصول ، فمن الممكن أن تسهم السياسات النقدية التوسعية، من بين أسباب أخرى، في حدوث ازدهاراً في أسواق الأسهم والعقارات. وكثيراً ما أدى تشديد هذه السياسات لاحقاً إلى تخفيضات كبيرة في قيمة الأسهم والعقارات وتراجع في النشاط الاقتصادي، مما خلق ظروفاً مواتية للضائقة المالية. كما أن تراجع رأس المال عادة ما يقلل من دخل المؤسسات المالية وقيمة المحافظ الاستثمارية والضمانات (1).

5-معدلات الفائدة وأسعار الصرف

ان العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار المالي هي معقدة وغير محددة تمامًا ، مثل تأثير التضخم. فمن ناحية، قد يؤدي ارتفاع قيمة العملة الوطنية إلى تراجع الصادرات وازدياد الواردات، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وارتفاع مخاطر القطاع المالي وعدم استقراره. لكن من ناحية أخرى، يُحسن ارتفاع قيمة العملة من قدرة المقترضين بالعملة الأجنبية على السداد، مما يقلل من المخاطر ويعزز الاستقرار المالي. وبالتالي، فإن تأثير أسعار الصرف على الاستقرار يعتمد بشكل كبير على هيكل وطبيعة كل من الاقتصاد والقطاع المالي . اما معدل الفائدة فيشكل ارتفاعه خطرًا على الاستقرار المالي من خلال اتجاهين رئيسيين: الأول : يؤدي إلى زيادة أقساط سداد الديون على كل من الأسر والشركات، مما يرفع من نسب عدم السداد والقروض المتعثرة والثاني : ان ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ويُفاقم من مخاطر عدم الاستقرار المالي (2) .

وبالإمكان ان نميز بين المؤشرات الكلية والمتغيرات الجزئية للاستقرار المالي من خلال الفوارق التالية (3):

1- من إذ الهدف والمهام

أ) يكون هدف المؤشرات الكلية في الحد من مخاطر نوبات الضائقة المالية التي من الممكن ان تؤدي إلى خسائر كبيرة من إذ الناتج الحقيقي للاقتصاد ككل . فالمؤشرات الكلية تقع مهمتها بشكل مباشر في نطاق الاقتصاد الكلي، إذ تسعى إلى ضمان استقرار النظام المالي ككل.

(1) Owen Evans , and Others , op.cit ,p11

(2) عبد الكريم قندوز واخرون ، مصدر سابق، ص13

(3) Claudio Borio ,Towards a Macroprudential Framework for Financial Supervision and Regulation , Bank for International Settlements , Monetary and Economic Department , Switzerland ,BIs Working Papers No128 , February ,2003 ,P2.

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

ب) يتمثل هدف المؤشرات الجزئية في الحد من مخاطر نوبات الضائقة المالية في المؤسسات الفردية، بغض النظر عن تأثيرها على الاقتصاد الكلي . إذ ان مهمتها حماية المستهلك، المستثمر، والمودع من خلال تقييم المخاطر على مستوى المؤسسات المالية الفردية .

2- نموذج المخاطر

أ) المؤشرات الكلية تتعامل مع مخاطر داخلية جزئية تتعلق بسلوك النظام المالي ككل.
ب) المؤشرات الجزئية تتعامل مع مخاطر خارجية تتعلق بالمؤسسات المالية الفردية وعواملها الخارجية.

3- الارتباطات والتعرضات

أ) المؤشرات الكلية تركز على العلاقة بين الخسائر في المحفظة المالية والتكاليف على الاقتصاد الحقيقي.
ب) المؤشرات الجزئية تركز على توزيع الخسائر النهائية على كل من الأوراق المالية بشكل متساوي

4- الضوابط الاحترازية

أ) المؤشرات الكلية تبدأ بتقييم المخاطر من أعلى إلى أسفل، أي من مستوى النظام المالي الكلي إلى مستوى المؤسسات الفردية.
ب) المؤشرات الجزئية تبدأ بتقييم المخاطر من أسفل إلى أعلى، أي من مستوى المؤسسات الفردية إلى مستوى النظام المالي الكلي.

المطلب الثالث : حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

تعطي الدول اهتماماً متزايداً لتطوير مقياس كمي يعرف بمؤشر الاستقرار المالي الكلي ، يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته، وذلك بهدف تسهيل عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن. وتختلف المنهجيات المستخدمة في تطوير هذا المؤشر من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الاقتصادية لكل دولة. وقد قامت العديد من البنوك المركزية والمؤسسات النقدية (مثل صندوق النقد العربي) بتطوير مؤشرات استقرار مالي خاصة بها، مع مراعاة الخصائص المميزة لنظمها المالية وبيئاتها الاقتصادية الخاصة . ونظراً لصعوبة استخدام منهجية واحدة بمتغيرات موحدة على مستوى كل دولة ، قام صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية بتطوير مؤشر تجميعي للاستقرار المالي العربي . ويهدف هذا المؤشر إلى قياس مستوى الاستقرار المالي على صعيد المنطقة العربية ككل. مع الاخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الاقتصادية والاستثمارية (1) .

(1) صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ، الامارات ، 2023 ، ص230

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

أولاً : منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي

يمكن احتساب مؤشر الاستقرار المالي وفق أربعة متغيرات وهي :⁽¹⁾

1- مؤشر القطاع المصرفي : فيمكن احتساب هذا المؤشر من خلال (10) مؤشرات فرعية ، وهذه المؤشرات هي (نسبة كفاية رأس المال ، نسبة الديون غير العاملة الى اجمالي الديون ، ونسبة صافي الديون غير العاملة الى قاعدة رأس المال ، نسبة تغطية مخصصات القروض ، ونسبة الأصول السائلة الى الالتزامات السائلة ، ونسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء ، ونسبة العائد على الأصول ، ونسبة العائد على حقوق الملكية ، ونسبة اجمالي المصروفات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل ، ونسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل) .

2- مؤشر الاقتصاد الكلي : ويمكن احتساب مؤشر الاقتصاد الكلي من خلال (6) مؤشرات فرعية وهي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نمو الإيرادات الحكومية ، ومعدل التضخم ، ونسبة الاحتياطات الأجنبية الى الناتج المحلي الإجمالي) .

3- مؤشر سوق رأس المال : هذا المؤشر يتكون من مؤشرين فرعيين هما (المؤشر المركب الذي يختلف تبعاً لاختلاف الأنظمة المالية للدول ، ومؤشر نسبة القيمة السوقية للأسهم الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) .

4- مؤشر الدورة المالية : ويتكون من مؤشر واحد هو يقيس فجوة الائتمان ، وهي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي ، وبين اتجاه هذه النسبة على المدى الطويل باستخدام

هودريك - بريسكوت فلتر (The Hodrick–Prescott filter)*

ثانياً : احتساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

يتم احتساب القيم المعيارية للمؤشر التجميعي من خلال ثلاث خطوات رئيسية⁽²⁾ .

1- الطريقة التجريبية

(1) المصدر السابق نفسه ، ص 231

(2) علي عبد الرضا حمودي العميد ، مصدر سابق ، ص 11

* هو أداة رياضية تستخدم في الاقتصاد الكلي، وخاصة في نظرية دورة الأعمال الحقيقية، لإزالة المكون الدوري لسلسلة زمنية من البيانات الأولية. يتم استخدامه للحصول على تمثيل منحنى سلس لسلسلة زمنية، وهو أكثر حساسية للتقلبات طويلة المدى من التقلبات قصيرة المدى . للمزيد من الاطلاع انظر James D. Hamilton , Why You Should Never Use The Hodrick-Prescott Filter , Nber Working Paper Series, National Bureau Of Economic Research ,2017,p3

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

وتعتمد هذه الطريقة على تحويل بيانات المتغيرات إلى قيم معيارية، إذ تتراوح قيمة المؤشر بين (0 و 1) كلما كانت القيمة قريبة من الصفر كلما كان الاستقرار المالي يواجه مخاطر بدرجة كبيرة . وكلما ابتعدت قيمة المؤشر عن الصفر كلما كان المؤشر التجميعي مستقر ويكون حجم المخاطر أقل . وإذا اقتربت قيمة المؤشر من الواحد دل ذلك على انخفاض المخاطر وزيادة مستوى الاستقرار المالي (1). ويتم حساب المؤشر وفق المعادلة التالية: (2)

$$d_{jt} = \frac{x_{jt}-x_{jmin}}{x_{jmax}-x_{jmin}} \dots \dots \dots (1)$$

إذ ان :

d_{jt} = القيمة المعيارية للمتغير (j) في المدة (t) .

x_{jt} : يمثل قيمة المتغير (j) في المدة (t) .

Min = اقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب .

Max = اكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب .

إذ تستخدم هذه المعادلة لحساب المؤشرات الفرعية، سواء كانت مؤشرات قطاع المصارف، أو الاقتصاد الكلي، أو الدورة المالية، أو سوق رأس المال، و يتم ذلك عن طريق : (3)

أ- طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي .

ب- قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي.

ويتم حساب المؤشرات الفرعية باستخدام المعدل المرجح للمؤشرات ، مع مراعاة الأهمية النسبية لكل مؤشر عند تحديد الأوزان الترجيحية . وهناك طرق متعددة لاختيار هذه الأوزان (4)، وأفضلها هو الاعتماد على آراء الخبراء المختصين لتحديد الأوزان بناءً على أهمية كل مؤشر وتأثيره في الاستقرار المالي .

(1) Magdalena Petrovska and elena mucheva Mihajlovska, measures of financial stability in Macedonia, journal of central banking theory and practice, Macedonia, issue 3, 2013, P 91.

(2) رامي يوسف عبيد ، منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية ، صندوق النقد العربي ، قسم تطوير القطاع المالي ، الدائرة الاقتصادية ، 2020 ، ص 15

(3) البنك المركزي الأردني ، دائرة الاستقرار المالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2020 ، ص 33

(4) يوجد عدد من الطرق في تحويل البيانات الى قيم معيارية standardization ولكل طريقة مميزاتا وعيوبها، ولكن استخدام الطريقة المذكورة أعلاه تعد من أفضل الطرق للمزيد أنظر

Rabi N. Mishra and Other , Operationalising Financial Inclusion Index as a Policy Lever: Uttar Pradesh (in

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

2- ترجيح المؤشرات الفرعية إذ يتم ترجيح المؤشرات الفرعية وفق الصيغة التالية : (1)

$$FSI_t = \sum_{j=1}^n \omega_j d_{jt} \dots\dots(2)$$

إذ ان :

I_t : يمثل قيمة المؤشر الفرعي .

n : يمثل عدد المتغيرات .

ω_j : يمثل الوزن الممنوح للمتغير . ومن ثم جمع القيم المعيارية الموزونة للحصول على قيم المؤشرات الفرعية

3- حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

ويكون ذلك وفق الصيغة التالية (2)

$$\begin{aligned} FSI_t &= \sum_{j=1}^n \omega_{jBI} d_{jt} + \sum_{j=1}^n \omega_{jEI} d_{jt} + \sum_{j=1}^n \omega_{jCI} d_{jt} + \omega_{jFI} d_{jt} \\ &= BI + EI + CI + FI \dots\dots\dots(3) \end{aligned}$$

وايضاً يمكن احساب المؤشر التجميعي وفق الصيغة التالية (3) :-

$$\begin{aligned} FSI &= \sum_{j=1}^n \omega_{jBI} \left[\frac{x_{jt} - \min_j}{\max_j - \min_j} \right] + \sum_{j=1}^n \omega_{jEI} \left[\frac{x_{jt} - \min_j}{\max_j - \min_j} \right] + \sum_{j=1}^n \omega_{jCI} \left[\frac{x_{jt} - \min_j}{\max_j - \min_j} \right] + \\ &\omega_{jFI} \left[\frac{x_{jt} - \min_j}{\max_j - \min_j} \right] \dots\dots\dots(4) \end{aligned}$$

إذ ان :

FSI مؤشر الاستقرار المالي .

ω_i : يمثل الاوزان الترجيحية .

BI : مؤشر القطاع المصرفي .

EI : مؤشر الاقتصاد الكلي .

India)-A Case Study , Journal of Mathematics and Statistical Science, Reserve Bank of India , 2015 , P 155-156

(1) رامي عبيد ، مؤشر الاستقرار المالي العربي ، صندوق النقد العربي ، الاجتماع السابع لمبادرة الإحصاءات العربية ، 2020 ، ص 17

(2) صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي، الامارات ، 2023 ، ص 238

(3) البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، بغداد، العراق ، 2020 ، ص 109

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

CI : مؤشر سوق رأس المال .

FI : مؤشر الدورة المالية .

t : العام الذي يتم فيه الاحتساب .

وكلما اقتربت قيمة المؤشرFSI من (1) كلما زاد مستوى الاستقرار المالي وانخفضت المخاطر

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

الجدول (1) المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي

المتغير الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	الوزن الترجيحي W (بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى)	وزن المؤشر الرئيسي (w)	
مؤشر القطاع المصرفي BI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	13.0%	53.0%	
		جودة الأصول	الديون غير العاملة الى اجمالي الديون		5.0%
			صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات الى قاعدة رأس المال		5.0%
			نسبة التغطية (المخططات الى الديون غير العاملة)		5.0%
	السيولة	نسبه الاصول السائلة الى الالتزامات السائلة	6.0%		
		نسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء	6.0%		
	الربحية	نسبة العائد على الاصول (ROA)	3.0%		
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	3.0%		
		اجمالي المصروفات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل	4.0%		
		هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	3.0%		
مؤشر الاقتصاد الكلي EI	مؤشر الاقتصاد الكلي EI	معدل نمو النتائج المحلي الاجمالي	4.0%	24.0%	

$$B1 = \sum_{n=1}^{10} (d_n w_n)$$

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

$E1 = \sum_{n=1}^6 (d_n w_n)$		4.0%	نسبة عجز الحساب الجاري الى النتائج المحلي الاجمالي	
		4.0%	نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي	
		4.0%	معدل نمو الإيرادات الحكومية	
		4.0%	معدل التضخم	
		4.0%	نسبة الاحتياطات الاجنبية الى النتائج المحلي الاجمالي	
$C1 = \sum_{n=1}^2 (d_n w_n)$	15.0%	7.5%	المؤشر المركب	مؤشر سوق راس المال CI
		7.5%	القيمة السوقية للأسهم الى النتائج المحلي الاجمالي	
$F1 = d_n w_n$	8%	8%	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى النتائج المحلي الاجمالي وبين اتجاه النسبة على المدى الطويل)	مؤشر الدورة المالية FI
<p>d * تمثل قيمة المتغير بعد التطبيق حسب ما تم توضيحه من قبل</p>	100.0%	100.0%		المجموع

المصدر :- رامي يوسف عبيد ، منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية ، صندوق النقد العربي ، قسم تطوير

القطاع المالي ، الدائرة الاقتصادية ، 2020 ، ص 13

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

جدول (2) نوع العلاقة بين المؤشرات المستخدمة ومؤشر الاستقرار المالي

العلاقة بين المتغير ومؤشر الاستقرار	المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المؤشر الرئيسي
طردية	نسبة كفاية راس المال	كفاية رأس المال	مؤشر القطاع المصرفي BI
عكسية	الديون غير العاملة الى اجمالي الديون	جودة الأصول	
عكسية	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات الى قاعدة رأس المال		
طردية	نسبة التغطية (المخططات الى الديون غير العاملة)		
طردية	نسبه الاصول السائلة الى الالتزامات السائلة	السيولة	
عكسية	نسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء		
طردية	(ROA) نسبة العائد على الاصول	الربحية	
طردية	(ROE)نسبة العائد على حقوق الملكية		
عكسية	اجمالي المصروفات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل		
طردية	هامش الفائدة الى اجمالي الدخل		
طردية	معدل نمو النتائج المحلي الاجمالي	مؤشر الاقتصاد الكلي EI	
عكسية	نسبة عجز الحساب الجاري الى النتائج المحلي الاجمالي		
عكسية	نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي		
طردية	معدل نمو الإيرادات الحكومية		
عكسية	معدل التضخم		
طردية	نسبة الاحتياطات الاجنبية الى النتائج المحلي الاجمالي		
طردية	المؤشر المركب	مؤشر سوق راس المال CI	
طردية	القيمة السوقية للأسهم الى النتائج المحلي الاجمالي		
عكسية	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى النتائج المحلي الاجمالي وبين اتجاه النسبة على المدى الطويل)	مؤشر الدورة المالية FI	

المصدر :- صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ، الامارات، 2023 ، ص237

المبحث الثالث: التأسيس النظري للعلاقة بين مديونية القطاع العائلي و الاستقرار المالي

المطلب الأول : مخاطر مديونية القطاع العائلي

أولاً : مخاطر الإفراط في مديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي

يلعب القطاع العائلي دوراً مهماً في تحفيز الأنشطة الاقتصادية من خلال ما يمتلكه هذا القطاع من أصول، إذ تتكون ميزانية الأفراد بشكل رئيس من الودائع والعقارات والأصول المالية، أما في جانب الالتزامات، فإن مديونية الأفراد هي المكون الأساسي للالتزامات الأفراد. إذ يعمل القطاع العائلي كمحرك رئيس للاقتصاد إذ يساهم في زيادة الانفاق الاستهلاكي، مما يدعم الاستثمار ويحفز النمو الاقتصادي بشكل عام. وتتبع البنوك المركزية والهيئات المالية الأخرى مؤشرات متعددة لقياس حجم الائتمان الممنوح للقطاع العائلي مثل اجمالي قروض الاسكان والقروض الاستهلاكية وتستخدم هذه المؤشرات لتحديد حجم الديون والتباينات في الاقراض، ومعرفة مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. فعندما يكون هناك انخفاض في الائتمان المقدم للقطاع العائلي، يمكن للبنوك المركزية اتخاذ تدابير لتحفيز الاقراض عن طريق خفض اسعار الفائدة وتوفير تسهيلات للقروض، ومن ناحية أخرى إذا كانت هناك زيادة في معدلات البطالة او انخفاض في الدخل المتاح للأسر، فقد تكون هناك حاجة الى زيادة الائتمان للقطاع العائلي لتعزيز الانفاق وتحفيز النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر الاهتمام برصد وتحليل حجم الائتمان المقدم للقطاع العائلي جزءاً مهماً من استراتيجية السياسة النقدية والمالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي وتحقيق النمو المستدام، وفي حالة ارتفاع معدلات ديون القطاع العائلي والالتزامات السداد، يمكن ان تزداد المخاطر المالية والتوترات الاقتصادية ففي هذه الحالة لابد من اتخاذ اجراءات متعددة لتعزيز التوعية المالية وتحفيز القطاع العائلي حتى يتمكن من ادارة ديونه بشكل مستدام⁽¹⁾. وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين تطور الخدمات المصرفية وحجم القروض المقدمة للأفراد، حيث أن الدول المتقدمة تتمتع بمعدلات أعلى من القروض مقارنة بالدول النامية بسبب التقدم في الخدمات المصرفية وسهولة الوصول إليها. يرتبط هذا التطور

(1) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، سنة 2022،

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

بمفهوم الشمول المالي، الذي يعني وصول الخدمات المالية إلى جميع شرائح المجتمع، مما يزيد من الوعي المالي ويشجع الأفراد على التعامل مع البنوك للحصول على التمويل (1). لذا فإن آثار ارتفاع مديونية القطاع العائلي على النظام الاقتصادي والمالي هي :

1- زيادة مخاطر التعثر عن السداد

اذ عند ارتفاع مديونية القطاع العائلي، يزداد احتمال تعثر الافراد عن سداد ديونهم . وفي حال حدوث ذلك، قد يؤدي إلى أزمة مالية واسعة النطاق، إذ قد تضطر المؤسسات المالية إلى بيع أصولها بأسعار منخفضة لتغطية خسائرها، مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول بشكل عام وتراجع النشاط الاقتصادي (2).

2- انخفاض الإنفاق الاستهلاكي

وذلك عندما يكون القطاع العائلي مثقل بالديون، فان الافراد سيميلون إلى خفض إنفاقهم الاستهلاكي ، من اجل توفير المال لسداد ديونهم . ويؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، مما قد يعيق النمو الاقتصادي (3).

3- زيادة الضعف الاقتصادي

يصبح افراد القطاع العائلي المثقلين بالديون أكثر عرضة للتأثيرات الاقتصادية السلبية ، مثل فقدان الوظائف أو انخفاض الدخل . وفي حال حدوث ذلك، قد يواجهون صعوبة في سداد ديونهم، مما قد يؤدي إلى المزيد من التعثر عن السداد والأزمات المالية (4).

4- انخفاض الاستثمار

عندما يخصص الافراد جزءًا كبيرًا من الدخل لسداد ديونهم، فسيكون لديهم أموالاً أقل للاستثمار في المدخرات أو في الأصول الأخرى . يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار في الاقتصاد ككل، مما قد يُعيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل (5).

(1) عمار حمد خلف وعقيل محمد رشيد ، مديونية القطاع العائلي واثرها على الاستقرار المالي في العراق، البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العراق ، بغداد ، العدد 9 سنة 2021 ، ص6

(2) Bank for International Settlements , Private sector debt and financial stability , Report prepared by a Working Group co-chaired by Roong Mallikamas (Bank of Thailand) and Benjamin Weigert (Deutsche Bundesbank) , May 2022 ,p4

(3) Bank of Thailand , Sustainable Solutions to Thailand's Household Debt Problems , Directional Paper on Financial Landscape February 2023 ,p9

(4) Jonathan Kearns , and others , How Risky is Australian Household Debt , Financial Stability Department Reserve Bank of Australia , Research Discussion Paper 2020 ,p1

(5) Lisa Kristine Reiakvam and Haakon Solheim , Comparison of household debt relative to income across four Nordic countries , Norges Bank Financial Stability, Macroprudential, 2013 < p4

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

ثانياً : قنوات السياسة النقدية التي تتأثر بها مديونية القطاع العائلي و الاستقرار المالي

يمكن أن يعمل القطاع العائلي كقطاع فائض إذ يستثمر الافراد أموالهم المتأتية من الدخل والأجور في الأصول المالية كالودائع المصرفية والأسهم، أو في الأصول غير المالية مثل العقارات. وفي الوقت نفسه، يمكن لهذا القطاع أن يعمل كقطاع عجز، إذ يحصل الافراد على التمويل من المؤسسات المالية لدعم الاستهلاك والاستثمار، مما يؤدي إلى دورة اقتصادية تفاعلية تساهم في النمو الاقتصادي تعد السياسة النقدية أداة قوية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود في الاقتصاد ، ولها تأثير كبير على مديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي من خلال العديد من القنوات (1):

1- قناة سعر الفائدة

عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة يؤثر ذلك على مديونية القطاع العائلي والاقتصاد من خلال تحفيز الاقتراض، وزيادة الاستثمارات، وزيادة الطلب، وتحفيز الإنتاج. قد تؤدي هذه التأثيرات إلى زيادة النمو الاقتصادي، ولكنها قد تؤدي أيضاً إلى زيادة التضخم وعدم الاستقرار المالي . لذلك، من المهم أن يوازن البنك المركزي بين الحاجة إلى تحفيز النمو والسيطرة على التضخم .

2- قناة الائتمان

قد يخفض الافراد نفقاتهم عندما ترفع البنوك أسعار الفائدة على القروض (قناة الإقراض المصرفي) استجابة لتشديد السياسة النقدية، ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى الحد من قدرة الافراد على الوصول إلى الإقراض المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمة ائتمانية .

3- قناة سعر الصرف

في اقتصاد مفتوح مع نظام سعر صرف مرن ، تؤثر السياسة النقدية التوسعية على أسعار الصرف لأن أسعار الفائدة المنخفضة تجعل الودائع المقومة بالعملية المحلية أقل جاذبية ، ويؤدي انخفاض قيمة العملة إلى جعل السلع المحلية أرخص من السلع المستوردة ويحفز الطلب المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج الكلي، ومع ذلك، فإن الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية يزيد بشكل حاد من عبء الديون التي

(1) Wimboh Santoso and Made Sukada , Risk profile of households and the impact on financial stability , Bank Indonesia ,2007 ,p59

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

تكون مقومة بالعملية الأجنبية، ويؤثر هذا الوضع على الدخل والأجور، مما يضعف الطلب المحلي على السلع والخدمات .

4- قناة الثروة

يؤدي ارتفاع أسعار الأصول (الأصول المالية، مثل الأسهم، والعقارات) إلى تحسين الميزانيات العمومية لأفراد القطاع العائلي ، ومع ارتفاع صافي الثروة، أصبح لدى الافراد المزيد من الضمانات للاقتراض من أجل تمويل الاستهلاك ، والاستثمار ، كما يفيد النمو القوي الافراد، فمن المرجح أن يحدث تحسنا في دخولهم و أجورهم .

المطلب الثاني : ادوات سياسات الاستقرار المالي في مواجهة النمو المفرط في الائتمان الممنوح للقطاع العائلي

يمكن استخدام مجموعة من الأدوات للتخفيف من المخاطر الناجمة عن النمو المفرط في الائتمان الممنوح للقطاع العائلي ، منها: (1) (2) - (3) - (4) - (5) - (6) - (7)

1- هامش رأس مال إضافي لمواجهة التقلبات الدورية

يتم تطبيق هامش رأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية، كأداة احترازية لحماية القطاع المصرفي من مخاطر النمو المفرط في الائتمان الخاص، إذ يتم تكوين شريحة إضافية من رأس المال في حالة وجود نمو مفرط في الائتمان ، ونظرا لأهمية المخاطر النظامية الناشئة عن النمو الائتماني المفرط فلا بد من بناء هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية من رأس المال عالي الجودة، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تعتبر مكوناً رئيسياً في الدورة المالية، وهو ما يعتبر المعيار الرئيسي للبنوك المركزية في تفعيل وتحرير وتخفيف أدوات السياسة

(1) رامي يوسف عبيد ، مصدر سابق ، ص10

وللمزيد من التفاصيل انظر الهوامش (2) - (3) - (4) - (5) - (6) - (7)

(2) صندوق النقد العربي ، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية ، تحديد حجم مديونية القطاع العائلي في الدول العربية واثرها على الاستقرار المالي ، الامارات، سنة 2019 ، ص13

(3) Rodrigo Cifuentes and Felipe Martínez , Over-indebtedness in Households: Measurement and Determinants , Working Papers of the Central Bank of Chile ,2020 ,p9

(4) صندوق النقد العربي ، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص13

(5) رامي يوسف عبيد ، مصدر سابق ، ص12

(6) صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي الموحد ، 2018 ، ص146

(7) صندوق النقد العربي ، ، مصدر سابق ، ص14

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

الاحترازية الكلية لديها، كالقطاع المالي. وتصف الدورة سلوك ثلاثة مؤشرات مهمة لتقييم مدى الأزمات المالية، وهي نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر أسعار الأصول العقارية، ومؤشر أسعار الأسهم .

2- نسبة الدين إلى قيمة الأصل (الضمان)

هي مقياس مالي يستخدم من قبل المقرضين لتحديد الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن تقديمه كقرض لشراء أصل، وغالباً ما يكون عقاراً ، تحسب هذه النسبة بقسمة مبلغ القرض على القيمة السوقية للأصل إذ تمثل تلك النسبة آلية لضمان وجود رأسمال للمقرض كدعامة في حال انخفاض أسعار الأصول التي تمثل ضمان القرض .

3- نسبة الدين إلى الدخل

هي مقياس مالي يستخدم من قبل المقرضين لتقييم قدرة المقرض على سداد الديون وهذه النسبة تشير إلى العلاقة بين الدخل السنوي للأسرة ومجموع الديون المستحقة ،اذ تعمل على تحسين الملاءة المالية للمقرضين من خلال التأكد أن حجم الدين يتوافق مع دخل المقرض، مما يساهم في تحسين جودة الأصول المصرفية المستثمرة في الائتمان العائلي .

4- نسبة خدمة الدين إلى الدخل

ان هذه النسبة تهدف الى تحسين الملاءة المالية للمقرضين اذ تساعد في ضمان أن عبء الدين يتوافق مع دخل المقرض، مما يُقلل من مخاطر تخلفه عن سداد القرض، ومقارنة عبء الدين بالدخل اذ تقارن هذه النسبة بين إجمالي مدفوعات خدمة الدين للمقرض ودخله خلال نفس الفترة، مما يُعطي صورة أوضح عن قدرته على تحمل عبء الدين، إلا انه يمكن التحايل على هذه الأداة من خلال مد أجل القروض من قبل البنوك وبالتالي تتسع فجوة الاستحقاقات ومتوسط أجل استحقاق الأصول المستثمرة لدى القطاع العائلي .

5- وضع حدود لمدة الائتمان

هي أداة تستخدمها البنوك المركزية لتقييد مدة القروض التي يمكن تقديمها للمقرضين ، تهدف هذه الأداة إلى تقليل مخاطر التخلف عن سداد القروض، خاصةً في ظل ارتفاع مستويات الدين لدى افراد القطاع العائلي ، وتعتبر هذه الأداة مكلمة لأداة

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

نسبة عبء الدين ، اذ من الممكن أن يضع البنك المركزي حدوداً لمدة القرض بإذ تدخل عقود الائتمان في ذلك مع تحديد نسبة عبء الدين (أو بدونها) ، لافتاً إلى أن ذلك يصبح أكثر أهمية في ظل غياب تعليمات صادرة عن البنك المركزي تحد من قدرة البنوك التجارية على تغيير أسعار الفائدة، وذلك من خلال اشتراط ربط التغيير في أسعار الفائدة بتغيير أسعار الفائدة على الإقراض بين البنوك أو إحدى أدوات السياسة النقدية .

6- متطلبات رأس المال القطاعي

هي من الأدوات التنظيمية تسمح للبنوك المركزية بضبط أوزان المخاطر المستخدمة لحساب متطلبات رأس المال للبنوك ، وتعتمد هذه الأوزان على تقييم البنك المركزي للمخاطر النظامية المرتبطة بالقروض المقدمة لقطاعات محددة، مثل القطاع العائلي ، اذ تمثل هذه الأداة إمكانية تغيير أوزان المخاطر المستخدمة عند ترجيح الائتمان الممنوح للقطاع العائلي، عند حساب الأصول المرجحة بالمخاطر في معيار نسبة كفاية رأس المال، مما يزيد من ملاءة القطاع المصرفي. ويعزز قدرته على مواجهة أي خسائر محتملة قد تنجم عن هذه الأصول ، كما يحد من توجيه أرباح البنوك لبناء مخصصات إضافية لمواجهة المخاطر العالية للقطاع العائلي.

7- قيود التركيز في الائتمان العائلي

وهي أداة تنظيمية تستخدم من قبل البنوك المركزية للحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض المقدمة للقطاع العائلي ، وتفرض هذه الأداة قيوداً على مقدار الائتمان الذي يمكن للمصارف ان تقدمه للأفراد، إما كقروض استهلاكية أو عقارية ، إذ يتم تحديد نسبة على حدود الائتمان العائلي وعدم تجاوزها ، اذ تساعد هذه القيود على تعزيز الاستقرار المالي من خلال تقليل مخاطر حدوث أزمات مالية ناتجة عن ارتفاع مستويات الديون لدى الافراد .

المطلب الثالث : مؤشرات قياس تأثير مديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس مديونية القطاع العائلي النسبة التي وصلت إليها، ويمكن تلخيص تلك المؤشرات بأربع مجموعات رئيسية، وعلى النحو التالي : (1)

(1) Jana Kask, Household Debt and Financial Stability, Kroon & Economy, Estonia No 4, 2003, p37

1- المديونية

تقدر المديونية عادةً بناءً على نسب ديون الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة الدين إلى الدخل المتاح، مع الأخذ في الاعتبار مؤشرات الأسهم والتدفقات ، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض، تميل المديونية لأن تكون أقل، مما يعكس التعميق المالي المحدود. هذا التعميق المحدود يمنع اللحاق السريع بالبلدان المتقدمة دون تأثيرات سلبية على الاستقرار الاقتصادي والمالي. حجم الدين يتأثر أيضاً بعوامل مثل هيكل سوق الإسكان والعوامل الاجتماعية والثقافية والديموغرافية .

2- متانة رأس المال

مؤشر نسب مديونية رأس المال تعد مؤشراً مهماً يظهر التغيرات في قيمة الأصول وتأثيرها على ثروة الافراد، تُقاس هذه النسبة عادةً بنسبة قروض الإسكان إلى قيمة العقارات المكتسبة، وهي تُعبر عن مدى استقرار رأس المال في حالة توافق نمو القروض مع ارتفاع أسعار العقارات. في البلدان الصناعية المتقدمة، إذ الخبرة الائتمانية طويلة والاقتراض نسبياً مستقر، ظلت نسب مديونية رأس المال دون تغيير كبير أو أظهرت ارتفاعاً طفيفاً، مما يشير إلى نمو القروض بوتيرة أسرع من أسعار العقارات.

3- خدمة الدين

تساعد مؤشرات خدمة الدين في تقييم تأثير التغيرات في أسعار الفائدة والدخل على الاستقرار المالي ، ويُحسب عبء الفائدة، وهو مؤشر يستخدم بشكل متكرر، بقسمة مدفوعات الفائدة لفترة معينة على الدخل المتاح لنفس المدة، ان عبء ديون الافراد لا يقتصر فقط على مدفوعات الفائدة، بل يشمل أيضاً المدفوعات الأساسية التي تؤثر على هيكل إنفاق الافراد على المدى الطويل وتعزز أصولهم وصافي ثروتهم مع كل عملية سداد. ومن الضروري تحليل كل من المدفوعات الأساسية والفوائد بالنسبة للدخل المتاح .

4- الثروة

تشكل الديون دوراً مهماً في تشكيل ثروة الافراد، إذ تظهر نسبة صافي الثروة إلى الدخل المتاح تأثير الديون وتوجيه رأس المال على الثروة ، اذ ان الزيادة في الديون تؤثر على أسعار العقارات وبالتالي على الثروة والمدخرات، بينما توفر الثروة المتزايدة ضمانات لتحفيز القروض . و يعتبر صافي المركز المالي مؤشراً على التغيرات في ميل الافراد للادخار والاقتراض، وفي البلدان ذات

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

القطاع المالي المتحرر، تكون العلاقة بين الديون المتزايدة وانخفاض الميل للدخار أقوى. تُظهر نظرية دورة الحياة أن الوضع المالي يتحسن مع تقدم العمر، لكن يجب توخي الحذر عند تفسير مؤشرات الثروة لأنها لا تعكس المخاطر الفعلية. فالتغيرات في هيكل محفظة أصول الافراد، مثل زيادة التعرض للمخاطر وانخفاض السيولة، تزيد من عدم الأمان المالي المستقبلي، و تقلبات سوق الإسكان المتواضعة تقلل من مخاطر الأصول المالية، لكن عدم السيولة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة إذا انخفضت أسعار العقارات. وبالتالي، على الافراد الحذر في قراراتهم الاستهلاكية مع زيادة حجم رأس المال .

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

جدول (3) المؤشرات المستخدمة في قياس الانتمان الممنوح للقطاع العائلي

مجموعة المؤشرات	تفاصيل المؤشر
المديونية	الدين / الناتج المحلي الاجمالي
	الدين / الدخل المتاح
	قروض القطاع العائلي / الناتج المحلي الاجمالي
	قروض القطاع العائلي / الدخل المتاح
متانة رأس المال لدى الكيانات الاقتصادية (الرافعة المالية)	الدين / قيمة الاصول
	قروض القطاع العائلي / القيمة الحقيقية للأصل
خدمة الدين	الفوائد المدفوعة / الدخل المتاح
	دفع اصل الدين والفوائد / الدخل المتاح
الثروة	صافي المركز المالي / الدخل المتاح
	صافي الثروة التي يمتلكها الفرد / الدخل المتاح
	الودائع / الدين
	الودائع / قروض القطاع العائلي

Source: Jana Kask, Household Debt and Financial Stability, Kroon & Economy No 4, 2003, p37

وهناك بعض المؤشرات المستخدمة في قياس مديونية القطاع العائلي منها ما يلي :

1- نسبة انتمان القطاع العائلي إلى دخل الافراد

عن طريق هذا المؤشر يمكن قياس مدى إمكانات الأفراد وقدرتهم على سداد القروض المستحقة عليهم. ويتم ذلك من خلال قسمة مديونية القطاع العائلي على دخل الأفراد، ويتم احتساب مديونية القطاع العائلي على

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

أساس مديونية هذا القطاع للجهاز المصرفي بشكل رئيسي، باعتبار أن الجهاز المصرفي هو المكون الرئيسي للنظام المالي⁽¹⁾.

تعد نسبة انتمان القطاع العائلي إلى دخل الأفراد مؤشراً هاماً يستخدم لقياس حجم الديون المتركمة للأفراد ومدى ديونهم مقارنة بدخلهم الشخصي. ويشير هذا المؤشر إلى نسبة حجم الديون التي يملكها الأفراد مقارنة بدخلهم الشخصي السنوي. ويعكس هذا المؤشر أيضاً مستوى الديون الشخصية والتزامات السداد للأفراد، ويعتبر مؤشراً لمدى قدرة الأفراد على الوفاء بالتزاماتهم المالية. ويعتبر ارتفاع نسبة انتمان القطاع العائلي إلى دخل الأفراد علامة على زيادة المخاطر المالية. فيمكن أن يؤدي إلى ضعف القدرة على السداد وتفاقم الديون. ومع ذلك، لا بد أن يؤخذ في الاعتبار أن النسب المثالية لانتمان القطاع العائلي إلى دخل الأفراد يمكن أن تختلف من اقتصاد إلى آخر. ولذلك فإن هذا المؤشر يعمل على قياس قدرة الأفراد على سداد قروضهم. وعندما تعمل السياسة النقدية على تعزيز الدخل المتاح لهذا القطاع فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة نسبة الانتمان المقدم لهذا القطاع، ومن المهم أن يكون هناك اهتمام مستمر برصد ومراقبة وتقييم حجم الديون ومديونية القطاع العائلي بشكل منتظم، حتى لو لم يؤثر ذلك بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي، لأن ذلك يساعد في الكشف المبكر عن أي تغييرات مفاجئة في مستوى الديون واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الحاجة لذلك⁽²⁾.

2- نسبة انتمان القطاع العائلي إلى إجمالي انتمان القطاع الخاص

يقيس هذا المؤشر نسبة الانتمان المقدم للقطاع العائلي إلى إجمالي الانتمان المقدم للقطاع الخاص لتحديد حجم الانتمان العائلي مقارنة بالانتمان المقدم للقطاع الخاص. ويمثل الانتمان المقدم للقطاع العائلي جزءاً مهماً من الانتمان المقدم للقطاع الخاص، إذ يعكس هذا المؤشر حجم الانتمان المقدم للأفراد مقارنة بإجمالي الانتمان النقدي الممنوح للشركات وقطاع الأعمال الخاص. كما يساعد هذا المؤشر في تقدير مدى توازن التمويل بين القطاعين ودراسة أثر ذلك على النمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي⁽³⁾.

3- نسبة انتمان القطاع العائلي إلى (GDP)

ولأن الانتمان المقدم للقطاع العائلي جزءاً من الانتمان المقدم للقطاع الخاص، لذا فمن الطبيعي أن تكون نسبته (إلى الناتج المحلي الإجمالي) أقل من النسبة من إجمالي الانتمان المقدم للقطاع الخاص. تعكس نسبة انتمان القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حجم الانتمان المقدم للأفراد مقارنة بحجم الاقتصاد العام

(1) عمار حمد خلف وعقيل محمد رشيد ، مصدر سابق ، ص8.

(2) البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، بغداد، العراق ، ، سنة 2022 ، ص 71 .

(3) المصدر نفسه ، ص75.

الفصل الأول : الإطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

للبلد. ويعطي هذا المؤشر فكرة عن حجم الديون التي يتحملها الأفراد ومدى اعتمادهم على التمويل الخارجي. وتختلف نسبة انتمان القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من بلد إلى آخر، وتتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وفي بعض الاقتصادات، قد تكون هذه النسبة مرتفعة، مما يعكس اعتماد الأفراد الشديد على الاقتراض لتلبية احتياجاتهم المالية والاستهلاكية، وفي بعض الحالات الأخرى قد تكون النسبة منخفضة، مما يدل على أن الأفراد يعتمدون أكثر على مواردهم الشخصية والدخل المتاح لهم. ومن المهم رصد نسبة انتمان القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لفهم مستوى تراكم ديون الأفراد وتقييم حجم ديونهم. وقد تعني النسبة المرتفعة إمكانية زيادة المخاطر المالية للأفراد وارتفاع معدلات السداد والفوائد، في حين أن النسبة المنخفضة قد تعكس الاستدامة والاستقرار المالي للأفراد، ومن المهم أيضاً أن نأخذ في الاعتبار أن هناك تبايناً في النسبة بين البلدان وفي داخلها أيضاً. ويجب على الأفراد والسلطات المالية والاقتصادية المحلية مراقبة نسبة انتمان القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحليلها بشكل دوري للتعرف على أي تغييرات واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استدامتها واستقرارها (1).

وأظهرت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام 2017، أن الانتمان المقدم للقطاع العائلي يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية إذا تجاوزت نسبته 65% من الناتج المحلي الإجمالي، ويكون ضعيفاً إذا كانت نسبته أقل من 10% (2).

4- نسبة انتمان القطاع الخاص إلى (GDP)

تعتبر نسبة الانتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً يستخدم لقياس حجم الانتمان الممنوح للشركات وقطاع الأعمال الخاص بالنسبة لحجم الاقتصاد الكلي. يوضح هذا المؤشر حجم الانتمان الذي تستخدمه الشركات لتمويل أنشطتها واستثماراتها مقارنة بإجمالي الإنتاج الاقتصادي للدولة. تختلف نسبة الانتمان المقدم للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي من اقتصاد إلى آخر وقد تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والمالية والسياسية. وفي بعض الاقتصادات قد تكون هذه النسبة مرتفعة نسبياً، مما يدل على أن الشركات تعتمد بشكل كبير على التمويل والانتمان الخارجي لتطوير أنشطتها وتوسيع أعمالها، وفي بعض الحالات الأخرى قد تكون النسبة منخفضة، وهو ما يعكس اعتماد الشركات بشكل أكبر على التمويل الذاتي أو مصادر التمويل الأخرى.

(1) البنك المركزي العراقي ، 2022 ، مصدر سابق ص75

(2) البنك المركزي العراقي ، 2020 ، مصدر سابق ص97

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

ومن المهم مراقبة نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لضمان استدامة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وقد تشير النسبة المرتفعة إلى احتمال وجود عبء ديون كبير على الشركات وارتفاع المخاطر المالية. وفي حين أن النسبة المنخفضة قد تعني ضعف الاستثمار والنمو الاقتصادي، فقد أظهرت الدراسات أن نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إذا وصلت إلى (80% - 100%) تؤدي إلى تقلبات كبيرة في الاقتصاد وقد تؤثر على الاستقرار المالي، ولأن ائتمان القطاع العائلي جزءاً من الائتمان المقدم للقطاع الخاص، لذا أصبح من الضروري قياس حجمه (1).

5- نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى إجمالي الائتمان النقدي

يعكس مؤشر نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى إجمالي الائتمان النقدي مقدار الائتمان المقدم للعائلات والأفراد مقارنة بإجمالي الائتمان النقدي الممنوح في الاقتصاد، يساهم هذا المؤشر في فهم مقدار الائتمان متاح للعائلات ومستوى ديونها ويمكن أن يختلف هذا المؤشر بشكل كبير بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة، لأنه يتأثر بعوامل مثل السياسات المالية والنقدية والثقافية والاقتصادية، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال احتساب التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العائلي نسبة إلى إجمالي الائتمان النقدي سواء المقدم للقطاع الخاص أو العام، وهذا المؤشر يظهر مقدار الائتمان المقدم للقطاع العائلي من إجمالي الائتمان النقدي (2).

6- نسبة ائتمان القطاع العائلي الى ودائع القطاع الخاص

يقيس مؤشر نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى ودائع القطاع الخاص حجم الائتمان الممنوح للعائلات والأفراد مقارنة بحجم ودائع القطاع الخاص، ويعكس هذا المؤشر مدى اعتماد العائلات على التمويل الخارجي مقارنة بالمداخيرات المودعة في القطاع الخاص، كما يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على تغطية الديون المقدمة الى القطاع العائلي من خلال ودائع القطاع الخاص فقط، وعند زيادة الائتمان المقدم للقطاع العائلي لابد من مراعاة الشروط والإجراءات والضمانات التي من الضروري توافرها عند تقديم الائتمان من المصارف (3).

ومن خلال ما سبق فان مؤشرات مديونية القطاع العائلي تمكن من تحديد حجم الائتمان المثالي للقطاع العائلي بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للبلد، إذ أن تأثير هذه المديونية على الاستقرار المالي يكون إيجابياً على المدى القصير والمتوسط، إذ ينعكس على العائلات بزيادة الاستهلاك وتحسين المعيشة وكفاءة التعليم، أو قد يؤدي إلى مشاريع استثمارية تزيد الأرباح وتحفز النمو الاقتصادي ، اما الآثار السلبية تظهر في المدى

(1) البنك المركزي العراقي ، 2022 ، مصدر سابق ، ص72

(2) عمار حمد خلف وعقيل محمد رشيد ، مصدر سابق ، ص14

(3)البنك المركزي العراقي ، 2022 ، مصدر سابق ، ص76

الفصل الأول : الاطار النظري لمديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي

الطويل عند تعثر سداد الديون، مما قد يسبب عجزاً في المصارف ويؤثر على النظام المالي، خصوصاً مع الزيادة المفرطة في الائتمان الممنوح للقطاع العائلي ، لذا فإن النمو في الائتمان لا بد أن يكون متناسباً مع زيادة السكان و أن يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي دون إفراط ، لان الإفراط في الائتمان يزيد رأس المال لدى الفرد ويعرضه لمخاطر الإفلاس إذا تم توجيه الائتمان للاستهلاك، أو إذا تعرض قطاع استثماري للخسارة ، فالنمو المفرط في القروض غير المضمونة يزيد المخاطر لدى المصارف ويؤثر على الاستقرار المالي. وارتفاع مديونية الأفراد قد يقلل من دورهم كمحرك للنمو الاقتصادي ويؤثر سلباً على دخلهم، مع العلم أن الاستهلاك الخاص يلعب دوراً مهماً في مدى ومدة الركود الاقتصادي وسرعة الانتعاش⁽¹⁾ .

(1) Brigid Francis-Devine , Household debt: statistics and impact on economy ,The House of Commons Library , 29 May 2024 ,p8 and p9

الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي
لبلدان العينة

المبحث الاول: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار
المالي في الاردن

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار
المالي في مصر

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار
المالي في العراق

تمهيد

تعتبر العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي من المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين وصناع السياسات المالية. فيمكن أن تؤدي الزيادة المفرطة في مديونية القطاع العائلي إلى زيادة المخاطر المالية، حيث يصبح الأفراد أكثر عرضة للتخلف عن سداد الديون في حالة حدوث صدمات اقتصادية مثل فقدان الوظائف أو ارتفاع أسعار الفائدة. وكذلك يمكن أن تؤدي زيادة مديونية القطاع العائلي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي كما يمكن أن تؤدي زيادة مديونية القطاع العائلي إلى زيادة المخاطر على القطاع المصرفي، حيث قد تواجه البنوك خسائر كبيرة في حالة زيادة حالات التخلف عن سداد الديون. لذا تتطلب العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي مراقبة دقيقة وتحليلًا مستمرًا من قبل صناع السياسات المالية. فلا بد اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، مع الأخذ في الاعتبار تأثير هذه الإجراءات على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول : تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في الأردن

المطلب الأول : قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الاردن

أولاً : طبيعة الاقتصاد الأردني

يتصف الأردن بأنه بلد ذو موارد طبيعية محدودة، واقتصاد مفتوح ويعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية من أجل التنمية. وعلى الرغم من تطوير البنية التحتية والصناعات الخفيفة، إلا أنها تواجه تحديات بسبب ضيق السوق المحلية، والموارد المحدودة، وعلاقات الإنتاج المتخلفة، والصدمات الخارجية. وأدت جائحة (كوفيد-19) في عام 2020 إلى تفاقم هذه المشكلات، مما تسبب في انكماش اقتصادي، وارتفاع البطالة، وانخفاض الصادرات، واتساع عجز الحساب الجاري، وزيادة العجز المالي. واستجابة لذلك، عزز البنك المركزي الأوضاع المالية للبنوك، فيما نفذت الحكومة بالشراكة مع المنظمات الدولية برنامج إصلاح اقتصادي شامل لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي، وتحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، والسيطرة على التضخم. ويركز البرنامج على خفض وتحسين الإنفاق الحكومي، والسيطرة على الطلب الكلي، وخفض النمو النقدي مع الحفاظ على معدلات التضخم المستهدفة⁽¹⁾.

وأظهر الاقتصاد الأردني مرونة في عام 2023، محققاً معدل نمو بلغ (2.6%) ، متجاوزاً أداء العام السابق. وكان هذا النمو الإيجابي مدفوعاً بالأداء القوي للقطاع الخارجي، لا سيما في مجالي السياحة والتجارة، على الرغم من التحديات الجيوسياسية الإقليمية. وظل قطاع الصناعات التحويلية محركاً رئيسياً للنمو، وتوسيع الصادرات والمساهمة بشكل كبير في التوسع الاقتصادي الشامل. علاوة على ذلك، انخفض معدل البطالة، مما يعكس زيادة زخم النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات. وتؤكد هذه التطورات الإيجابية التزام الأردن بالاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام⁽²⁾.

(1) قصي الجابري وغيداء جعفر الزبيدي ، أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للمدة 1990-2010 ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 97 ، 2013 ، ص 27
(2) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الستون دائرة الأبحاث ، ، 2023 ، ص 1

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

ويشترك الاقتصاد الأردني في خصائصه مع العديد من الاقتصادات النامية، إذ يواجه تحديات اقتصادية مماثلة تعيق النمو والتنمية المستدامين. وتواجه البلاد اختلالات هيكلية في قطاعاتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة. وتساهم هذه العوامل في ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع التضخم، واتساع أعباء الديون، واتساع فجوة التفاوت في الدخل. وتؤدي الاختلالات الداخلية والاستخدام غير الفعال للاقتراض الخارجي، إلى جانب ارتفاع تكاليف الاقتراض، إلى تفاقم فجوة الموارد في الأردن، مما يزيد من تفاقم مشاكله الاقتصادية⁽¹⁾.

ثانياً: المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الاردن

لقد تزايد الاهتمام بقياس المؤشر الإجمالي للاستقرار المالي من قبل العديد من البنوك المركزية في العالم، لأنه يعطي صورة أفضل عن سلامة وأداء النظام المالي بدلاً من الاعتماد على مؤشرات منفردة، خاصة بعد الأزمات والتقلبات التي شهدتها. شهد العالم سواء على مستوى الاقتصاد أو السياسة ما لها من تأثير على الاستقرار المالي، ولأن الأخير لا يمكن قياسه وتقييمه على أساس مؤشر واحد فقط دون الأخذ في الاعتبار المؤشرات الأخرى التي تعكس الحالة لأداء النظام المالي. وفي أوائل عام 2013، أنشأ البنك المركزي الأردني دائرة مستقلة تسمى دائرة الاستقرار المالي. تتولى هذه الإدارة مسؤولية تحديد ومراقبة وتنظيم المخاطر التي يواجهها القطاع المالي والمصرفي. ويهدف إطارها الشامل إلى إدارة الأزمات المصرفية والتخفيف من آثارها السلبية على الاستقرار المالي. ويتضمن الإطار مراقبة الأوضاع المالية العامة للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية المسجلة. كما أنها تنطوي على اتخاذ القرارات وإصدار المبادئ التوجيهية لتعزيز قدرات إدارة المخاطر لهذه المؤسسات، مما يقلل من احتمالية حدوث اضطرابات هيكلية قد تؤدي إلى أزمات مالية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل القسم على تعزيز قدرة المؤسسات المالية على التعامل مع الأزمات عند حدوثها. علاوة على ذلك، تقوم دائرة الاستقرار المالي بإعداد ونشر تقرير الاستقرار المالي السنوي⁽²⁾. يقوم هذا التقرير بتقييم المخاطر التي يواجهها القطاع المالي في الأردن، وتقييم أدائه، ودراسة التطورات في المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية. كما يغطي حالة سوق الأوراق المالية وتأثيرات تطبيق (المعيار الدولي لإعداد

(1) مروه علي نعمه عبد الاسدي ، اثر الصدمات النقدية في الاستقرار المالي في اقتصادات مختارة ، رسالة ماجستير مقدمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، 2022 ، ص74

(2) صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018 ، امانة فريق الاستقرار المالي ، الامارات ، ص19

* للمزيد من الاطلاع انظر ، رنا صباح كامل ، نبذة عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) لإعداد القوائم المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاستثمارات

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

التقارير المالية رقم 9) * على الاستقرار المالي وعمل البنوك في المملكة. ويتضمن التقرير لمحة عامة عن مؤشر الاستقرار المالي الذي قام البنك المركزي الأردني بتطويره وتنقيحه. ويوضح هذا المؤشر مستوى الاستقرار المالي في الأردن ومؤشراته الفرعية المتعلقة بالاقتصاد العام وسوق رأس المال. ففي المملكة الأردنية الهاشمية، تمت دراسة أساليب مختلفة لبناء مؤشر الاستقرار المالي. تأخذ هذه المنهجيات بعين الاعتبار المتغيرات المختارة والأساليب الإحصائية وأنظمة الترجيح ، بالاعتماد على أفضل الممارسات الدولية والمصممة خصيصاً لتناسب مع الخصائص المحددة للنظام المالي والاقتصادي في الأردن، يتألف مؤشر JFSI من إجمالي 18 متغيراً فرعياً، تم حسابها وتحليلها تاريخياً منذ عام 2007. فإن مؤشر الاستقرار المالي (JFSI) في الأردن هو مؤشر إجمالي يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية. يمثل كل مؤشر فرعي عنصراً أساسياً في النظام المالي الأردني:⁽¹⁾

جدول (4) المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن

مؤشر القطاع المصرفي	مؤشر الاقتصاد الكلي	مؤشر سوق رأس المال
- كفاية رأس المال	- نمو الناتج المحلي الإجمالي	- القيمة السوقية للأسهم الى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة عمان
- جودة الأصول	- الفجوة بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي	- نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي
- السيولة	- عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
- الربحية	- نسبة عبء الديون (DBR)	
	- تقلب أسعار العقارات	
	- معدل التضخم	
	- الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي للدول العربية لصندوق النقد العربي ابوضبي الامارات لسنة 2023 ، ص 246 .

(1) البنك المركزي الأردني ، دائرة الاستقرار المالي ، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2021 ، ص 27

1 - مؤشر القطاع المصرفي

يتمثل بعشرة مؤشرات فرعية ، و تمثل مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للمصارف، والتي تشمل الجوانب الرئيسية لأداء المصارف، هذه المؤشرات تشمل مؤشرات كفاية رأس المال التي تقيس قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الخسائر المفاجئة (المرونة في مواجهة الصدمات) وقدرته على التعامل مع المخاطر المحتملة، في حين ترتبط مؤشرات جودة الأصول ارتباطا مباشرا بالمخاطر المحتملة على ملاءة البنوك. تقيس مؤشرات الربحية القدرة على امتصاص الخسائر دون أي تأثير على رأس المال، بينما تقيس مؤشرات السيولة مرونة البنك في مواجهة صدمات التدفق النقدي . هذه المؤشرات تساهم في تقييم استقرار القطاع المصرفي وتحديد أي تحسينات يمكن تطبيقها لضمان استدامة النظام المالي (1) .

2- مؤشر الاقتصاد الكلي

ويتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من سبعة مؤشرات فرعية تمثل نسباً رئيسية لقياس استقرار الاقتصاد الوطني، والذي بدوره له انعكاسات أوسع على الاستقرار المالي ، وكما يلي: (2)

أ- نمو الناتج المحلي الإجمالي : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي حاسم يؤثر على الديون المتعثرة ، وتشير الأبحاث إلى أن انخفاض النمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي. ونتيجة لذلك، قد يواجه المقترضون تحديات في سداد ديونهم.

ب- الفجوة بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي : يتم حسابه على أنه الفرق بين نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص واتجاهها على المدى الطويل، و يعد هذا المؤشر ضروريا لرصد المخاطر النظامية التي يمكن أن تؤثر على النظام المالي العام ، اذ تشير الفجوة

(1) Samer A.M. AL-Rjoub , A financial Stability Index for Jordan , Journal of Central Banking Theory and Practice, 2021 ,p164

(2) صندوق النقد العربي ، 2023 ، مصدر سابق، ص194

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

المتزايدة الاتساع بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أن جزءاً كبيراً من الائتمان يستخدم لأغراض الاستهلاك. وقد يساهم ذلك في تضخم أسعار الأصول، خاصة في العقارات والأسهم، مما قد يؤدي إلى نشوء فقاعات مضاربة تؤثر على الاستقرار المالي.

ج- عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يشير العجز الكبير في الحساب الجاري إلى اختلالات محتملة في الاقتصاد العام، مما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

د- نسبة عبء الديون (DBR): إن ارتفاع عبء الدين له آثار سلبية على قدرة الأفراد على الإنفاق والادخار والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك.

هـ- تقلب أسعار العقارات: عندما يشهد مؤشر أسعار العقارات نمواً كبيراً ومستمرًا، فقد يشير ذلك إلى احتمال حدوث فقاعة مضاربة في السوق العقاري، إذ تشكل فقاعات الأسعار هذه مخاطر جهازية يمكن أن تهدد الاستقرار المالي.

و- معدل التضخم: يعتمد استقرار الاقتصاد الكلي بالدرجة الأولى على استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، ارتفاع معدل التضخم يقلل من القوة الشرائية للعملة، مما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

ي- الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي: ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية يعزز استقرار الدينار الأردني، ويمتد هذا الأثر الإيجابي إلى الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي داخل المملكة.

3- مؤشر سوق رأس المال: ويمثله متغيران

أ- القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة عمان: تقارن نسبة السعر إلى الربحية سعر السهم بالأرباح التي يمكن الحصول عليها من امتلاك هذا السهم، وعندما يكون سعر السهم مرتفعاً مقارنة بأرباحه، فهذا يشير إلى المبالغة في

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

تقدير قيمته. من المحتمل أن يؤدي هذا الوضع إلى فقاعة سوق الأسهم إذا استمرت النسبة في الارتفاع بشكل ملحوظ.

ب- نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي: تقيس هذه النسبة حجم سوق الأوراق المالية بالنسبة إلى الاقتصاد العام ، اذ تساعد في تقييم تأثير التطورات في سوق الأوراق المالية على الاستقرار المالي والاقتصادي. (1)

ثالثاً- منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن

إن المنهجية المستخدمة لبناء مؤشر الاستقرار المالي في الأردن تعتمد على أفضل الممارسات والتجارب الدولية. ويتناول السمات الفريدة للقطاع المالي في الأردن، ولا سيما هيمنة القطاع المصرفي. ويجمع المؤشر مؤشرات السلامة ويصنفها إلى كفاية رأس المال والأرباح والسيولة. يعد هذا المؤشر المركب بمثابة أداة قيمة لمراقبة الاستقرار المالي العام. وخطوات احتسابه هي: (2)

1- تطبيق البيانات

يتم استخدام منهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة التالية

$$di = \frac{Ai-min}{Max-min} \dots(5)$$

اذ ان id هو المؤشر الفرعي

Min تمثل القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي di

Max تمثل القيمة العظمى للمؤشر الفرعي di

(1) صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي العربي لسنة 2019 ، ص 195
(2) البنك المركزي الأردني ، دائرة الاستقرار المالي ، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2022 ، الأردن ، ص 31

2- حساب المؤشرات الفرعية

ويتم حساب المؤشرات الفرعية باستخدام المتوسط المرجح للمؤشرات المعيارية، مع الأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية لكل مؤشر عند تحديد أوزان التفضيلات. توجد طرق مختلفة لاختيار هذه الأوزان، وأحد الأساليب الفعالة هو الاعتماد على آراء الخبراء. ويحدد الخبراء الأوزان بناء على أهمية كل مؤشر فرعي وتأثيره على الاستقرار المالي في المملكة. وبالتالي فقد تم تحديد الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي .

جدول (5) الاوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية في الاردن

الوزن الترجيحي	المتغير
28.3%	كفاية رأس المال
28.3%	جودة الاصول
28.3%	السيولة
15%	الربحية
99.9%	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي للدول العربية لصندوق النقد العربي لسنة 2023 ، ص248 .

يتم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:

أ- مؤشر القطاع المصرفي (Bsi) أي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه)

$$Bsi = \frac{\sum_{1}^{10} W_b d_b}{10} \dots \dots \dots (6)$$

ب- مؤشر الاقتصاد الكلي (Esi) : وصيغة حسابه هي

$$Esi = \frac{\sum_{1}^{7} d_E}{7} \dots \dots \dots (7)$$

ج- مؤشر سوق رأس المال (Msi) : وصيغة حسابه هي

$$Msi = \frac{\sum_1^2 d_M}{2} \dots \dots \dots (8)$$

3- حساب مؤشر الاستقرار المالي

يتم احتساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

$$JFSI = ((10/19) * Bsi) + ((7/19) * Esi) + ((2/19) * Msi) \dots \dots \dots (9)$$

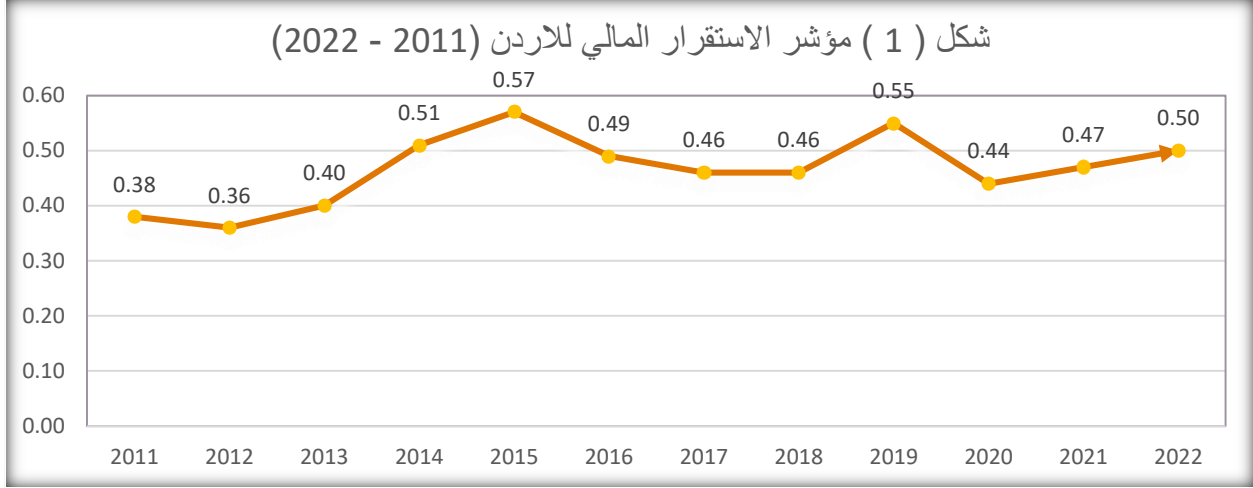
علما بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

رابعاً : تحليل مؤشر الاستقرار المالي التجميعي الأردني (JFSI)

يتراوح مؤشر الاستقرار المالي (JFSI) في الأردن من 0 إلى 1، وتشير القيم الأقرب إلى 1 إلى استقرار أكبر في النظام المالي. وبلغ مؤشر (JFSI) في الأردن 0.38 في نهاية عام 2011، ثم انخفض في نهاية عام 2012، ليصل إلى أدنى مستوى له عند 0.36 بسبب أزمة الربيع العربي وأزمة اللاجئين والظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة، خاصة في عام 2012، ثم بدأت بالتعافي إذ بلغت 0.57 في نهاية عام 2015. إلا أنها عادت للانخفاض مرة أخرى خلال المدة 2016-2018 لتصل إلى 0.46 في 2018. ثن بعدها عاد مؤشر الاستقرار المالي وتحسن في عام 2019 نتيجة لارتفاع نسب السيولة ونسب كفاية رأس المال ونسب الدين إلى حقوق الملكية لدى المصارف العاملة في المملكة، فضلاً عن ارتفاع احتياطات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية والذهب. وارتفعت قيمة المؤشر المركب لعام 2019 إلى نحو 0.55، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بالمدة 2016-2018. وفي عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير واضح على الوضع الاقتصادي والمالي في المملكة، إذ انخفض مؤشر (JFSI) إلى 0.44. وفي عام 2021، ارتفع مؤشر (JFSI) إلى 0.47 واستمر في الارتفاع، مما يعكس التحسن المستمر في مستوى استقرار النظام المالي خلال عام 2022، ليصل إلى 0.50. ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في مؤشر سوق رأس المال من 0.02 في عام 2021 إلى 0.47 في عام 2022، في ظل التحسن الملحوظ في أداء الشركات

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

الدرجة في بورصة عمان وانتعاش نشاطها بعد التراجع الكبير الذي شهدته نتيجة لجائحة كوفيد-19 وكما موضح في الشكل (1) (1).



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأردني في تقرير الاستقرار المالي لسنة 2022 .

ويتكون المؤشر التجميعي للاستقرار المالي من عدة مؤشرات فرعية تؤثر جميعها في المحصلة النهائية على قيمة المؤشر وهي على النحو الآتي:

(1) البنك المركزي الأردني ، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2022

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

جدول (6) المؤشر الكلي للاستقرار المالي والمؤشرات الرئيسية المكونة له في الأردن (%)

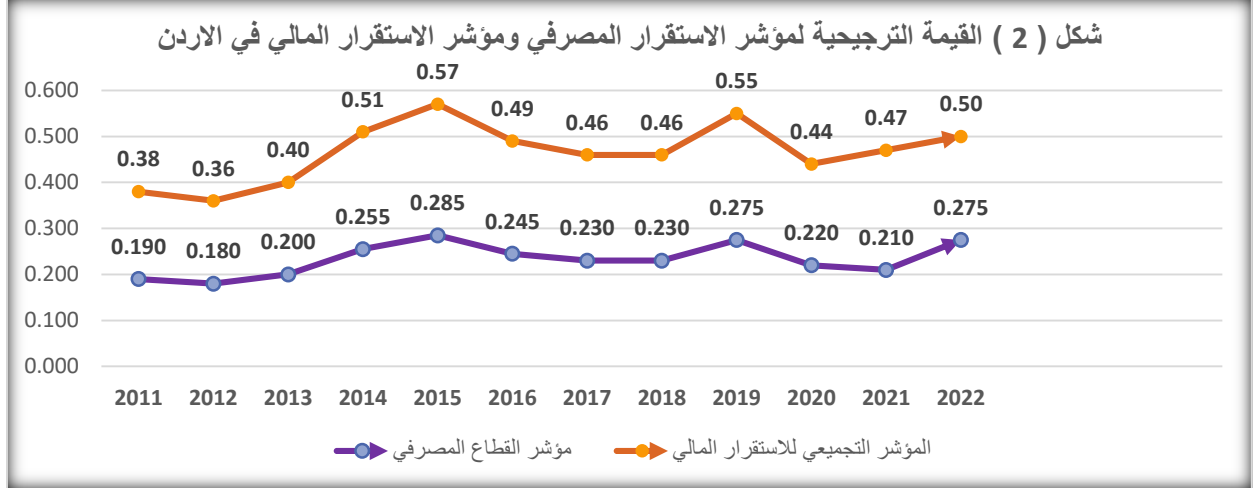
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات المؤشرات
0.50	0.47	0.44	0.55	0.46	0.46	0.49	0.57	0.51	0.40	0.36	0.38	المؤشر الكلي للاستقرار المالي
0.275	0.210	0.220	0.275	0.230	0.230	0.245	0.285	0.255	0.200	0.180	0.190	مؤشر القطاع المصرفي
0.164	0.164	0.172	0.215	0.179	0.179	0.191	0.222	0.199	0.156	0.140	0.148	مؤشر الاقتصاد الكلي
0.056	0.046	0.048	0.061	0.051	0.051	0.054	0.063	0.056	0.044	0.040	0.042	مؤشر سوق رأس المال

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأردني في تقارير الاستقرار المالي للسنوات من 2016 إلى 2023.

1- مؤشر القطاع المصرفي (BI) Banking Indicator

يتكون من أربعة مكونات رئيسية هي: نسبة كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، والربحية ، يحتسب المؤشر بجمع القيم النهائية للمكونات الأربعة ،. اذ شهد مؤشر الاستقرار المصرفي تغيرات باتجاه الزيادة خلال المدة (2013-2015)، إذ ازدادت قيمته الترجيحية من (0.200) في عام 2013 إلى (0.285) في عام 2015، ثم انخفض هذا المؤشر إلى (0.245) في العام التالي ثم انخفض إلى (0.230) في المدة (2017 و2018)، وتراجع مجدداً باتجاه الصعود ليصل إلى (0.275) في سنة 2019 ، وبعد ذلك تراجع أيضاً في سنة (2020 و2021) ليعود بعد ذلك ويستقر عند (0.275) في سنة 2022 كما هو موضح في الشكل (2)

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة



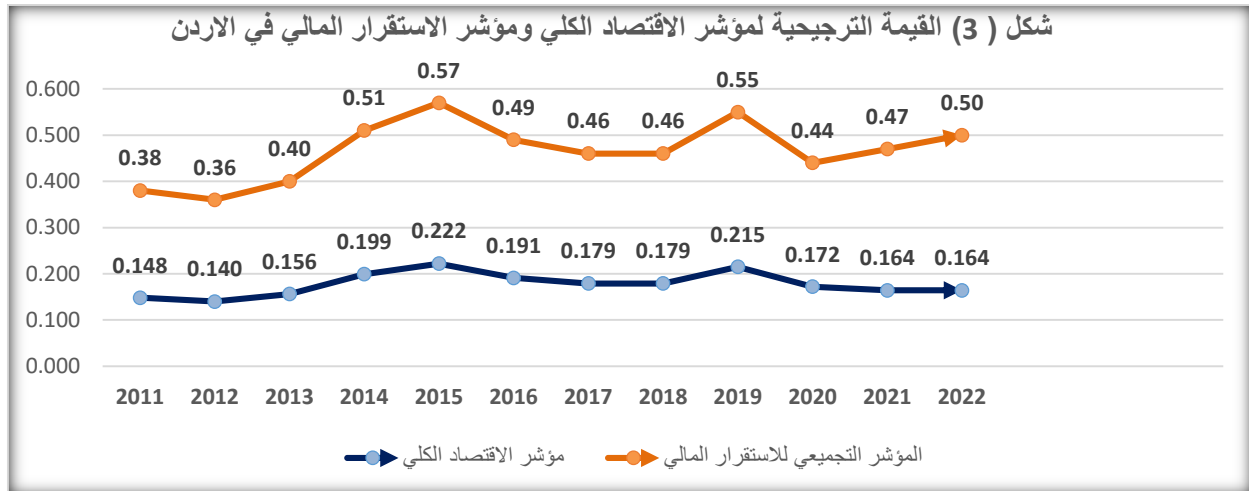
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

2- مؤشر الاقتصاد الكلي (EI) Economic indicator

يعد مؤشر الاقتصاد الكلي عنصرا هاما في مؤشر (FSI) ، مما يعكس أهميته في تقييم الاستقرار المالي وقد شهد المؤشر تقلبات مع مرور الوقت، متأثرا بعوامل اقتصادية مختلفة مثل النمو والتضخم وعجز الحساب الجاري⁽¹⁾ ، اذ كانت نسبة هذا المؤشر (0.148) في عام 2011 ، لتتخفض الى (0.140) في عام 2012 وفي عام 2014، تقلص عجز الحساب الجاري، مما أدى إلى زيادة قيمة مؤشر الاقتصاد الكلي إلى (0.199) وشهد المؤشر ارتفاعا طفيفا آخر في عام 2015 ليصل إلى (0.222) ، على الرغم من الزيادة الهامشية في عجز الحساب الجاري. ومع نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، انخفضت قيمة المؤشر إلى (0.191) واستمرت في الانخفاض في عامي 2017 و2018، لتصل إلى (0.179) في عام 2019، وانتعشت قيمة مؤشر الاقتصاد الكلي إلى (0.215) في عام 2019 لكنها انخفضت مرة أخرى في عامي 2020 و2021 بسبب الوباء العالمي. وبلغت قيمة المؤشر (0.172 و 0.164) في هذه السنوات على التوالي، مما يعكس التأثير السلبي للجائحة على الأداء الاقتصادي العام ، وفي عام 2022 حافظ هذا المؤشر على نسبة العام 2021 وهي (0.164) كما في الشكل (3).

(1) مروه علي نعمه عبد الاسدي ، مصدر سابق ، ص86

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

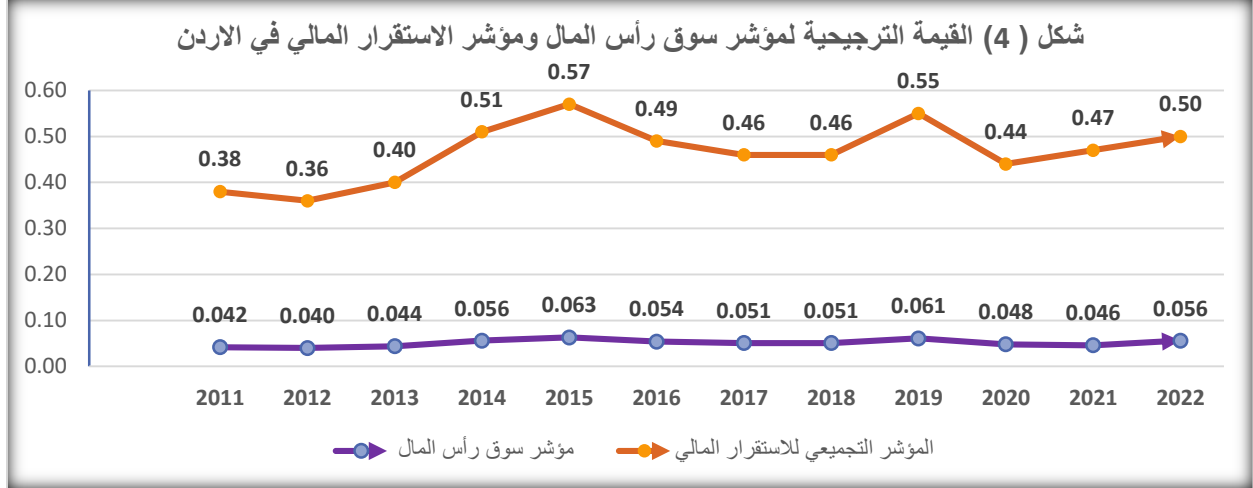


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) .

3- مؤشر سوق رأس المال (CI) Capital market index

شهدت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً تنازلياً خلال المدة (2011-2013) ، لتصل إلى أدنى مستوياتها عند (0.040) في عام 2013. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، منها بطء النمو الاقتصادي اذ شهد الاقتصاد الأردني تباطؤاً في النمو خلال هذه الفترة، مما أثر سلباً على أرباح الشركات، وبالتالي على أسعار الأسهم. وعدم الاستقرار السياسي اذ ساهمت الاضطرابات السياسية في المنطقة في إثارة مخاوف المستثمرين، مما أدى إلى مزيد من تراجع الطلب على الأسهم الأردنية. وعلى الرغم من الانتعاش الطفيف في عام 2014، ظلت نسبة هذا المؤشر منخفضة نسبياً، إذ سجلت (0.056) ، وفي عام 2016، ارتفع المؤشر إلى (0.054) ، مما يشير إلى تحسن متواضع في معنويات السوق. ومع ذلك، كان هذا الاتجاه قصير الأجل. اذ وجهت جائحة كوفيد-19 في عامي 2020 و 2021 ضربة قاسية للاقتصاد العالمي، ولم يكن الأردن محصناً ضد آثارها، وتسبب الوباء في انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى خسائر في أرباح الشركات وعمليات بيع في سوق الأسهم. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة هذا المؤشر إلى (0.048 و 0.046) في عامي 2020 و 2021 على التوالي ، وسجلت هذه النسبة تحسناً لتصل إلى (0.056) في عام 2022 كما في الشكل (4)

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين مؤشرات العلاقة بين الاستقرار المالي ومديونية القطاع العائلي في الأردن

اولاً: مؤشرات قياس مديونية القطاع العائلي

تشكل مستويات الدين الفردي جانباً هاماً لتقييم الاستقرار المالي، إذ أن الدين المفرط يمكن أن يشكل مخاطر على كل من الافراد المقترضين والنظام المالي. وفي الأردن، يراقب البنك المركزي الأردني نسب مديونية الافراد إلى الدخل ونسب عبء الدين الشهرية لتتبع الاتجاهات وتحديد المخاطر المحتملة، ويحسب البنك المركزي الأردني نسب الدين الفردي إلى الدخل ونسب عبء الدين الشهري، وتستند هذه النسب إلى بيانات من البنوك ومكاتب الائتمان وهذه النسب كما موضحة في الجدول (8) للسنوات من 2017 الى 2022 .⁽¹⁾

(1) البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2017، ص53

جدول (7) مؤشرات قياس مديونية القطاع العائلي في الأردن (%)

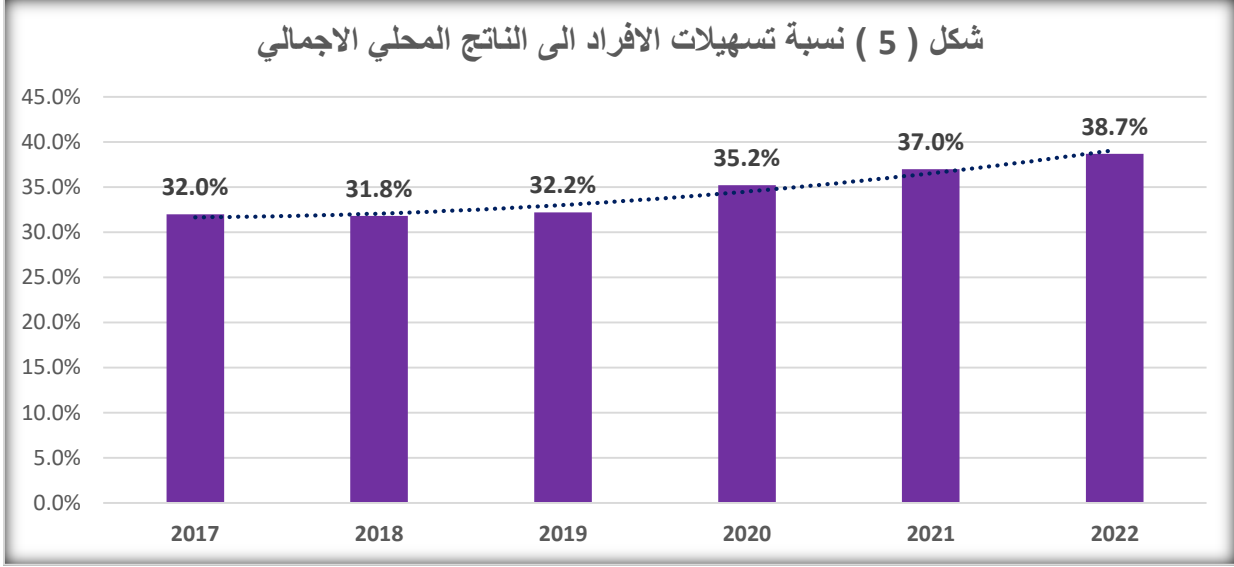
السنوات						المؤشرات
2022	2021	2020	2019	2018	2017	
38.7%	37.0%	35.2%	32.2%	31.8%	32.0%	نسبة تسهيلات الافراد الى الناتج المحلي الإجمالي
45.0%	45.1%	45.2%	43.0%	42.5%	-	نسبة العبء الشهري لمديونية الافراد المقترضين من البنوك الى دخلهم
3.8%	4.1%	9.4%	4.6%	3.6%	-	نسبة الديون غير العاملة لمحفظه قروض الافراد

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأردني في تقرير الاستقرار المالي لسنة 2022 .

1- نسبة تسهيلات الافراد الى الناتج المحلي الإجمالي

تشهد نسبة التسهيلات الائتمانية الفردية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن اتجاهات تصاعدياً منذ عام 2019 إذ بلغت (32.2%) لتصل إلى (38.7%) بنهاية عام 2022 كما في الشكل (5) . وتعزى هذه الزيادة إلى النمو الأسرع للتسهيلات الائتمانية المقدمة للأفراد مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، ويسلط ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية الفردية إلى الناتج المحلي الإجمالي الضوء على تزايد مديونية الأسر الأردنية. ويستحق هذا الاتجاه اهتمام صناعات السياسات لأنه قد يشكل مخاطر محتملة على النظام المالي⁽¹⁾ .

(1) البنك المركزي الأردني ، تقرير الاستقرار المالي دائرة الإحصاء ، الأردن، 2021 ، ص37

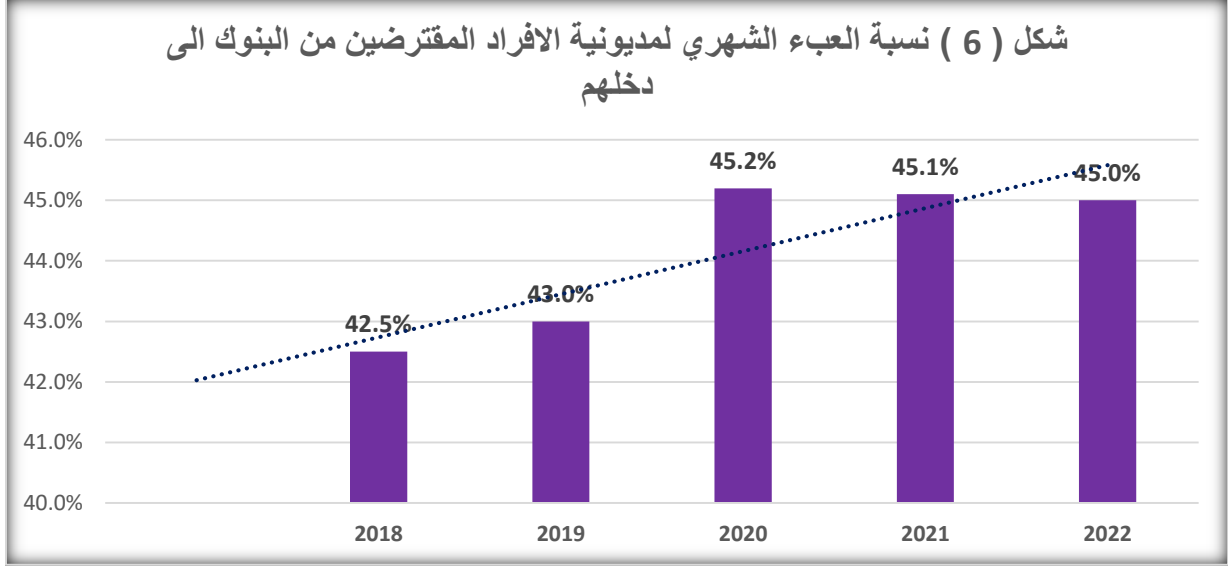


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجول (7) .

2- نسبة العبء الشهري لمديونية الافراد المقترضين من البنوك الى دخلهم

تعد نسبة عبء الديون للمقترضين الأفراد في الأردن، والتي تقيس نسبة أقساط القروض الشهرية والفائدة إلى الدخل الشهري، مؤشراً حاسماً لمخاطر ديون الأفراد والقطاع المصرفي. ويؤثر ارتفاع عبء الدين سلباً على الاستقرار المالي، ويقلل القدرة على السداد، ويزيد من حالات التخلف عن السداد لدى البنوك، ويضعف الإنفاق الاستهلاكي، مما يعيق النمو الاقتصادي⁽¹⁾. وكما هو مبين في الشكل (6)، فقد شهد معدل عبء الديون في الأردن انخفاضاً طفيفاً في عام 2022 ليصل إلى 45% مقارنة بـ (45.1% و 45.2%) في عامي 2021 و 2020 على التوالي. ورغم أنها لا تزال أعلى بشكل طفيف من مستويات (42.5% و 43%) في المدة 2018-2019، فإنها تظل ضمن النطاق المقبول الذي يتراوح بين (40% و 50%) في معظم البلدان .

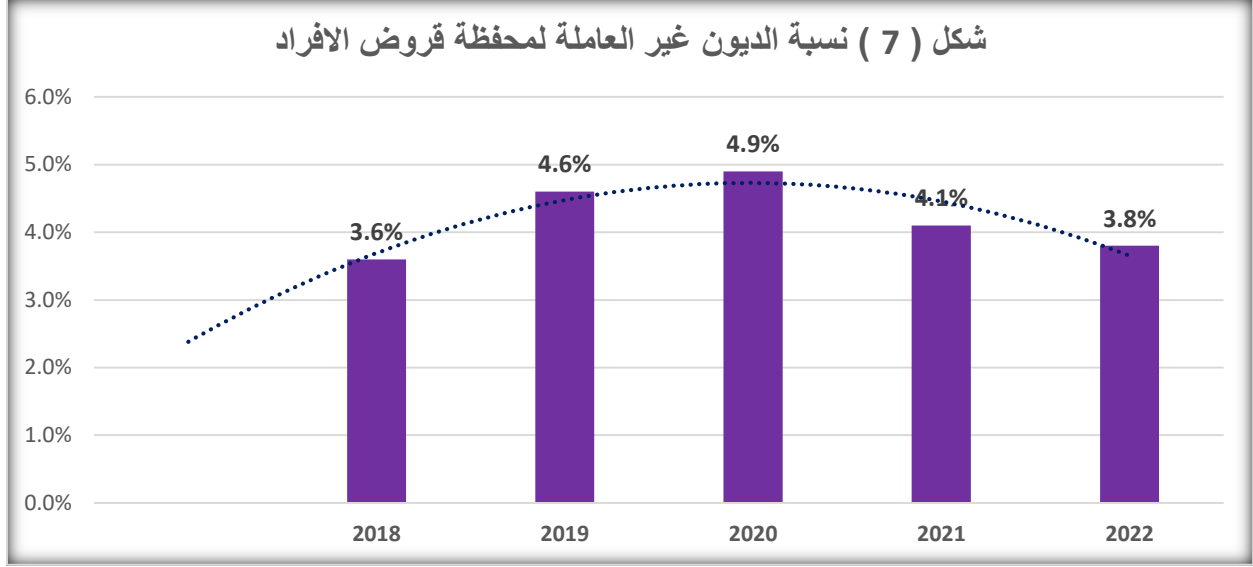
(1) البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي دائرة الإحصاء، الأردن، 2022، ص42



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

3- نسبة الديون غير العاملة لمحفظه قروض الافراد

أظهرت نسبة القروض المتعثرة للمقترضين الأفراد في الأردن اتجاهًا إيجابيًا، إذ انخفضت من (4.9%) في نهاية عام 2020 إلى (4.1%) في عام 2021 ثم إلى (3.8%) في عام 2022. ويعكس هذا الاتجاه المشجع فعالية ممارسات إدارة مخاطر الائتمان المحسنة وتحسين قدرات السداد للمقترضين، مما يساهم في خلق بيئة مالية أكثر استقرارًا ومرونة داخل المملكة. ويشير الانخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى انخفاض مخاطر التخلف عن السداد وتعزيز الوضع المالي لكل من المقترضين الأفراد والقطاع المصرفي. ويعد هذا التطور الإيجابي أمرًا حاسمًا للحفاظ على نظام مالي قوي يدعم النمو الاقتصادي والازدهار في الأردن. ويؤكد التحسن المستمر في نسبة القروض المتعثرة التزام السلطات والمؤسسات المالية الأردنية بتعزيز المشهد المالي السليم والمستدام كما في الشكل (7) .



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7) .

ثانياً : العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في الأردن

يكشف فحص نسبة عبء الدين للمقترضين الأفراد في الأردن خلال فترة الخمس سنوات من 2018 إلى 2022 عن وجود انخفاض طفيف في النسبة مع نهاية عام 2022 لتصل إلى ما يقارب 45%. ويمثل ذلك تحسناً هامشياً مقارنة بـ (45.1% و 45.2%) في عامي 2021 و 2020 على التوالي. ومع ذلك، فإنها لا تزال أعلى قليلاً من المستويات المسجلة في عامي 2018 و 2019، والتي بلغت (42.5% و 43%) على التوالي. و يشار إلى أن معدل عبء الدين للأردن يقع ضمن النطاق المقبول دولياً وهو 40% إلى 50%، مما يشير إلى أن مخاطر الديون المرتبطة بالمقترضين الأفراد في الأردن هي ضمن مستوى يمكن التحكم فيه ومقبول مقارنة بالدول الأخرى. ومع ذلك، فمن المستحسن للبنوك التي تتجاوز نسبة عبء الدين 50% أن تقوم بمراجعة هذه النسب بعناية ومعالجتها للتخفيف من المخاطر المحتملة الناشئة عن مستويات الديون الفردية المرتفعة باستمرار. ومن الناحية الإيجابية، أظهرت نسبة القروض المتعثرة للمقترضين الأفراد اتجاهها تنازلياً مستمراً، مما عزز سلامة القطاع المصرفي الأردني. ويسلط هذا التطور المشجع الضوء على فعالية الممارسات الحكيمة لإدارة مخاطر الائتمان وتحسين قدرات السداد للمقترضين.⁽¹⁾

(1) البنك المركزي الأردني ، مصدر سابق 2022 ، ص 42

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

في الختام، يتميز المشهد المالي في الأردن بنسبة عبء ديون فردية مستقرة ويمكن التحكم فيها، إلى جانب انخفاض نسبة القروض المتعثرة. وتؤكد هذه الاتجاهات الإيجابية مرونة القطاع المصرفي الأردني والتزامه بتعزيز بيئة مالية مستدامة.

المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في مصر

المطلب الأول : قياس مؤشر الاستقرار المالي في مصر

أولاً : طبيعة الاقتصاد المصري

مصر هي واحدة من أكثر الدول اكتظاظاً بالسكان فهي ثاني أكبر دولة من إذ عدد السكان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، إذ بلغ عدد سكانها المقدر لعام (2020) حوالي (102) مليون نسمة⁽¹⁾. مقارنة بـ (72.7) مليون في عام (2006) ، مما يجعلها تحتل المرتبة 14 عالمياً. ويعيش حوالي (10.902) مليون نسمة في العاصمة القاهرة وفقاً لتقديرات عام (2019) ، وتبلغ الكثافة السكانية لمصر ككل 84 شخصاً لكل كيلومتر مربع، بينما تصل الكثافة السكانية في القاهرة إلى (46,349) شخصاً لكل كيلومتر مربع، مما يجعلها تحتل المرتبة 126 عالمياً من إذ الكثافة السكانية. ويعيش غالبية السكان على جانبي نهر النيل في مساحة تبلغ (40,000) كيلومتر مربع، وتعد القاهرة والإسكندرية والجزيرة أكبر ثلاث مدن في البلاد . يوجد في مصر 249 مدينة مأهولة بالسكان في 27 محافظة و 42 مدينة جديدة موزعة في جميع المحافظات ، وتمتلك مصر قاعدة اقتصادية اذ تعتبر الصناعة واحدة من القواعد الاقتصادية الرئيسية للمدن المصرية ، بالإضافة إلى الخدمات والتجارة⁽²⁾ ، إنها دولة ذات دخل متوسط منخفض ، إذ عانى الاقتصاد المصري في السنوات الماضية من ارتفاع معدل الفقر وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة والتضخم، بالإضافة إلى اختلالات في التوازن الخارجي للدولة. ويعزى ارتفاع معدل الفقر إلى تدابير التقشف التي تم إدخالها لتلبية شروط قرض صندوق النقد الدولي في عام 1990 ، اذ تبنت الدولة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وحصلت على قرض بقيمة (375.2) مليون دولار، واعتمد البنك المركزي المصري بشكل أساسي على أداة الاحتياطي القانوني لتحقيق الأهداف الاقتصادية. اذ نتج عن ذلك تسجيل معدل نمو اقتصادي بنسبة (5.7%) ، ومعدل تضخم بنسبة (16.8%) ، ومعدل بطالة بنسبة (8.4%) ، بينما بلغ ميزان المدفوعات (5.4%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. على

¹ Emad M., Sarhan, Ahmed and Ejiogu, Amanze (2020) Egyptian budgetary responses to COVID-19 and their social and economic consequences. Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, 33 (1). P3

² Reham M. Hafez , A Methodical Plan Towards Smart Economy in New Egyptian Cities, Housing & Building National Research Center (HBRC), Egypt,2020 , p6 . p8

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

الرغم من تسجيل مؤشرات إيجابية في ميزان المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادي، إلا أن الدولة استمرت في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم والبطالة⁽¹⁾.

فضلاً عن أزمة عدم الاستقرار الاقتصادي التي عاشها الاقتصاد المصري التي بدأت مع الأزمة المالية العالمية في (2008-2009) وتفاقت إلى حد كبير بسبب ثورة 25 يناير 2011 وما بعدها ، بعد عدة سنوات من التدابير الطارئة، تبنت الحكومة المصرية برنامجاً متعدد السنوات لتحقيق الاستقرار برعاية صندوق النقد الدولي في أواخر عام (2016) بقرض قيمته 12 مليار دولار لمعالجة جوانب الضعف الاقتصادية ، والذي لا يزال مستمرا. ونجح البرنامج في الحد من العجز الكبير في ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي⁽²⁾.

و تم تخفيض دعم الطاقة بشكل كبير. ويترجم ذلك في أشكال من الزيادات الهائلة في أسعار السلع والخدمات الأساسية. على سبيل المثال ، رفعت الحكومة أسعار الكهرباء بنحو 30٪ في عام 2016 ، و 40٪ في عام 2017 ، و 26٪ في عام 2018 ، و 15٪ في عام 2019. علاوة على ذلك ، شهدت أسعار الوقود زيادات مماثلة ، مما أدى إلى زيادات كبيرة في تكاليف النقل وبالتالي أسعار معظم المنتجات والخدمات. ولم تكن هناك زيادات مماثلة في دخل الأسر، مما دفع المزيد من الملايين للعيش تحت خط الفقر⁽³⁾.

ونتيجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بفضل التنسيق بين السياسات الاقتصادية والسياسة الاحترازية. وقد أدى ذلك إلى استمرار الاقتصاد الحقيقي في تحقيق معدل نمو سنوي موجب، حتى مع تداعيات جائحة كورونا خلال العام المالي (2020/2019) ، إذ بلغ معدل النمو (3.6%) مقارنة بـ (4.3%) خلال العام المالي (2016/2015) . كما تم ضبط معدل التضخم السنوي ليصل إلى (5.7%) خلال نفس العام، بعد ارتفاعه نتيجة تحرير سعر الصرف. بالإضافة إلى ذلك، تحول الميزان الحكومي الأولي من عجز إلى فائض، وتم وضع كل من العجز الكلي والدين العام المحلي على مسار تنازلي. وقد ساهم نجاح السياسات النقدية والرقابة الاحترازية على القطاع المصرفي في تهيئة بيئة مواتية لمنح الائتمان،

¹ بسنت ماهر فضل احمد ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف مربع كالدور دراسة حالة مصر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 37 ، العدد الثالث ، مصر ، 2023 ، ص32

² Ragui Assaad and others , is the egyptian economy creating good jobs? job creation and economic vulnerability from 1998 to 2018 , economic research forum , working paper no. 1354 , october 2019 , p3

³ Emad M., Sarhan, Ahmed and Ejiogu, Amanze , op.cit , p4

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

وتعظيم قدرة الاقتصاد والنظام المالي على احتواء الصدمات المختلفة، مما حد من احتمالية ان تكون مخاطر نظامية تؤثر على استقرار النظام المالي⁽¹⁾.

ثانياً: المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في مصر

يقوم البنك المركزي المصري باحتساب مؤشر الاستقرار المالي باستخدام منهجية التطبيق التجريبي، وينشره بشكل سنوي. و يعتمد المؤشر على أربعة مؤشرات فرعية وهي²:

1- مؤشر الاقتصاد الكلي

ويتألف هذا المؤشر من سبعة مؤشرات فرعية هي (معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ، معدل التضخم العام ، نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاسمي ، نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاسمي ، نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاسمي ، ميزان المعاملات الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة صافي الاحتياطات الأجنبية الى الدين الخارجي قصير الاجل) وقد اعطى البنك المركزي المصري هذا المؤشر وزن نسبي مقداره 33% .

2- مؤشر الأسواق المالية

ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية هي (نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة التقلبات في البورصة المصرية ، نسبة القيمة السوقية للأسهم الى العائد على الأسهم ، مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان) وقد اعطى البنك المركزي المصري هذا المؤشر وزن نسبي مقداره 19% .

3- مؤشر أداء القطاع المصرفي

ويتألف من سبعة مؤشرات فرعية هي (معدل كفاية رأس المال ، نسبة اجمالي القروض غير المنتظمة الى اجمالي القروض ، نسبة التغطية ، نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ، نسبة المصروفات الإدارية

¹ محمد عبد العليم صابر ، منى علي خليل ، اثر السياسة النقدية على تعزيز الاستقرار المالي في نصر خلال المدة (1990-2020) دراسة تحليلية قياسية ، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية ، المجلد 59 ، العدد السادس ، 2022 ، ص204
² صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ، 2023 ، ص260

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

الى صافي إيرادات النشاط ، نسبة صافي الأرباح الى حقوق المساهمين ، نسبة التركيز في جانب الأصول الاكبر 6 بنوك) وقد اعطى البنك المركزي المصري هذا المؤشر وزن نسبي مقداره 38% .

4- ومؤشر مناخ الاقتصاد العالمي

يتضمن هذا المؤشر الفرعي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الامارات العربية المتحدة ، الصين ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، تركيا ، السعودية وألمانيا ، سويسرا ، فرنسا ، إيطاليا ، روسيا) وقد اعطى البنك المركزي المصري هذا المؤشر وزن نسبي مقداره 10% .

جدول (8) المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في مصر

الوزن النسبي	متغيرات قياسه	المؤشر الفرعي
33%	<ul style="list-style-type: none"> - معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي - معدل التضخم العام - نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاسمي - نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاسمي - نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاسمي - ميزان المعاملات الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي - نسبة صافي الاحتياطات الأجنبية الى الدين الخارجي قصير الاجل 	مؤشر الاقتصاد الكلي
19%	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي - نسبة التقلبات في البورصة المصرية - نسبة القيمة السوقية للاسهم الى العائد على الأسهم - مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان 	مؤشر الأسواق المالية

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

<p>38%</p>	<p>- معدل كفاية رأس المال</p> <p>- نسبة اجمالي القروض غير المنتظمة الى اجمالي القروض</p> <p>- نسبة التغطية</p> <p>- نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية</p> <p>- نسبة المصروفات الإدارية الى صافي إيرادات النشاط</p> <p>- نسبة صافي الأرباح الى حقوق المساهمين</p> <p>- نسبة التركيز في جانب الأصول الكبر 6 بنوك</p>	<p>مؤشر أداء القطاع المصرفي</p>
<p>10%</p>	<p>- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي</p> <p>- معدلات التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الامارات العربية المتحدة ، الصين ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، تركيا ، السعودية وألمانيا ، سويسرا ، فرنسا ، إيطاليا ، روسيا)</p>	<p>ومؤشر مناخ الاقتصاد العالمي</p>

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على صندوق النقد العربي في تقرير الاستقرار المالي للدول العربية 2023، ص260 .

ثالثاً : منهجية اعداد مؤشر الاستقرار المالي في مصر

تكون منهجية اعداد مؤشر الاستقرار المالي في مصر وفق الخطوات التالية¹ :

1- يتم اعداد مؤشر الاستقرار المالي كمقياس كمي مركب باستخدام مجموعة متنوعة من المتغيرات (21 متغيراً) التي تدرج تحت أربعة مؤشرات فرعية والتي ذكرت في الفقرة السابقة وهي تعكس أداء القطاع المصرفي، وظروف الاقتصاد الكلي، وتطور الأسواق المالية، ومناخ الاقتصاد العالمي.

2- يكون اعداد المؤشر باستخدام منهجية التطبيق التجريبي (Empirical Normalization) ، اذ تُستخدم القيمة العكسية للمتغيرات التي تؤثر سلباً على الاستقرار المالي. ويُحسب المؤشر بناءً على متوسط المتغيرات

¹ البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، النشرات الإحصائية ، مصر 2019، ص17

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

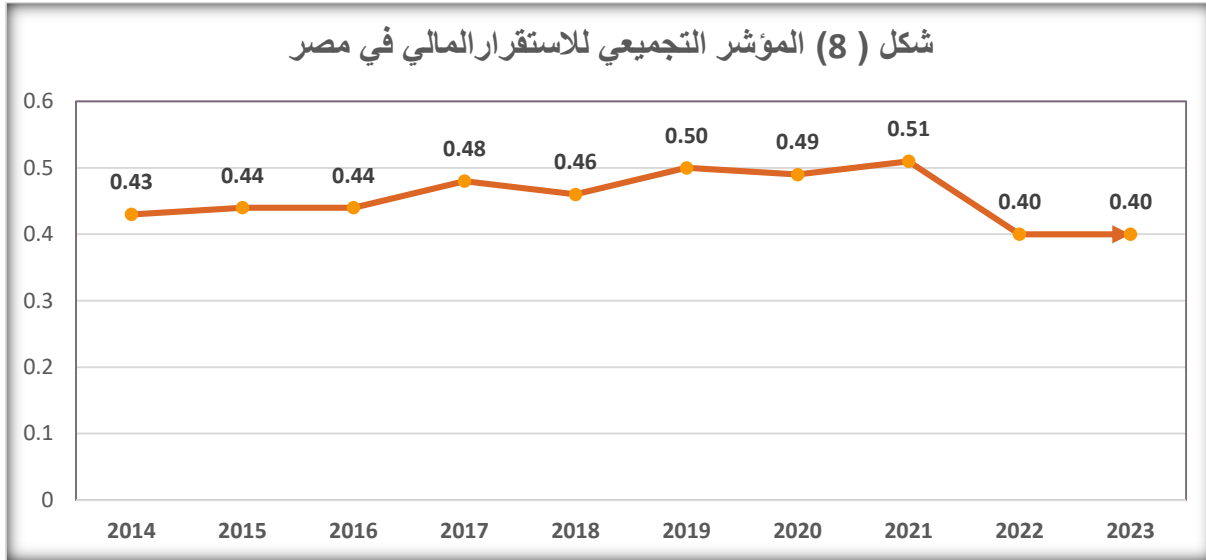
المستخدمة والمرجحة بأوزان متساوية. ومن الجدير بالذكر أن هذه المنهجية قد تؤدي إلى تغير القيم التاريخية للمؤشر عند إضافة البيانات لتحديثه بصفة دورية.

3- يكون اعداد مؤشر الاستقرار المالي وكذلك المؤشرات الفرعية الأربعة باستخدام السلاسل الزمنية للمتغيرات منذ عام 2011 وحتى آخر تاريخ متاح . إضافة الى أن المنهجية المستخدمة لإعداد قيمة مؤشر الاستقرار المالي قد تخضع لبعض التعديلات مثل تغيير منهجية الحساب أو إضافة أو حذف بعض المتغيرات، وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

رابعاً : تحليل مؤشر الاستقرار المالي في مصر

بلغت قيمة المؤشر العام للاستقرار المالي في مصر (0.51) نقطة في عام 2021 و (0.40) نقطة في عام 2022، مقارنة بـ (0.49) نقطة في عام 2020، و (0.46) نقطة و (0.50) نقطة في عامي 2018 و 2019 على التوالي. كما موضح في شكل (8) وبشكل عام، يشير استقرار قيم مؤشر الاستقرار المالي في مصر خلال المدة من 2016 إلى 2022 إلى استقرار النظامين المالي والاقتصادي بالرغم من التحديات التي تواجهها. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الاستقرار المالي في عام 2020 شهد انخفاضاً مقارنة بعام 2019، نتيجة لتبعات جائحة كورونا على الاقتصادات والأنظمة المالية العالمية. انعكس ذلك على مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي، إذ سجل معظم الشركاء التجاريين لمصر معدلات تغيرات سالبة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما شهد مؤشر الأسواق المالية انخفاضاً ملحوظاً نتيجة للاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية الناشئة، بما في ذلك مصر، وخروج رؤوس الأموال الأجنبية. أدى ذلك إلى ارتفاع كل من أسعار مبادلة مخاطر الائتمان ومؤشر تقلبات العائد للبورصة المصرية، بالإضافة إلى الانخفاض الملحوظ في نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. على الرغم من ذلك، أثبت القطاع المصرفي في مصر متانته خلال جائحة كورونا وقدرته على مواجهة وامتصاص العديد من الصدمات واحتواء تداعياتها، بفضل المستويات الجيدة من كفاية رأس المال والسيولة¹.

(1) صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، 2023 ، ص 259



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري في تقرير الاستقرار المالي لسنة 2023 ، ص 25 .

جدول (9) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي والمؤشرات الرئيسية المكونة له في مصر (%)

السنوات										المؤشرات
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
0.40	0.40	0.51	0.49	0.50	0.46	0.48	0.44	0.44	0.43	المؤشر التجميعي للاستقرار المالي
-	-	0.60	0.60	0.49	0.48	0.29	0.3	0.41	0.56	مؤشر الاقتصاد الكلي
-	-	0.46	0.35	0.52	0.62	0.38	0.32	0.46	0.37	مؤشر الأسواق المالية
-	-	0.47	0.60	0.48	0.50	0.62	0.55	0.46	0.47	مؤشر أداء القطاع المصرفي
-	-	0.49	0.35	0.49	0.43	0.47	0.52	0.52	0.50	مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري ، قسم الاستقرار المالي ، مراقبة المخاطر الكلية ، الاطار التحليلي

ويتكون المؤشر التجميعي للاستقرار المالي من عدة مؤشرات فرعية تؤثر جميعها في المحصلة النهائية على قيمة المؤشر وهي على النحو الآتي:

1- مؤشر الاقتصاد الكلي (EI) Economic indicator

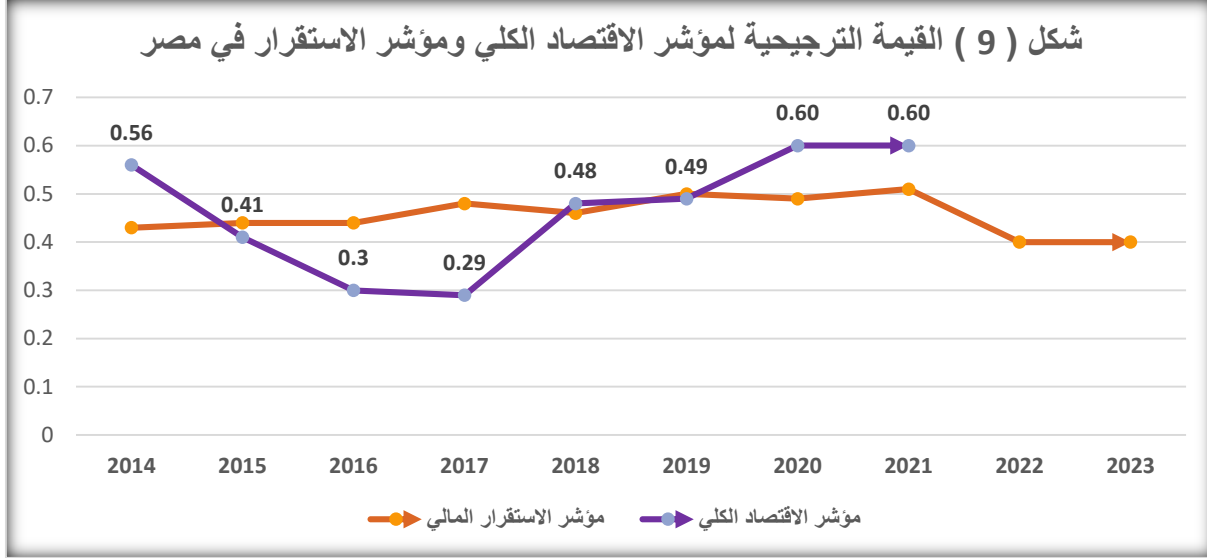
شهد مؤشر الاقتصاد الكلي في سنة 2020 تحسناً ملحوظاً في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وانخفاض معدل التضخم والعجز الكلي للموازنة العامة. هذه التطورات إيجابية وتشير إلى تحسن في الأداء الاقتصادي العام. ومع ذلك، هناك بعض التحديات التي لا تزال قائمة، مثل ارتفاع نسبة عجز ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وانخفاض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل. هذه النقاط تحتاج إلى متابعة ومعالجة لضمان استدامة النمو الاقتصادي¹. وفي سنة 2021 كان هناك تبايناً في أداء المؤشرات الاقتصادية خلال العام المالي، على الرغم من التحسن في بعض الجوانب مثل ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وانخفاض نسبي العجز الكلي للموازنة العامة وعجز الميزان الجاري، إلا أن هناك تحديات أخرى مثل ارتفاع معدل التضخم وانخفاض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل. في الربع الرابع من العام المالي، يبدو أن هناك تباطؤاً في النمو الاقتصادي مع استمرار ارتفاع معدل التضخم وانخفاض نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية. هذه التحديات قد تتطلب سياسات اقتصادية مستدامة لمعالجتها وضمان استقرار الاقتصاد على المدى الطويل². وفي سنة 2022 كان أن هناك تحسناً في بعض المؤشرات الاقتصادية خلال النصف الثاني، مثل انخفاض نسبة العجز الكلي للموازنة العامة وعجز الميزان الجاري، بالإضافة إلى تسجيل فائض في الربع الأخير من العام وارتفاع نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. هذه التطورات تشير إلى تحسن في الأداء المالي والاقتصادي. ومع ذلك، هناك بعض التحديات التي لا تزال قائمة، مثل تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وارتفاع معدل التضخم بشكل طفيف، بالإضافة إلى انخفاض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل. هذه النقاط تحتاج إلى متابعة دقيقة لضمان استدامة التحسن الاقتصادي³. أما في سنة 2023 كان هناك تبايناً في أداء المؤشرات الاقتصادية خلال النصف الأول. على الرغم من التحسن في بعض الجوانب مثل انخفاض العجز في الميزان الجاري وتسجيل فائض في الربع الثاني، بالإضافة إلى انخفاض نسبة العجز الكلي للموازنة العامة، إلا أن هناك تحديات أخرى مثل ارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل⁴.

(1) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الإحصائية، مصر 2020، ص22

(2) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الإحصائية، مصر 2021، ص20

(3) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الإحصائية، مصر 2022، ص25

(4) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الإحصائية، مصر 2023، ص25



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

2- مؤشر الأسواق المالية - Financial Market Index

شهد مؤشر الأسواق المالية في مصر سنة 2020 تحسناً ملحوظاً في أداء الأسواق المالية، اذ ارتفع مضاعف الربحية وانخفضت نسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية ومؤشر مبادلة مخاطر الائتمان. فضلاً عن ذلك ، ارتفعت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مما يشير إلى زيادة في الثقة والاستثمار في السوق.¹ ليتراجع مؤشر الأسواق المالية في سنة 2021 نتيجة لارتفاع مؤشر تقلبات العائد للبورصة المصرية ومؤشر مبادلة مخاطر الائتمان، وكذلك انخفاض كل من نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم⁽²⁾ .

وفي سنة 2022 واجهت أن الأسواق المالية تحديات خلال النصف الثاني من العام 2022. اذ شهدت ارتفاع نسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم، ومؤشر مبادلة مخاطر الائتمان يشير إلى زيادة في المخاطر وعدم الاستقرار⁽³⁾ .

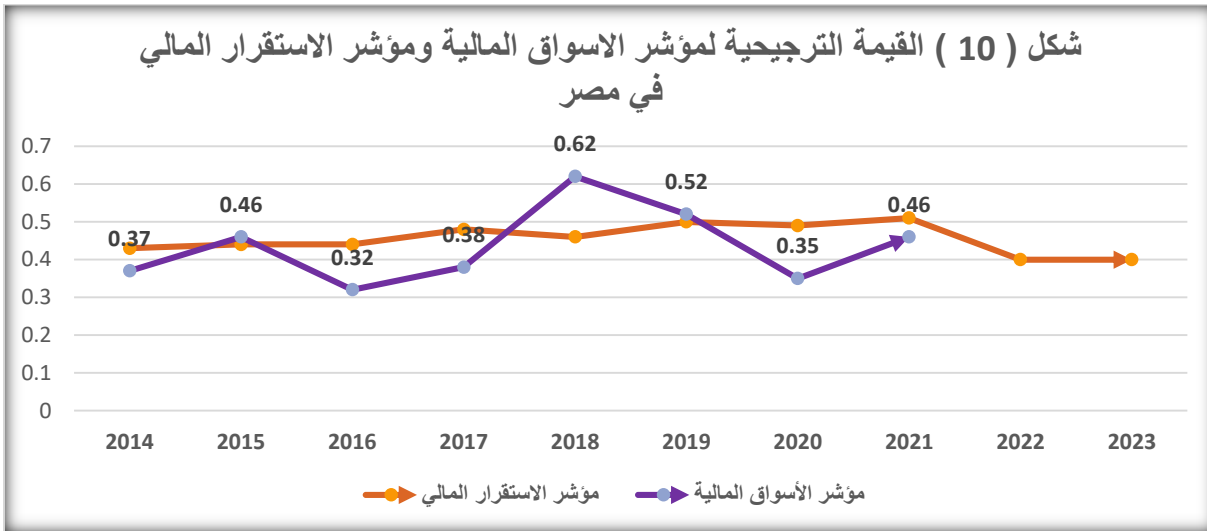
(1) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2020 ، ص22

(2) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2021 ، ص20

(3) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2022 ، ص 25

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

ثم تراجع مؤشر الأسواق المالية خلال النصف الأول من سنة 2023 نتيجة لارتفاع مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ، وكذلك نتيجة لارتفاع نسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية، بينما ارتفعت نسبة تغير رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مع استقرار نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم⁽¹⁾.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9) .

3- مؤشر أداء القطاع المصرفي (BI) Banking Indicator

انخفض مؤشر أداء القطاع المصرفي في سنة 2020 نتيجة تراجع صافي الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية، ومعدل كفاية رأس المال، ونسبة السيولة بالعملة المحلية، ونسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط. ومع ذلك، استمرت هذه المؤشرات في تجاوز النسب الرقابية والأسترشادية بصورة كافية. وقد حد من هذا الانخفاض تحسن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض وارتفاع نسبة السيولة بالعملة الأجنبية⁽²⁾.

(1) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2023 ، ص25

(2) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2020 ، ص22

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

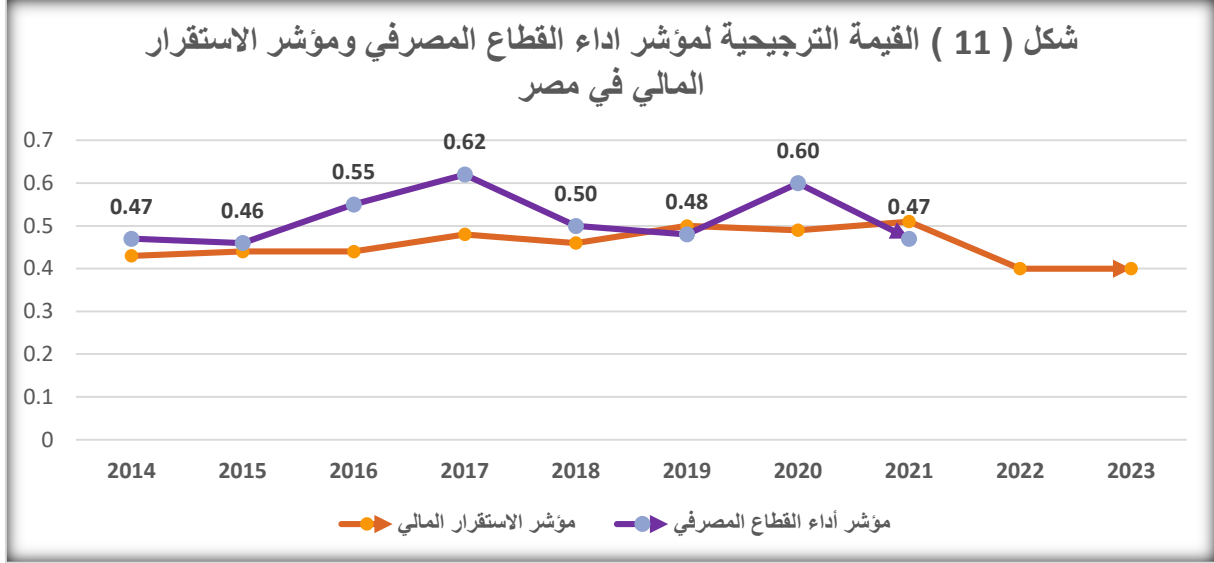
وفي سنة 2021 تحسن مؤشر أداء القطاع المصرفي نتيجة تدعيم البنوك لقواعدها الرأسمالية، مما انعكس على ارتفاع معيار كفاية رأس المال. كما شهدت المدة انخفاضاً في نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط نسبة السيولة بالعملة الأجنبية ومتوسط العائد على حقوق الملكية (1).

أما في سنة 2022 شهد أداء القطاع المصرفي استقراراً نسبياً، إذ سجل المؤشر 0.48. جاء هذا الاستقرار نتيجة لارتفاع معيار كفاية رأس المال، وانخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، وارتفاع متوسط نسبة السيولة بالعملات الأجنبية. في المقابل، انخفضت نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين، ونسبة التغطية للقروض غير المنتظمة، ومتوسط نسبة السيولة بالعملة المحلية، مع استمرار هذه النسبة في تخطي الحد الأدنى الرقابي المقرر من قبل البنك المركزي². وفي سنة 2023 تراجع مؤشر أداء القطاع المصرفي نتيجة انخفاض معيار كفاية رأس المال، بسبب تضخم الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر بعد ارتفاع سعر الصرف. كما انخفضت نسب السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، رغم استمرارها في تخطي الحد الأدنى الرقابي المقرر من قبل البنك المركزي. في المقابل، انخفضت نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط، وارتفعت نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين، مع استقرار معدل القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة التغطية للقروض غير المنتظمة، ونسبة التركيز في الأصول لأكثر من 6 بنوك⁽³⁾.

(1) البنك المركزي المصري، مصدر سابق 2021، ص20

(2) البنك المركزي المصري، مصدر سابق 2022، ص25

(3) البنك المركزي المصري، مصدر سابق 2023، ص25



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

4- مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي - Global Economic Climate Index

شهد مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي تقلبات ملحوظة، إذ ارتفع في سنة 2020 نتيجة تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي، رغم ارتفاع معدلات التضخم عالمياً⁽¹⁾.

ومع ذلك، تراجع المؤشر خلال سنة 2021 بسبب ارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁽²⁾.

استمر هذا التراجع في النصف الثاني من سنة 2022 نتيجة الارتفاع الحاد في معدلات التضخم وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي لأهم الشركاء التجاريين⁽³⁾.

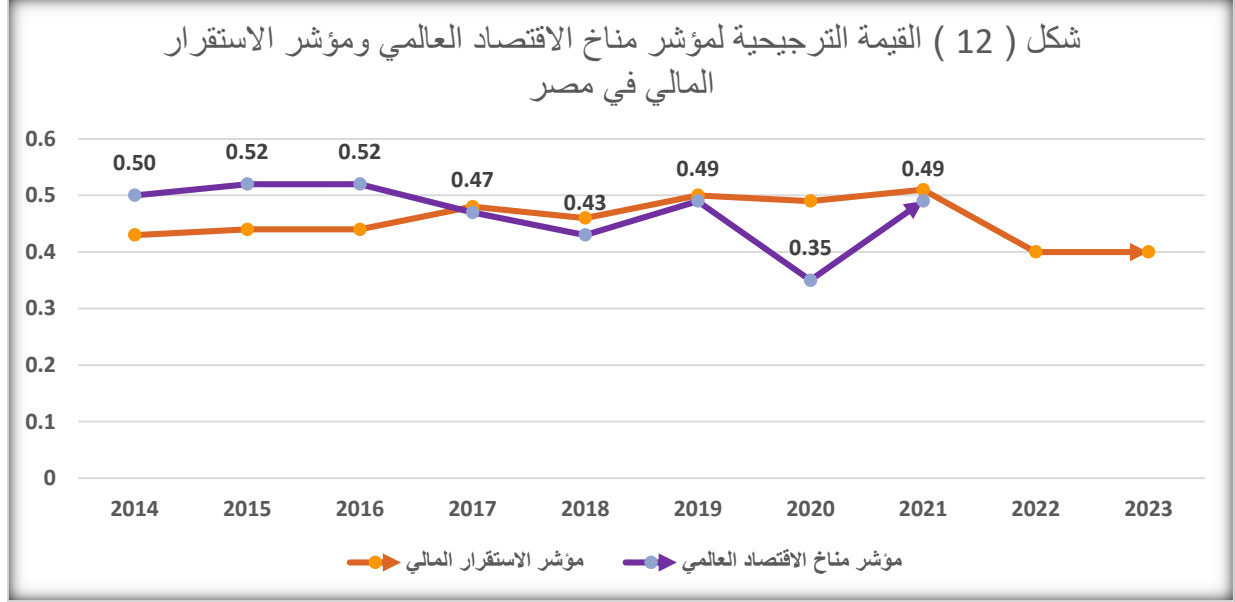
(1) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2020 ، ص22

(2) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2021 ، ص20

(3) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2022 ، ص25

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

وفي النصف الأول من سنة 2023، تراجع المؤشر مرة أخرى بسبب تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأهم الشركاء التجاريين لمصر، رغم انخفاض معدلات التضخم مقارنة بنفس المدة من العام السابق⁽¹⁾



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

**المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات العلاقة بين الاستقرار المالي ومديونية القطاع العائلي في مصر
اولاً : مؤشر مديونية القطاع العائلي**

ان تحسن الظروف الاقتصادية والمالية الكلية مع نهاية برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى زيادة قدرة القطاع العائلي على الاقتراض، نتيجة لانخفاض تكلفة الاقتراض واستقرار سعر الصرف والدخل الحقيقي المتاح للإنفاق. هذا التحسن رفع نسبة خدمة الدين إلى الدخل، مما أدى إلى زيادة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي⁽²⁾.

كما موضح في جدول (10) ، كما ساهمت نسبة الحد الأقصى لإجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية عند مستوى 50% وانخفاض أسعار الفائدة في دعم قدرة

(1) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2023 ، ص 25

(2) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2019 ، ص 13

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

القطاع العائلي على الحصول على قدر أكبر من الائتمان، مدعومًا بمبادرات البنك المركزي للتمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل⁽¹⁾.

جدول (10) مؤشر قياس مديونية القطاع العائلي في مصر (%)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر	3.7%	4.5%	5.3%	6.1%	7.2%	8.8%	11.3%	14.2%	17.7%	21.3%
مديونية القطاع العائلي										

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري احصائيات قسم الاستقرار المالي .

ومن خلال شكل (13) نلاحظ ان التغير في نسبة مديونية القطاع العائلي هو تغير موجب ، اذ ارتفعت هذه النسبة من (3.7%) في سنة 2014 الى (4.5%) في سنة 2015 ليستمر هذا الارتفاع التدريجي في حجم الائتمان الممنوح للقطاع العائلي في مصر حتى وصلت نسبته في 2018 الى (7.2%) من حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص⁽²⁾ .

نتيجة لانخفاض متوسط معدلات التضخم . وفي ظل تحسن الظروف الاقتصادية والمالية الكلية زاد الائتمان الممنوح للقطاع العائلي بنسبة 23.2% من نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال المدة من 2019 إلى 2020 ، اذ بلغت نسبة مديونية القطاع العائلي الى (11.3%) . ثم انعكس تعافي النشاط الاقتصادي خلال العام المالي 2021-2022 على القوة الشرائية للقطاع العائلي من خلال ارتفاع الدخل القومي المتاح للإنفاق بمعدل حقيقي موجب واستقرار معدل البطالة عند 7.3% ، مع استمرار معدل التضخم عند مستويات منخفضة⁽³⁾ .

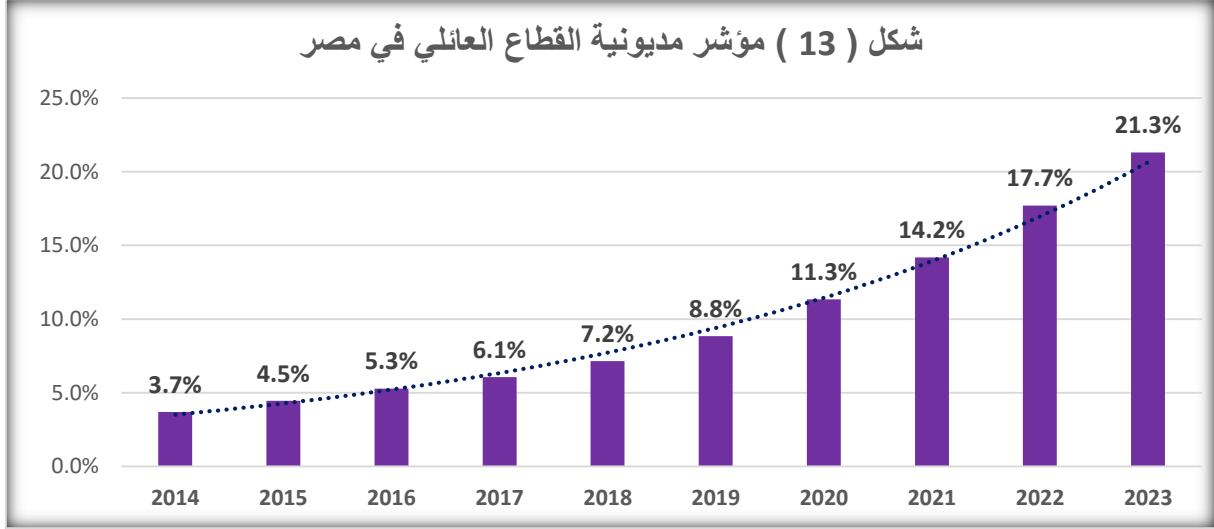
(1) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2020 ، ص18

(2) البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، النشرات الإحصائية ، مصر 2017 ، ص6

(3) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2022 ، ص18

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

هذا وقد بلغت نسبة مديونية القطاع العائلي (14.2%) لسنة 2021 و(17.7%) لسنة 2022 ، واستمر ارتفاع نسبة مديونية القطاع العائلي اذ بلغت (21.3%) في سنة 2023 أي (30.5%) من حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص⁽¹⁾.



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10) .

ثانياً : العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في مصر

يساهم التطور المالي، المتمثل في زيادة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ويعتبر الائتمان الموجه للقطاع العائلي جزءاً من حجم هذا الائتمان ومع ذلك، فإن النمو المفرط في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد يرفع من احتمالية حدوث أزمة مالية. ففترات النمو في الائتمان، التي غالباً ما تترافق مع انخفاض نسبي في أسعار الفائدة وتخفيف معايير الاقتراض، تتبعها عادة فترات تباطؤ في منح الائتمان عندما تتحول الدورة المالية إلى اتجاه نزولي. هذا التحول قد يؤدي إلى ركود اقتصادي، مما ينعكس سلباً على القطاع المصرفي والاستقرار المالي ، وبحساب فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مصر خلال المدة 2014 - 2018، نجد أن متوسط الفجوات الموجبة بلغ (1.2) ، مما يدل على عدم تراكم مخاطر نظامية ناتجة عن نمو الائتمان بشكل مفرط خلال هذه الفترة. وقد انخفض حجم الفجوة السالبة - التي تكونت منذ سبتمبر 2017 وبلغت أقصاها في ديسمبر 2017 -

(1) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2023 ، ص22

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

ليصل إلى (0.1%) في مارس 2019. يعود ذلك إلى استمرار ارتفاع معدل نمو الائتمان الخاص مع استقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي⁽¹⁾.

ساهم في انخفاض الفجوة السالبة تحقيق القطاع العائلي فجوة موجبة بلغ مقدارهما (0.3%) في مارس 2019، بالرغم من ارتفاع معدل نمو الائتمان الخاص منذ مارس 2018، إلا أن الفجوة السالبة تشير إلى إمكانية منح قروض للقطاع الخاص دون أن تكون مخاطر نظامية⁽²⁾.

وارتفع الائتمان الممنوح للقطاع العائلي بمعدل (23.2%) خلال المدة من يوليو 2019 إلى مارس 2020. تزامن ذلك مع انخفاض متوسط معدلات التضخم إلى (5.8%). وشهدت الواردات الاستهلاكية المعمرة طفرة في معدلات النمو، وبالأخص السيارات. استمر النمو خلال المدة من يوليو 2019 إلى مارس 2020، إذ سجل (48%). هذا وتحولت فجوة نسبة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى فجوة موجبة في سبتمبر 2019، مقابل فجوة سالبة بمقدار (0.2%) في يونيو 2019، واستمرت في الارتفاع لتسجل (0.8%) في مارس 2020. وتزامنت الزيادة في الفجوة مع تحسن جودة أصول القطاع المصرفي الممنوحة للقطاع العائلي، لتتخف نسبة القروض الاستهلاكية غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى (3.3%) في مارس 2020، مقابل (3.5%) في ديسمبر 2019. مع استمرار نسبة الائتمان العائلي إلى ودائعه عند مستوى منخفض (14%)، يشير ذلك إلى انخفاض احتمالية تكون مخاطر نظامية ناتجة عن احتمالية إخفاق القطاع العائلي⁽³⁾.

وأدى نجاح السياسات الاقتصادية إلى دعم القوة الشرائية للقطاع العائلي من خلال انخفاض معدلي التضخم والبطالة، تزامناً مع استقرار سعر الصرف. هذا أدى إلى ارتفاع الدخل القومي المتاح للإنفاق بمعدلات حقيقية موجبة بلغت نحو (10.16%) في الربع الرابع من العام المالي 2020-2021. كما أن استمرار نسبة الحد الأقصى لإجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية لإجمالي مجموع الدخل الشهري عند مستوى (50%) تزامناً مع انخفاض أسعار الفائدة، دعم قدرة القطاع العائلي على الحصول على قدر أكبر من الائتمان، مدعوماً بمبادرات البنك المركزي للتمويل

(1) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الإحصائية، مصر 2018، ص 10

(2) البنك المركزي المصري، المصدر نفسه 2018، ص 10

(3) البنك المركزي المصري، مصدر سابق 2019، ص 13

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل. كانت هذه السياسات والمبادرات بمثابة إجراءات استباقية ساهمت في احتواء تبعات جائحة كورونا، إذ استمر الاستهلاك العائلي في تحقيق معدلات نمو موجبة، وكان المحرك الرئيسي لدفع النمو الاقتصادي وتعافيه السريع خلال العام الأول من اندلاع الجائحة. ثم انعكس التحسن في الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالقطاع العائلي على معدل نمو الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص. واتخذ معدل نمو الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص مساراً تنازلياً طفيفاً خلال المدة من ديسمبر 2020 إلى يونيو 2021، مع استقراره عند مستويات مرتفعة ليسجل (20.8%) في يونيو 2021. تزامن ذلك مع استمرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مسار التعافي ليبلغ 7.7% في الربع الرابع من العام المالي 2020-2021، مع انحسار تأثير تداعيات الموجة الأولى على الاستثمارات والصادرات واستمرار الاستهلاك العائلي في تحقيق معدلات نمو موجبة (1).

ومع استقرار نسبة قروض القطاع الخاص إلى ودائعه عند (38%) في يونيو 2022، يشير ذلك إلى أن السياسة النقدية التوسعية حتى مارس 2022 والمبادرات التي أطلقها البنك المركزي قد ساهمت في دعم بيئة الائتمان دون الإسراف في المخاطرة أو تكوين مخاطر نظامية خاصة بإخفاق المقترضين، والتي قد تهدد الاستقرار المالي (2).

وتأثرت القوة الشرائية للقطاع العائلي سلباً نتيجة ارتفاع معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين خلال النصف الأول من العام المالي 2022-2023، مدفوعاً بارتفاع أسعار الطعام والمشروبات، المطاعم والفنادق، الثقافة والترفيه، الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية، والنقل والمواصلات. دفع ذلك السياسة النقدية إلى رفع أسعار الفائدة بواقع 200 و300 نقطة أساس في أكتوبر وديسمبر 2022 على التوالي، من أجل السيطرة على الضغوط التضخمية. وأدى تأثير القوة الشرائية إلى انخفاض واردات السلع الاستهلاكية في النصف الأول من العام المالي 2022-2023

(1) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2020 ، ص18

(2) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2021 ، ص18

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

بمعدل (35.6%) . واتخذت السياسة المالية حزمة من الإجراءات الخاصة بالأجور والمزايا الاجتماعية من أجل خفض عبء الضغوط التضخمية ودعم القوة الشرائية للقطاع العائلي⁽¹⁾.

و بلغت نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2023 مستوى قدره (1.6%) هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل أسرع من نمو القروض المقدمة للقطاع الخاص . وقد ساهم ارتفاع معدلات التضخم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم يواكب نمو القروض هذا الارتفاع . وعانى القطاع العائلي من فجوة سالبة في الائتمان⁽²⁾ .

نستنتج مما سبق أن المدة بين عامي 2014 و 2023، كانت نسبة القروض الجديدة التي يتم منحها مقارنة بإجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة في مصر مستقرة بشكل عام . هذا يعني أن نمو القروض لم يكن سريعاً جداً لدرجة أنه يهدد استقرار النظام المالي .

(1) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2022 ، ص21

(2) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق 2023 ، ص22

المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق

المطلب الأول : قياس المؤشر التجميحي للاستقرار المالي في العراق

أولاً : طبيعة الاقتصاد العراقي

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، إذ إن قوة العراق الاقتصادية متجذرة بعمق في احتياطياته النفطية الهائلة، التي تشكل حجر الزاوية والعنصر الاستراتيجي الأساسي للاقتصاد في أوقات السلم والحرب. مع ما يقدر بنحو (115) مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة والإمكانات الكبيرة غير المكتشفة، يمتلك العراق ثالث أكبر احتياطيات نفطية عالمية (1).

وقد أدى هذا الاعتماد المفرط على مورد واحد إلى إعاقة التنويع الاقتصادي والنمو المستدام، علاوة على ذلك، أدى عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية وانتشار الفساد إلى تفاقم التحديات الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتدهور مستوى المعيشة، إذ تشكل البطالة تهديدا كبيرا لاستقرار العراق وتقدمه الاقتصادي، ولا يمثل العدد المتزايد للأفراد العاطلين عن العمل إهداراً لرأس المال البشري وخسائر اقتصادية فحسب، بل يحمل أيضاً عواقب اجتماعية وخيمة، خاصة بين الشباب، إن تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط يتطلب استراتيجية تنمية شاملة تستغل بشكل فعال موارد العراق الطبيعية والبشرية الوفيرة فعندما تلعب الدولة دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، فإن الاعتبارات الاقتصادية الكلية تكون لها الأولوية ويستلزم ذلك تشديد الرقابة على أدوات السياسة المالية والنقدية، والتأثير على تخصيص الموارد وتوزيع العائدات (2).

ويشكل الاستقرار المالي حجر الزاوية في التقدم الاقتصادي، وهو بمثابة الأساس الذي يبنى عليه النمو والتنمية المستدامان، وإدراكاً لهذا الدور المحوري، يعطي البنك المركزي العراقي الأولوية لتحقيق الاستقرار المالي، ويعتبره البوابة إلى اقتصاد مستقر ومزدهر وعليه، يقوم البنك المركزي العراقي ومن خلال دائرة الإحصاء والبحوث التابعة لدائرة الاستقرار النقدي والمالي، بوضع مؤشر شامل للاستقرار المالي، والذي يهدف إلى تقييم استقرار النظام المالي بشكل شامل، ويعتمد تطوير هذا المؤشر على مجموعة متنوعة من

(1) ابتهاج محمد رضا داود ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والأفاق المستقبلية ، مجلة دنانيز ، العدد الثامن ، ص219

(2) ناجي ساري فارس ، الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 التحديات والمعالجات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 19 ، العدد 71 ، سنة 2021 ، ص129

المؤشرات التي تشمل: الجهاز المصرفي والقطاع الاقتصادي بشكل عام، سوق رأس المال، المؤشر الاقتصادي العالمي، والدورة المالية. وتعتمد هذه المؤشرات الفرعية على مجموعة من النسب الفرعية الأخرى التي تعكس جوانب استقرار النظام المالي (1).

ثانياً: المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في العراق

يتكون مؤشر الاستقرار المالي من خمسة مؤشرات فرعية رئيسية مع الأخذ بالحسبان إضافة الإشارة السالبة إلى المتغيرات ذات العلاقة العكسية مع مؤشر الاستقرار المالي قبل عملية تطبيع البيانات، وذلك على النحو التالي: (2)

1- مؤشر القطاع المصرفي

هذا المؤشر يتألف من (13) مؤشراً فرعياً، وقد تم إضافة أربعة متغيرات جديدة، وهي: نسبة كفاية رأس المال، نسبة الديون المتعثرة إلى الديون الإجمالية، نسبة الديون المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى قاعدة رأس المال، نسبة الديون المتعثرة إلى الائتمان النقدي الإجمالي، نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة، نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة المصروفات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل .

2- مؤشر الاقتصاد الكلي

هذا المؤشر يشمل (8) مؤشرات فرعية تم إضافتها مؤخراً، وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر نقطة التعادل للنفط في العراق، معدل التضخم، سعر صرف السوق السوداء، نسبة الدين

(1) البنك المركزي العراقي ، 2022 ، مصدر سابق ص 78
(2) البنك المركزي العراقي ، 2022 ، المصدر السابق نفسه ص79

العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي .

3- مؤشر سوق رأس المال

هذا المؤشر يضم مؤشرين فرعيين هما: مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4- المؤشر الاقتصادي العالمي

تم إدراج هذا المؤشر الجديد ضمن مؤشرات الاستقرار المالي في العراق بسبب أهميته، وهو يتألف من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر النمو الاقتصادي العالمي ومؤشر التضخم العالمي.

5- مؤشر الدورة المالية

يشتمل على مؤشر واحد يقيس الفجوة الائتمانية، وهي الفارق بين نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي والاتجاه طويل الأجل لهذه النسبة، باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت (The Hodrick-Prescott filter)*⁽¹⁾.

* هو أداة رياضية تستخدم في الاقتصاد الكلي، وخاصة في نظرية دورة الأعمال الحقيقية، لإزالة المكون الدوري لسلسلة زمنية من البيانات الأولية. يتم استخدامه للحصول على تمثيل منحنى سلس لسلسلة زمنية، وهو أكثر حساسية للتقلبات طويلة James D. Hamilton , WHY YOU SHOULD NEVER USE THE HODRICK-PRESCOTT FILTER , NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH ,2017,p3

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

جدول (11) متغيرات احتساب مؤشر الاستقرار المالي والعلاقة بين هذه المتغيرات ومؤشر الاستقرار المالي

المحور	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغيرات ومؤشر الاستقرار المالي	الوزن الترجيحي	وزن المؤشر الرئيس	
مؤشر القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طردي	7.00%	%51	
		جودة الأصول	اجمالي الديون/الديون غير العاملة	عكسي		3.00%
			صافي الديون غير العاملة بعد طرح قاعدة رأس المال /المخصصات	عكسي		3.00%
			اجمالي الائتمان /الديون غير العاملة النقدي	عكسي		3.00%
			الديون /نسبة التغطية (المخططات فير العاملة)	طردي		3.00%
	السيولة	الالتزامات /نسبه الاصول السائلة السائلة	الالتزامات /نسبه الاصول السائلة	طردي		4.00%
			المطلوب /الموجودات السائلة القصير الاجل	طردي		4.00%
			اجمالي الودائع/الموجودات السائلة	طردي		4.00%
			اجمالي الودائع/الائتمان النقدي	طردي		4.00%
		الربحية	(ROA)نسبة العائد على الاصول	طردي		4.00%
			نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	طردي		4.00%
مؤشر الاقتصاد الكلي	السيولة	اجمالي المصرفات من غير الفوائد / اجمالي الدخل	عكسي	4.00%		
		هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	طردي	4.00%		
		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	عكسي	4.00%		
	مؤشر الاقتصاد الكلي	نسبة عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الاجمالي	عكسي	4.00%		
		نمو سعر التعادل للنفط في العراق	طردي	4.00%		

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

	%4.00	عكسي	معدل التضخم	
	%4.00	عكسي	معدل الصرف السوق السوداء	
	%4.00	عكسي	الدين العام الى النتائج المحلي الاجمالي	
	%4.00	عكسي	مديونية الافراد الى النتائج المحلي الاجمالي	
	%4.00	طردي	نسبة الاحتياطات الاجنبية / الناتج المحلي الاجمالي	
%10	%5.00	طردي	مؤشر سوق العراق للأوراق المالية	مؤشر سوق راس المال
	%5.00	طردي	القيمة السوقية للأسهم / الناتج المحلي الاجمالي	
%4	%2.00	طردي	النمو الاقتصادي العالمي	المؤشر الاقتصادي العالمي
	%2.00	عكسي	التضخم العالمي	
%3	%3.00	عكسي	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي من دون النفط	مؤشر الدورة المالية
%100	%100		المجموع	

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والابحاث تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي، 2022، ص80

الجدول (11) يوضح المتغيرات المستخدمة في تكوين مؤشر الاستقرار المالي وعلاقتها به، إذ تُعطى المتغيرات ذات العلاقة العكسية إشارة سالبة قبل عملية التطبيق. ويُحسب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي كمؤشر مركب وفق خطوات محددة تشمل تحويل بيانات المتغيرات إلى قيم معيارية باستخدام طريقة تجريبية ومعادلة التطبيق.

ثالثاً: منهجية اعداد مؤشر الاستقرار المالي في العراق

1- تحويل بيانات المتغيرات الى قيم معيارية وفق الصيغة التجريبية (Empirical Normalization) بواسطة المعادلة الآتية :

$$d = \frac{x - \text{Min}}{\text{Max} - \text{Min}} \dots (11)$$

اذ أن :

X هي تمثل قيمة المتغير في العام الحالي .

Min تمثل اقل قيمة للمتغير اثناء مدة الاحتساب .

Max تمثل اكبر قيمة للمتغير اثناء مدة الاحتساب .

وبناءً على ذلك يشير المؤشر المالي الذي تتراوح قيمته بين (0 و 1) إلى مستوى المخاطر في الاستقرار المصرفي ، اذ ان القيم أقرب إلى الصفر تعني مخاطر أعلى واستقرار أقل، بينما قيم تقترب من الواحد تدل على انخفاض المخاطر وزيادة في الاستقرار المالي .

2- تحديد الأوزان : يتم تحديد اوزان متباينة للمتغيرات المرتبطة بالمؤشرات في الجدول (11) باستخدام طريقة تقدير الخبراء. وتوجد طرق أخرى لتعيين الأوزان مثل تحليل العناصر الأساسية والتحليل العاملي ، ولكل طريقة ميزاتها وعيوبها ، ولكن استخدام طريقة تقدير الخبراء تعد من افضل الطرق .⁽¹⁾

3- جمع القيم المعيارية الموزونة : يتم جمع القيم المعيارية الموزونة للمتغيرات للحصول على قيم المؤشرات الفرعية

4- حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي : اذ يتم حساب المؤشر التجميعي وفق الصيغة التالية :

(1) البنك المركزي العراقي ، 2022 مصدر سابق ، ص81 ، وللمزيد من الاطلاع انظر : Rabi Mishra, Puneet Verma, and Sanket Bose (2015), Operationalising Financial Inclusion Index as a Policy Lever: Uttar Pradesh (in India)- A Case Study, Journal of Mathematics and Statistical Science, Vol. 1, Issue 4, pp 149-165.

$$FSI = \sum_{j=1}^n \omega_{jBI} \left[\frac{x_{jt} - \min_j}{\max_j - \min_j} \right] + \sum_{j=1}^n \omega_{jEI} \left[\frac{x_{jt} - \min_j}{\max_j - \min_j} \right] + \sum_{j=1}^n \omega_{jCI} \left[\frac{x_{jt} - \min_j}{\max_j - \min_j} \right] + \omega_{jWI} \left[\frac{x_{jt} - \min_j}{\max_j - \min_j} \right] \dots\dots(12)$$

إذ ان :

FSI مؤشر الاستقرار المالي .

ω_i : يمثل الاوزان الترجيحية .

BI : مؤشر القطاع المصرفي .

EI : مؤشر الاقتصاد الكلي .

CI : مؤشر سوق رأس المال .

FI : مؤشر الدورة المالية .

WE : المؤشر الاقتصادي العالمي

t : (الزمن) العام الذي يتم فيه الاحتساب .

وكلما اقتربت قيمة المؤشر FSI من (1) كلما زاد مستوى الاستقرار المالي وانخفضت المخاطر

رابعاً: تحليل المؤشر الكلي للاستقرار المالي في العراق

يمكن قياس مستوى الاستقرار المالي باستخدام المؤشر الكلي للاستقرار المالي، الذي يعتمد بشكل أساسي على مكونات المؤشر الكلي واتجاهاته، إذ لوحظ أن قيم المؤشرات الفرعية الإجمالية للمؤشر الكلي للاستقرار المالي في العراق قد شهدت ارتفاعاً خلال المدة من (2016-2019)، ثم تراجعاً هذه القيم من عام (2020-2021) وأخيراً ارتفعت خلال عام 2022 كما يظهر في الجدول (12)، إذ يعكس الاتجاه العام لدى

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

البنك المركزي العراقي نحو تبني وتعزيز السياسات لتحقيق الاستقرار المالي من خلال تطبيق (*متطلبات بازل III⁽¹⁾)

و(المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بالإضافة الى متطلبات البنك المركزي العراقي الأخرى للقطاع المصرفي في العراق المحلي والأجنبي).⁽²⁾.

جدول (12) المؤشر الكلي للاستقرار المالي والمؤشرات الرئيسية المكونة له في العراق (%)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات المؤشرات
0.397	0.339	0.397	0.536	0.464	0.412	0.410	المؤشر الكلي للاستقرار المالي
0.205	0.168	0.196	0.234	0.193	0.244	0.300	مؤشر القطاع المصرفي
0.109	0.126	0.138	0.267	0.228	0.118	0.080	مؤشر الاقتصاد الكلي
0.069	0.016	0.053	0.000	0.000	0.000	0.000	مؤشر سوق رأس المال
0.014	0.020	0.010	0.005	0.012	0.020	0.000	مؤشر الاقتصاد العالمي
0.000	0.009	0.000	0.030	0.030	0.030	0.030	مؤشر الدورة المالية

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2022 ، دائرة الاحصاء والابحاث تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي ، ، ص83

استجاب البنك المركزي العراقي للتحديات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، والصراع الروسي الأوكراني، وتغيرات القوى العالمية بإجراءات مثل زيادة المبادرات التمويلية لدعم القطاعات الاقتصادية وتخفيف العبء الائتماني بتمديد فترات سداد

(1) انظر البنك المركزي العراقي ، دائرة مراقبة الصيرفة ، قسم مراقبة المصارف التجارية ، العدد 420/2/9 ، سنة 2018

* تطمح هذه الاتفاقية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تعزيز صلابة الانظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الازمة المالية العالمية النقاب عنها، إذ تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل .

(2) رنا صباح كامل ، نبذة عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) لإعداد القوائم المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاستثمارات

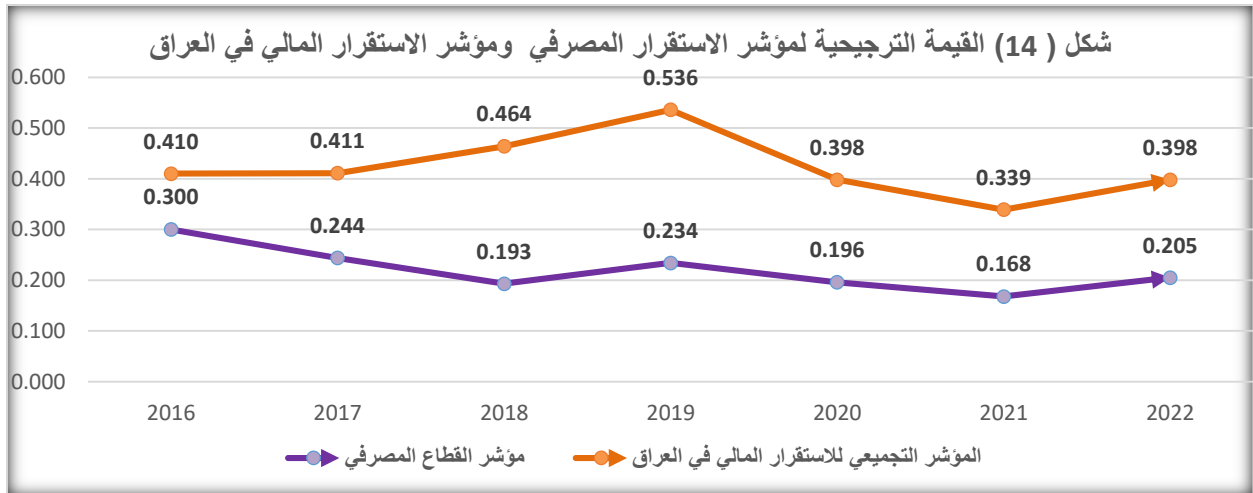
الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

القروض. اذ تضمنت هذه الإجراءات استخدام سياسات احترازية لتعزيز رأس المال والسيولة وفق المعايير الدولية والمحلية، بالإضافة إلى تحسن أسعار النفط خلال 2021-2022. هذه التدابير أثرت إيجاباً على المؤشر الشامل للاستقرار المالي، إذ ارتفع إلى 0.398 في 2022 مقارنة بـ 0.339 في نهاية 2021. كما يُظهر الجدول (12) والشكل (14) يوضح المؤشرات الفرعية للقطاع المصرفي وسوق رأس المال قد ارتفعت إلى 0.205 و0.069 على التوالي، بينما انخفض مؤشر الاقتصاد¹.

ويتكون المؤشر التجميعي للاستقرار المالي من عدة مؤشرات فرعية تؤثر جميعها في المحصلة النهائية على قيمة المؤشر وهي على النحو الآتي:

1- مؤشر القطاع المصرفي (BI) Banking Indicator

ويتكون من أربعة مكونات رئيسية هي: نسبة كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، والربحية. يُحتسب المؤشر بإدخال متغيرات ثانوية تؤثر إيجاباً أو سلباً على الاستقرار المالي في العراق. اذ شهد مؤشر الاستقرار المصرفي تغيرات خلال المدة (2016-2022)، إذ ازدادت قيمته الترجيحية من (0.168) في عام 2021 إلى (0.205) في عام 2022، كما هو موضح في شكل (14)

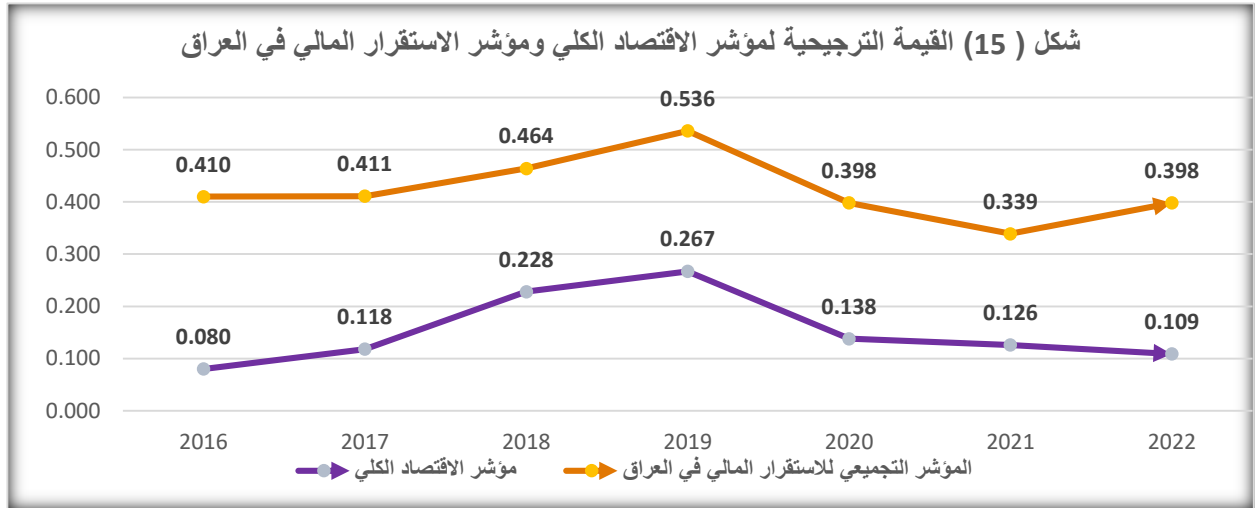


¹ البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، ص 84

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2022 ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، ص85

2- مؤشر الاقتصاد الكلي (EI) Economic indicator

يعبر مؤشر الاقتصاد الكلي عن مجموعة بيانات تشير إلى الحالة الاقتصادية للبلاد، ويستخدم لتقييم الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي. يقيس هذا المؤشر تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار المالي وله تأثير مباشر على مؤشر الاستقرار المالي بوزن ترجيحي يبلغ (0.632)⁽¹⁾.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2022 ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، ص87

يتألف المؤشر من (8) مؤشرات فرعية بعد إضافة أربعة متغيرات جديدة هي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر نقطة التعادل للنفط في العراق، معدل التضخم، سعر صرف السوق السوداء، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي. تأثير كل من معدل نمو الناتج المحلي وسعر التعادل للنفط ونسبة الاحتياطيات طردي على استقرار المالي، بينما تأثير باقي المتغيرات عكسي ، وإذا كانت المحصلة النهائية إيجابية أدى ذلك إلى ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي والعكس صحيح .

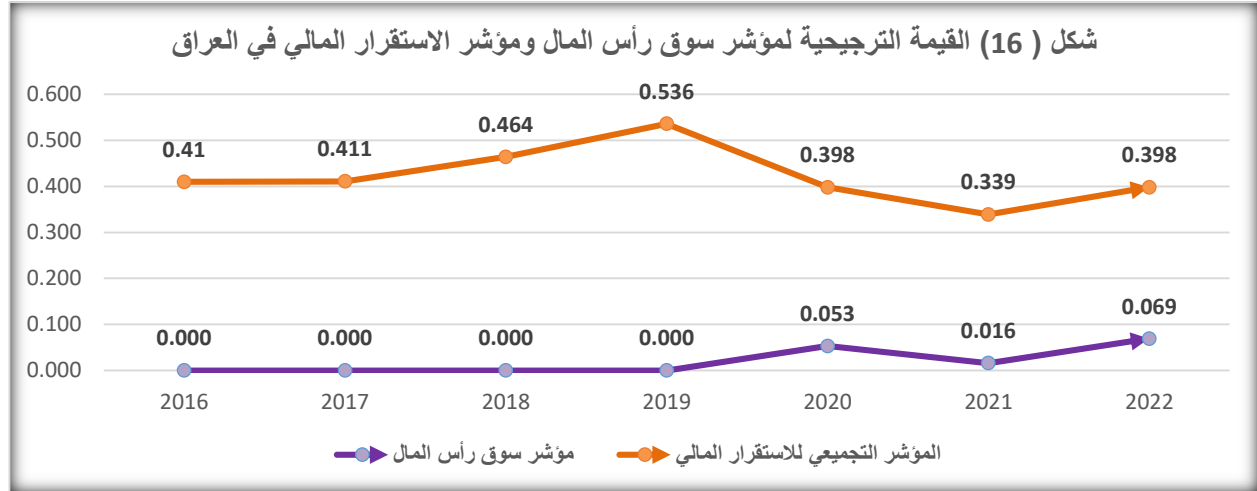
¹ البنك المركزي العراقي ، 2022، مصدر سابق ص86

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

ومن شكل (15) نلاحظ أن المحصلة النهائية لمؤشر الاقتصاد الكلي قد كانت سلبية، إذا انخفضت من (0.126) عام 2021 إلى (0.109) عام 2022 ولكن هذا لم يخفض من أثر المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق أثناء عام 2022 مقارنة بعام 2021.

3- مؤشر سوق رأس المال (CI) Capital market index

يقيس هذا المؤشر تأثير أسواق رأس المال على الاستقرار المالي من خلال مؤشرين: الأول هو مؤشر سوق العراق للأوراق المالية الذي يعكس أداء السوق، والثاني هو نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذه نسبة مهمة في حساب المؤشر التجميعي لتأثيرها على الاستقرار المالي في العراق. يشكل هذان المؤشران وزناً ترجيحياً يبلغ (10%) من إجمالي أوزان المؤشرات المستخدمة في احتساب الاستقرار المالي. وهناك علاقة طردية بين هذه المؤشرات ومؤشر الاستقرار المالي¹، إذ أدى ارتفاع قيمتها الترجيحية من (0.016) في عام 2021 إلى (0.069) في عام 2022 إلى تحسن مؤشر الاستقرار المالي في العراق لعام 2022، كما هو موضح في شكل (16) .

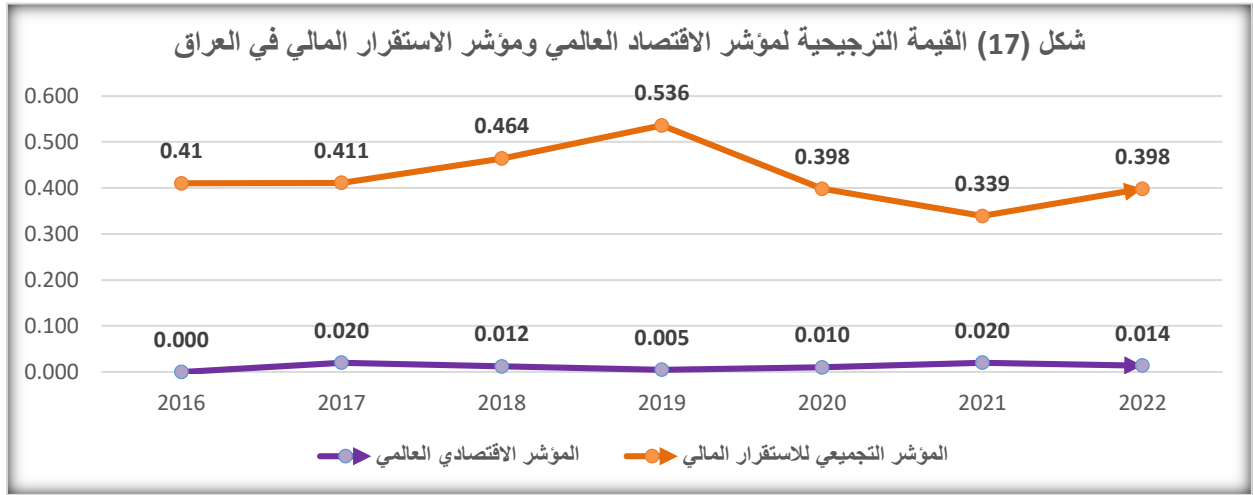


المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2022، دائرة الإحصاء والأبحاث، ص88

(1) البنك المركزي العراقي، 2022، مصدر سابق، ص88

4- المؤشر الاقتصادي العالمي (WE) World economy index

في ظل التطورات العالمية وتأثيرها على الدول، بما في ذلك العراق، تم إضافة مؤشر جديد لأهميته في تقييم الاستقرار المالي العراقي⁽¹⁾. يتألف هذا المؤشر من مؤشر النمو الاقتصادي العالمي ومؤشر التضخم العالمي، بوزن ترجيحي يبلغ (4%) من إجمالي وزن الاستقرار المالي. وقد أظهر الشكل (17) أن قيمة المؤشر انخفضت بشكل طفيف من (0.020) في عام 2021 إلى (0.014) في عام 2022، ولكن هذا التغيير لم يؤثر بشكل كبير على مؤشر الاستقرار المالي .



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2022 ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، ص 89

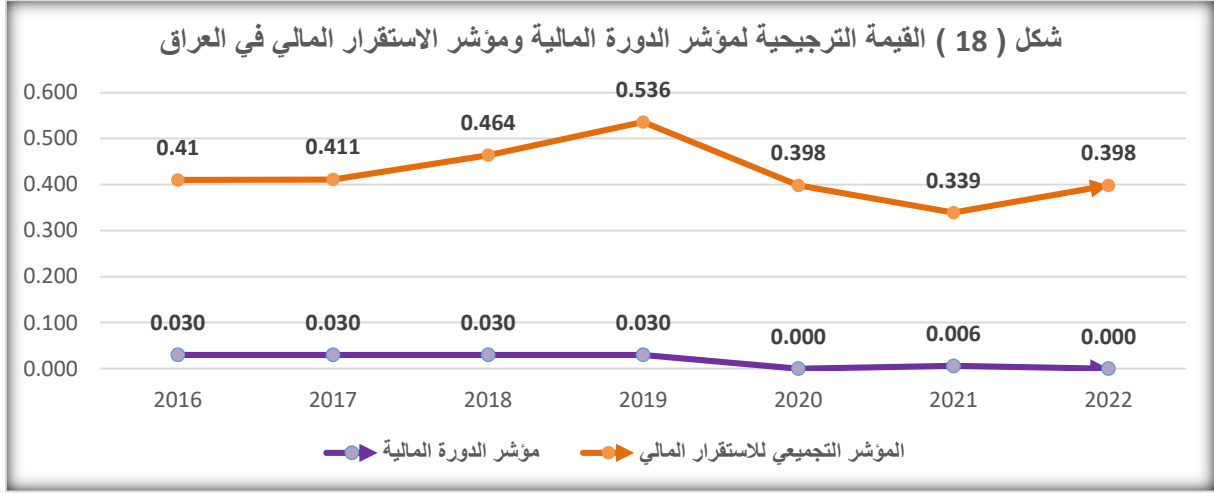
5- مؤشر الدورة المالية (FI) Financial cycle index

يقيس المؤشر الانحرافات في مستوى الائتمان المقدم للقطاع الخاص مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي بدون النفط، موضحاً مراحل التوسع والانكماش للقطاع المالي. تدل الفجوة الإيجابية على تسارع نمو الائتمان للقطاع الخاص، والذي قد لا يتناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشير الفجوة السالبة إلى نمو أقل لأسعار الائتمان مقارنة بالنتائج المحلي. تُظهر الفجوة التوسعية عدم استقرار مالي، وقد انخفضت قيمتها الترجيحية منذ عام 2019 دون تأثير كبير على الاستقرار المالي نظراً لأن وزنها

(1) البنك المركزي العراقي، 2022 ، مصدر سابق ص 88

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

ضمن المؤشر يبلغ (3%) فقط⁽¹⁾. سجلت نسبة فجوة الائتمان في العراق (0.060) خلال (2015-2022)، ما يشير إلى ضعف دور القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة رغم جهود تعزيز الشمول المالي والمبادرات لدعم التنمية والنمو الاقتصادي في العراق، وفي ذات الوقت يظهر انخفاضاً في المخاطر المتحققة من تسارع نمو الائتمان المصرفي في العراق.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2022 ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، ص89

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الاستقرار المالي ومديونية القطاع العائلي في العراق

اولاً : مؤشرات قياس مديونية القطاع العائلي

يعد تحقيق التوازن المثالي في حجم الائتمان للقطاع العائلي عاملاً مهماً لدعم الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام ، لذلك، يُولي البنك المركزي العراقي أهمية كبيرة لقياس مديونية القطاع العائلي، باعتبارها أداة رئيسية لتحديد السياسات النقدية والائتمانية. ويتم تحديد حجم ديون القطاع العائلي بالاستناد إلى مؤشرات عالمية تتسق مع بيانات الديون في العراق، مما يساعد في تشجيع المصارف على زيادة الائتمان لهذا القطاع عند انخفاض مستوى الديون، أو اتخاذ سياسة حذرة في حالة وجود زيادات تستلزم التحفظ .

(1) البنك المركزي العراقي ، 2022 ، المصدر السابق نفسه ص89

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

جدول (13) مؤشرات قياس مديونية القطاع العائلي في العراق (2015-2022) (%)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات المؤشرات
0.017	0.015	0.014	0.009	0.009	0.009	0.010	0.008	نسبة انتمان القطاع العائلي إلى دخل الافراد
9.1	9.8	11.8	11.4	11.6	13.1	15.8	16.6	نسبة انتمان القطاع الخاص إلى (GDP)
6.7	7.4	8.7	5.74	5.79	6.03	6.72	6.71	نسبة انتمان القطاع العائلي إلى (GDP)
42.3	42.0	38.5	35.9	37.7	35.9	35.6	35.6	نسبة انتمان القطاع العائلي إلى اجمالي الائتمان النقدي
73.1	75.1	54.9	50.3	49.7	46.1	42.5	40.6	نسبة انتمان القطاع العائلي إلى اجمالي الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص
146.7	151.4	186.6	203.5	188.4	191.7	179.3	180.8	نسبة انتمان القطاع العائلي إلى ودائع القطاع الخاص

المصدر ، من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي في تقارير الاستقرار المالي لسنة 2020 وسنة 2022.

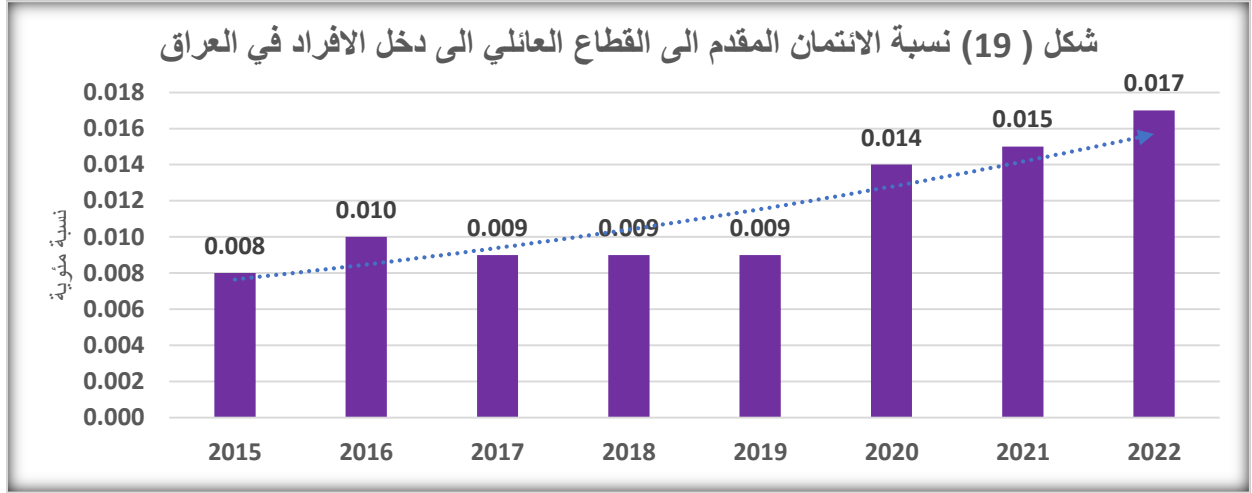
1- نسبة انتمان القطاع العائلي إلى دخل الافراد

تعتبر نسبة انتمان القطاع العائلي إلى دخل الأفراد مؤشرًا حيويًا لقياس حجم الديون المتراكمة للأفراد ومدى استدانتهم مقابل دخلهم الشخصي. يُظهر هذا المؤشر النسبة المئوية للديون التي يحملها الأفراد بالنسبة لدخلهم السنوي، ويعكس مستوى

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

التزاماتهم المالية وقدرتهم على السداد. وارتفاع هذه النسبة قد يشير إلى زيادة في المخاطر المالية وقد يؤدي إلى صعوبات في التسديد وتفاقم الديون⁽¹⁾.

ومن المهم ملاحظة أن النسب المئوية لائتمان القطاع العائلي قد تختلف بحسب خصائص كل اقتصاد .



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13) .

تُحتسب مديونية القطاع العائلي بالاستناد إلى ديونه لدى الجهاز المصرفي، نظرًا لكونه المكون الأساسي للنظام المالي وغياب بيانات أخرى. أما دخل الأفراد فيُحتسب بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، وذلك بضرب متوسط دخل الفرد في عدد السكان والتعويضات السنوية للموظفين. يشار إلى أن هناك نقصًا في بيانات دخول الأفراد خلال 2015-2020، مما يستدعي إجراء مسح شامل لهذه البيانات. يُلاحظ أن القطاع العائلي يعتمد بشكل كبير على التمويل غير الرسمي، وهو صعب القياس⁽²⁾. يُظهر الشكل (6) أن نسبة مديونية القطاع العائلي إلى دخلهم بين عامي 2015 و2022 لم تتجاوز الواحد الصحيح، مما يدل على مستوى منخفض للمديونية رغم ارتفاعها الطفيف مؤخرًا من (0.015%) عام 2021 إلى (0.017%) عام 2022، في حين نجد أن نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي قد ارتفعت إلى (15.2%) للمدة ذاتها وهذا يعكس توجه للسياسة النقدية في تعزيز الدخل المتوفر لدى هذا القطاع بصورة متدرجة بالمقارنة مع التطورات الحاصلة في النشاط الاقتصادي، ولكن في الواقع أن مديونية القطاع العائلي في العراق لا تؤثر كثيرًا على

(1) محسن إبراهيم احمد ، اثر الائتمان الممنوح الى القطاع العائلي على الاستقرار المالي في العراق ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، 2023 ، ص86

(2) البنك المركزي العراقي ، 2020 ، مصدر سابق ص94

استقرار الأوضاع الاقتصادية، كما أنها لا تشكل خطر حقيقي على الاستقرار المالي أو تؤدي إلى حدوث أزمة مالية لو كانت مرتفعة نسبياً وهو مؤشر إيجابي من إذ مخاطر مديونية القطاع العائلي مع ذلك، إلا أنه من المهم متابعة حجم الديون ومديونية هذا القطاع بانتظام للكشف المبكر عن أية تغيرات قد تستدعي اتخاذ تدابير وقائية .

2-نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق

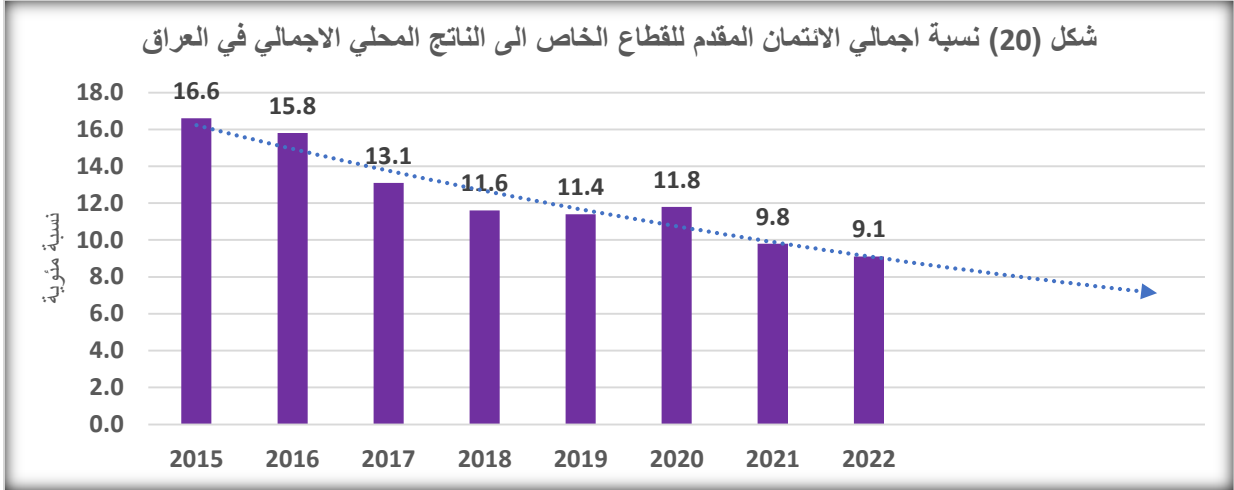
يقيس مؤشر نسبة الائتمان للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حجم التمويل المُقدم للشركات مقارنةً بالاقتصاد الوطني. يُظهر هذا المؤشر مدى استخدام الشركات للائتمان في تمويل عملياتها واستثماراتها بالنسبة لإجمالي الإنتاج الاقتصادي. وتختلف هذه النسبة بين الاقتصادات وتتأثر بعوامل عديدة كالظروف الاقتصادية والمالية والسياسية. وفي بعض الحالات، قد تكون هذه النسبة مرتفعة، ما يعكس اعتماد كبير على التمويل الخارجي، بينما قد تكون منخفضة في حالات أخرى، ما يشير إلى تفضيل التمويل الذاتي⁽¹⁾.

لذا من المهم متابعة هذه النسبة لضمان نمو اقتصادي مستدام ونظام مالي مستقر، إذ أن نسبة مرتفعة قد تزيد من المخاطر المالية وأعباء الديون، في حين أن نسبة منخفضة قد تؤدي إلى ضعف في الاستثمار والنمو. إذ أظهرت الدراسات أن نسبة (80-100%) قد تُحدث تقلبات في الدورة الاقتصادية وتؤثر على الاستقرار المالي⁽²⁾.

كذلك، يُعد الائتمان العائلي جزءاً من هذا الائتمان، ويظهر الشكل (20) بيانات حجم هذا الائتمان في العراق من سنة 2015 إلى سنة 2022، إذ شهد العراق انخفاض تدرجي من (2015 – 2018) بسبب الأوضاع التي سادت العراق في تلك المدة، ومن ثم شهدت هذه النسبة انخفاض طفيف من (9.8%) في 2021 إلى (9.1%) في 2022، ما يُشير إلى استقرار مالي دون مخاطر عالية.

(1) عمار حمد خلف وعقيل محمد رشيد مصدر سابق، ص9

(2) Ratna Sahay and others, Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets, I M F, 2015.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13) .

3- نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق

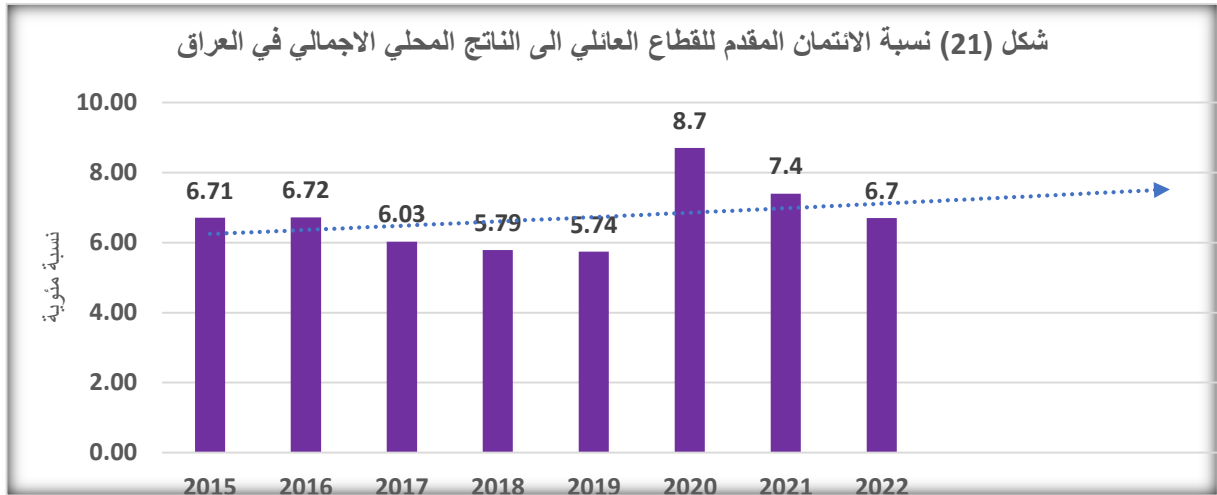
تُعبّر هذه النسبة عن حجم الديون للأفراد مقارنةً بالاقتصاد الوطني. هذا المؤشر يُبين مدى اعتماد الأفراد على التمويل الخارجي ويختلف بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد. إذ ان النسبة المرتفعة تُشير إلى اعتماد كبير على الائتمان وزيادة المخاطر المالية، بينما النسبة المنخفضة تُعبّر عن استقرار مالي واستدامة . لذا لا بد من مراقبة هذه النسبة لتقييم مستوى ديون الأفراد واتخاذ إجراءات لضمان استقرارها. فإذا تجاوزت نسبته (65%) من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية، في حين يكون ضعيفا إذا كانت النسبة أقل من (10%)⁽¹⁾.

والشكل (21) يوضح نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي إلى (GDP) في العراق، يُظهر الشكل بيانات هذه النسبة في العراق من سنة (2015 – 2022) ، إذ أظهرت البيانات ارتفاع هذه النسبة في سنة (2020) (إذ وصلت نسبة المؤشر الى (8.7%) ومن ثم شهدت هذه النسبة انخفاضا في نسبة مديونية القطاع العائلي من (7.4 %) في 2021 وإلى (6.7%) في 2022، مما يُشير إلى استقرار مالي نظراً لزيادة GDP بنسبة أكبر من زيادة الائتمان المقدم للأفراد ، وذلك نتيجة الزيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (27%) وهي أكبر من نسبة الزيادة الحاصلة في الائتمان المقدم للقطاع العائلي والبالغة (15%)، ونجد أن نسبة المؤشر أقل من

(1) تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019، مصدر سابق ، ص150

الفصل الثاني: تحليل العلاقات بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي لبلدان العينة

(10%) مما يؤكد على انخفاض الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي في العراق، ويمكن للمصارف التوسع في منح القروض لهذا القطاع دون التأثير على الاستقرار المالي

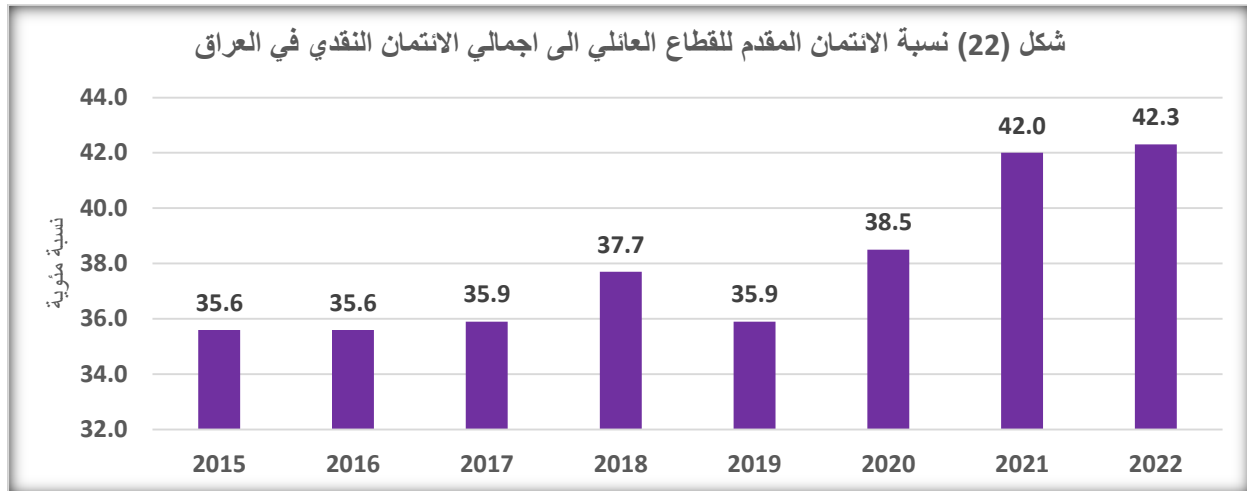


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13) .

4-نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى إجمالي الائتمان النقدي

مؤشر نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى إجمالي الائتمان يُظهر مدى الائتمان المتاح للأسر مقارنةً بإجمالي الائتمان في الاقتصاد. إذ يُساعد هذا المؤشر في تحليل مستوى استدامة الأسر ويختلف بناءً على عدة عوامل مثل السياسات المالية والثقافة الاقتصادية. ويُقاس بحساب نسبة التسهيلات الائتمانية للأسر من إجمالي الائتمان المقدم لكافة القطاعات¹. والشكل (22) يوضح أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى إجمالي الائتمان النقدي في العراق من سنة (2015) الى سنة (2022) ، إذ يوضح ارتفاع هذه النسبة الى (42%) في 2021 وإلى (42.3%) في 2022، مُشيرةً إلى زيادة تدريجية ولكن بمعدلات منخفضة

(1) محسن إبراهيم احمد ، مصدر سابق ، ص91



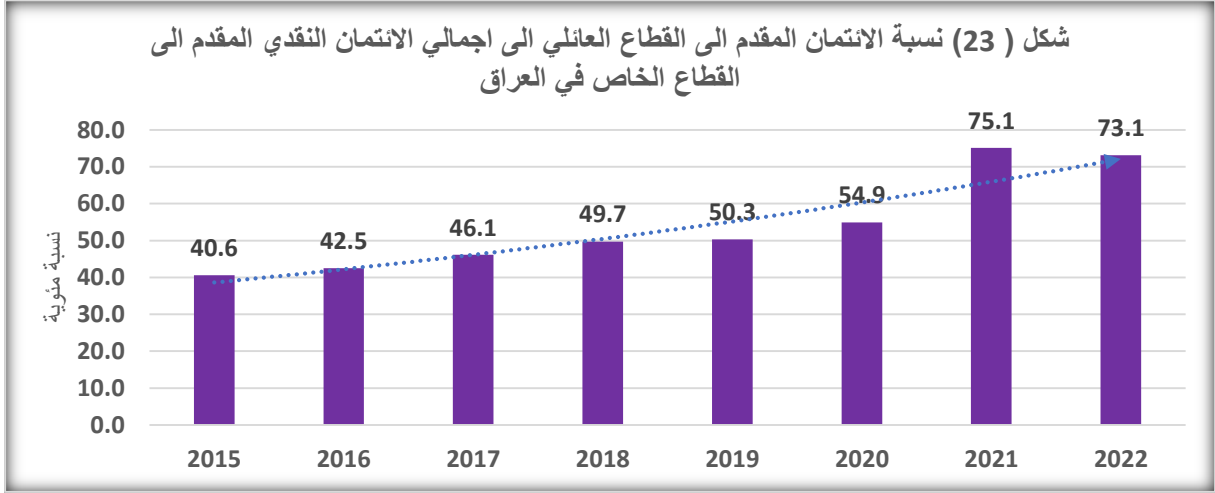
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

5- نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى اجمالي الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص

يمثل الائتمان الممنوح للأسر نسبة كبيرة من إجمالي ائتمان القطاع الخاص، مما يعكس حجم التمويل المتاح للأسر والأفراد مقارنة بإجمالي الائتمان النقدي الممنوح للشركات والمؤسسات التجارية الخاصة. ويعتبر هذا المؤشر مفيداً في تقييم ميزان التمويل بين هذين القطاعين ودراسة تأثيره على النمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي⁽¹⁾.

ويوضح الشكل (23) أن نسبة الائتمان الأسري إلى إجمالي ائتمان القطاع الخاص في هي متزايدة من سنة 2015 الى سنة 2022 على الرغم من انها انخفضت من (75.1%) في عام 2021 إلى (73.1%) في عام 2022. ويعزى هذا الانخفاض إلى النمو الإيجابي في ائتمان القطاع الخاص، والذي تجاوز النمو في إجمالي ائتمان الأسر. وعلى وجه التحديد، شهد ائتمان القطاع الخاص نمواً قدره (18.4%) بينما نما الائتمان الأسري بنسبة (15.2%) فقط خلال المدة من 2021 إلى 2022. ويمكن ربط هذه الزيادة في ائتمان القطاع الخاص بمبادرات البنك المركزي، بما في ذلك مبادرة البنك المركزي التي قدمت 15 مليون دينار للأفراد ذوي الدخل المنخفض، فضلاً عن القروض التي أصدرتها البنوك من مواردها الخاصة.

(1) البنك المركزي العراقي ، 2022 ، مصدر سابق ص75

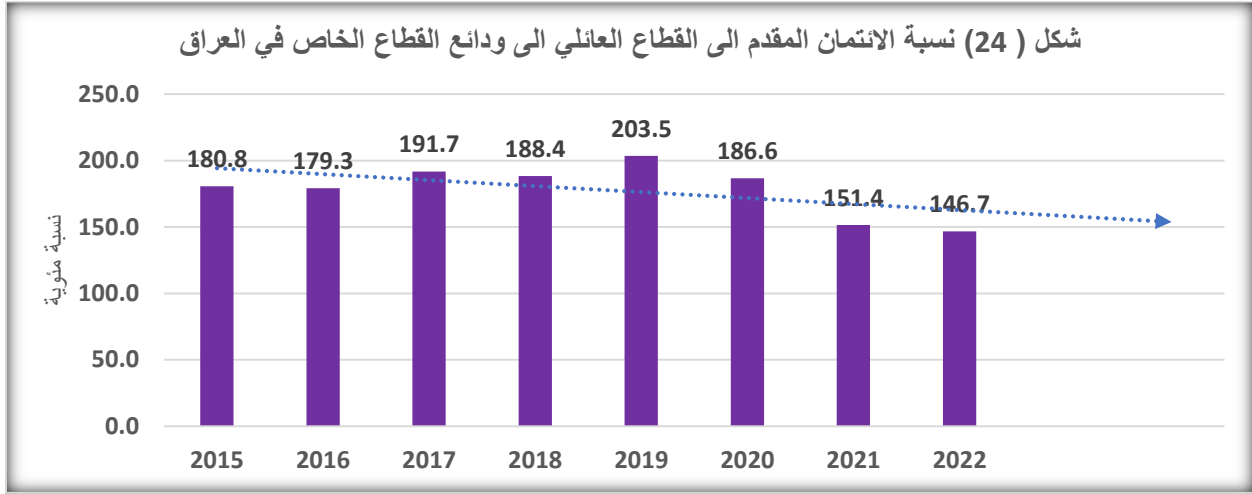


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

6-نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى ودائع القطاع الخاص

يقوم المؤشر الذي يقيس نسبة ائتمان القطاع الأسري إلى ودائع القطاع الخاص بتقييم حجم الائتمان المقدم للأسر والأفراد مقابل حجم ودائع القطاع الخاص. ويدل على درجة اعتماد الأسر على التمويل الخارجي مقارنة بمدخراتها في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يسلط هذا المؤشر الضوء على قدرة البنوك على تغطية ديون الأسر باستخدام ودائع القطاع الخاص فقط¹. يشير الشكل (24) إلى أن نسبة ائتمان الأسر إلى ودائع القطاع الخاص بلغت (51.4%) في عام 2021، ثم انخفضت بعد ذلك إلى (46.7%) بنهاية عام 2022. ويشير ذلك إلى أن الودائع تغطي بشكل كافٍ إجمالي الائتمان الممنوح للأسر، مما يسمح بزيادة في القروض الممنوحة للأسر (الائتمان العائلي)، مع مراعاة الالتزام بشروط وإجراءات و ضمانات محددة تفرضها البنوك لإصدار الائتمان .

(1) محسن إبراهيم احمد ، مصدر سابق ، ص92



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13) .

ثانياً : العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق

تتيح مؤشرات مديونية القطاع العائلي إمكانية تحديد حجم الائتمان المثالي لقطاع الأسر والذي يتناسب مع الوضع الاقتصادي للبلد. ويميل تأثير ديون الأسر على الاستقرار المالي إلى أن يكون إيجابياً على المدى القصير والمتوسط لأن نتائج الائتمان تتجلى في تعزيز الاستهلاك، وتحسين مستويات المعيشة، والكفاءة التعليمية على مستوى الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للفرد أن يخرط في مشروع استثماري يزيد من أرباحه، ويساهم في النمو الاقتصادي الشامل. ومع ذلك، تظهر الآثار السلبية عندما يكون هناك تخلف عن سداد الديون، مما يؤدي إلى قروض متعثرة يمكن أن تسبب عجزاً للمصارف وتؤثر على النظام المالي بأكمله ، ويؤكد هذا بشكل خاص إذا كان هناك الإفراط في توفير الائتمان لقطاع الأسر. ويعزى نمو ائتمان قطاع الأسر إلى الزيادة السكانية ويعتبر إيجابياً لأنه يرتبط مباشرة بالنمو السكاني ويعزز النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، ينبغي للبنوك فرض قيود على منح هذا الائتمان وتجنب التجاوزات، لأن الإفراط في تقديم الائتمان للفرد يمكن أن يؤدي إلى زيادة رأس المال ولكن أيضاً مخاطر أكبر إذا تم توجيهه نحو الاستهلاك. وفي مثل هذه الحالات، ترتفع مدفوعات الفائدة، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة لتقلبات الدخل

وأسعار الفائدة وزيادة مخاطر الإفلاس. وبدلاً من ذلك، إذا استثمر الفرد في قطاع معين والذي يعاني بعد ذلك من خسائر، فقد تحدث ضائقة مالية أو صعوبة في سداد الديون⁽¹⁾.

و في العراق، تمثل مديونية القطاع العائلي حوالي ثلث إجمالي الرصيد الائتماني المقدم للقطاع الخاص. ومع ذلك، بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، فإن نسبته منخفضة للغاية. ويعود هذا المستوى المنخفض من ديون الأسر إلى محدودية الائتمان الذي تقدمه المصارف للقطاع الخاص، الذي يشمل الأفراد والشركات على حد سواء. ولذلك، فيما يتعلق بالاستقرار المالي في العراق، هناك إمكانية لزيادة الائتمان للأسر دون التأثير سلباً على الاستقرار المالي.

(1) عمار حمد خلف وعقيل محمد رشيد ، مصدر سابق ، ص18

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر مديونية القطاع العائلي على بعض مؤشرات الاستقرار
المالي في العراق للمدة (2016-2023)

المبحث الاول: الاطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة وتوصيف النموذج
المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدرة لأثر مديونية القطاع العائلي
على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

تمهيد :

النموذج القياسي هو أداة مهمة لفهم تأثير المتغيرات على بعضها البعض. في دراستنا، اذ تم استخدام البرنامج الإحصائي EViews12 ، وهو من البرامج الشائعة في التحليل الإحصائي. يحتوي هذا الفصل على بحثين: الأول يتناول الجانب النظري للنموذج القياسي (ARDL) ، بينما الثاني يتناول قياس وتحليل العلاقة بين مديونية القطاع العائلي وبعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016 – 2023) بالاعتماد على بيانات ربع سنوية بواقع 32 مشاهدة أي ان المتغيرات المستقلة وهو مديونية القطاع العائلي والتي تمثلها المتغيرات المختارة (مؤشر مديونية القطاع العائلي الى دخل الافراد ، مؤشر مديونية القطاع العائلي الى اجمالي الائتمان النقدي ، مؤشر مديونية القطاع العائلي الى الائتمان المقدم للقطاع الخاص) وتأثيرها على مؤشرات الاستقرار المالي والتي اختير منها (الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل التضخم) بالاعتماد على بيانات ربع سنوية ويركز على تحليل نتائج هذا النموذج. بعد إجراء اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك، يتم عرض وتحليل نتائج النموذج القياسي. ويُعتبر نموذج ARDL مناسباً للتحليل الإحصائي، اذ يتضمن مجموعة من الاختبارات مثل تقدير أهمية المتغيرات، تحديد فترة الإبطاء المثلى، اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة المدى، الاختبارات التشخيصية، اختبارات التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي، واختبارات السكون للمتغيرات. كما يشمل تقدير المعلمات قصيرة المدى، تصحيح الخطأ، والمعلمات طويلة المدى لتحديد تأثير المتغير المستقل (مديونية القطاع العائلي) على المتغير التابع (مؤشرات الاستقرار المالي)

المبحث الأول: الإطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة وتوصيف النموذج

أولاً : مفهوم انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :-

انموذج (ARDL) هو انموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود كمقاربة بديلة للتكامل المشترك إذ يتم استخدامه عند وجود متغير مستقل ومتغير تابع (1).

يُعتبر هذا النموذج حالة متقدمة مقارنةً بالنماذج الأخرى مثل نموذج الانحدار الذاتي (VAR) ونموذج الانحدار الشبه البنوي (VECM). يُستخدم نموذج (ARDL) لحل مشاكل استمرت لفترات طويلة، إذ يمكن أن يكون مفيداً عندما تكون بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول (2).

كما ان نموذج (ARDL) يُعطي تفسيراً للمتغير التابع من خلال القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغير المستقل. ويُطلق على هذه المنهجية أيضاً اختبار الحدود للتكامل المشترك. ويُعد نموذج (ARDL) أحد أساليب النماذج الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استخدامها في المدة الأخيرة، إذ تم تطوير هذا النموذج من قبل محمد هاشمي بيساران وشين عام (1999) وتم تطويره أيضاً من قبل بيساران وآخرين في عام (2001) (3).

إذ يتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed lag model) في نموذج واحد،

(1) فاطمة محمد امين الصمدي ، المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل اثر الامية على الفقر في الجمهورية اليمنية ،مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية ،العدد 20 ،2021،ص165

(2) علي عبد الزهرة حسين وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص 186

(3) Saed Khalil and Michel Dombrecht, The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011, p2

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر مديونية القطاع العائلي على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

وفق هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات التوضيحية (المستقلة) الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر⁽¹⁾ .

وما يميز هذا النموذج انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة متكاملة من الرتبة نفسها، كما يقدم هذا النموذج تحليلاً اقتصادياً للأجل القصير والاجل الطويل وفق انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)⁽²⁾ .

وايضاً يتصف النموذج بملائمته للسلاسل الزمنية الطويلة نسبياً مقارنة بالنماذج الاحصائية الاخرى إذ تكون مخرجات النموذج أكثر دقة وكفاءة مما يجعله أكثر اتساقاً لتحديد العلاقات بين المتغيرات في الاجلين (القصير والطويل) ، ويتم اشتقاق علاقات الاجل القصير من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM Model ، ويسمح النموذج بإدخال عدد أكبر من فترات التباطؤ الزمني حتى يتم الوصول الى الوضع الامثل⁽³⁾ .

ثانياً : خطوات تطبيق انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

1- إختبار جذر الوحدة

هي المرحلة الأولى في التحليل الاحصائي لتحليل السلاسل الزمنية اذ تتطلب فحص استقرارية المتغيرات الداخلة في النموذج، يهدف هذا الفحص إلى معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوياتها أو عند حساب الفروق الأولى لها ويعتبر الاستقرار أمراً أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، إذ إذا لم تكن مستقرة، قد تؤدي إلى نتائج مظلمة، ويُستخدم اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لفحص استقرارية السلاسل الزمنية. اذ يُستخدم هذا الاختبار في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم

(1) -ناظم عبدالله عبد المحمدي ، ماجد جاسم محمد ، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمدة 1990-2015 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 9 ، العدد 17 ، 2017 ، ص 150

(2) R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014, p 107

(3) Narayan , s. Estimiteing Income and Price Elasticities of imports for Fiji in Aco integration Framework , Econmic research journal vol.22,2005,pp45

الأخطاء. ومن الشروط الأساسية لتطبيق نموذج ARDL هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة، سواء عند المستوى (I0) أو عند الفرق الأول (I1)، أو حتى خليطاً بينهما⁽¹⁾.

2- تقدير انموذج ARDL وتحديد رتبة الانموذج حسب معيار Akaike لفترات الابطاء

وفق هذا الاختبار يتم تحديد فترات الابطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي وتوجد عدة معايير يمكن استخدامها وأهمها معيار معلومات اكاكي (Akaike) المستخدم في هذا البحث ، ويمكن تعريف فترة الابطاء المثلى بأنها تلك التي يتحقق عندها ادنى قيمة للمعيار عند إجراء هذا الاختبار⁽²⁾.

3- اختبار الحدود (العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات) .

ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، إذ يتم الاختبار بواسطة قيم (F) من خلال اختبار (Wald Test)، إذ يتم اختبار العلاقات طويلة الأجل وفق فرضيتين (العدم والبديلة) ، إذا تم قبول الفرض الصفري نظرية عدم أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمستقلة، أي رفض فرضية عدم وقبول الفرض البديل والذي يعني إن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ويتم في هذا الاختبار الاعتماد على مقارنة قيم (F) المحتسبة بالقيمة الحرجة، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من الحد الاعلى في الاختبار هذا يعني رفض فرضية عدم وقبول الفرض البديل⁽³⁾.

4- الاختبارات التشخيصية

(1) Paresh Kumar Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04, P11

(2) عثمان النجار ، منذر العواد ، استخدام نماذج (Var) في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج وجمالي تكوين الرأس المالي في سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 28، العدد2، سوريا 2012 ، ص128

(3) طارق محمد شيخي، الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، 2012، ص276.

بعد تقدير معالم النموذج في الأجل القصير والطويل يأتي الاختبار التشخيصي من اجل التأكد من جودة النموذج المقدر قبل الأخذ بنتائجه وتنقسم الاختبارات التشخيصية الى عدة اختبارات منها (1) :

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

ويعرف باختبار لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي، وهو يختبر فرضية العدم (H_0) من خلال وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج، ويعتمد على قيم (F -statistic) و (Chi-Square) فإذا كانت غير معنوية عند مستوى 5% هذا يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات .

ب- اختبار عدم ثبات التباين و التجانس

من اجل لتأكد من ثبات الحد العشوائي يتم إجراء اختبار عدم ثبات التباين والتجانس بالإضافة للتأكد من إن النماذج الداخلة في الاختبار لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين أو التجانس، ويتم إجراء اختبار عدم ثبات التباين والتجانس من اجل التأكد من ثبات الحد العشوائي وكذلك للتأكد من إن النماذج الداخلة في هذا الاختبار لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين او التجانس بالاعتماد على (F) المحتسبة و (Chi-Square)

5- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية يمكن معرفة ان متغيرات البحث الداخلة في الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ، وذلك بالاعتماد على معامل الالتواء وقيم جاركو – بيررا (Jargo- Bera) لتحديد شكل توزيع البيانات ، إذا كانت قيمة (Jargo- Bera) معنوية أي اصغر او مساوية لـ (5%) فإن الانموذج

(1) رضا البدوي : العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال المدة(1971-2020) باستخدام انموذج (ARDL) ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية –المعهد العربي للتخطيط - مصر، مجلد 25، العدد 1 ، 2023، ص 104

المقدر لا يتبع التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية ، وإذا كانت قيمة (Jargo- Bera) غير معنوية أي أكبر من (5%) فإن الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية (1) .

6- اختبار الاستقرار الهيكلي للمتغيرات الداخلة في الانموذج:

وفق هذا الاختبار يتم التعرف على الاستقرار الهيكلي للمتغيرات الداخلة في النموذج والذي يفسر سلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي ، ويظهر الاختبار بشكل منحني لأخطاء النموذج المقدر داخل مجال خطي (5%) بهدف اختبار فرضية العدم (H_0) والذي يدل على إن معاملات النموذج غير مستقرة مقابل الفرضية البديلة (H_1) والذي يدل على استقرار المعلمات الداخلة في النموذج مع امكانية تقدير معاملات النموذج على طول المدة الزمنية دون الحاجة لتجزئتها ، ويتكون نموذج الاستقرار الهيكلي من اختبارين وهما :

أ- اختبار معنوية المعالم المقدر

ب- تراكم مربعات البواقي

7- اختبار الاداء التنبؤي للانموذج

يعد اختبار الاداء التنبؤي من اهم الاختبارات والتي تتحدد من خلال قاعدة تايل (Theil inequality coefficient) إذ تعد احصائيات (U) الخاصة ب (Theil) معيارا هاماً لقياس قدرة النموذج على التنبؤ ، إذ تشير القيم الاقرب الى الصفر الى قدرة افضل للانموذج للتنبؤ ، أما إذا كانت صفر فهي قدرة مثالية للتنبؤ ، أما اذا كانت القيم مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني إن المتغير التابع سيكون ثابت عبر الزمن ، واذا كانت القيم اكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني انخفاض قدرة الانموذج على التنبؤ ، فضلا عن معيار نسبة مصادر الخطأ والتي تتكون من ثلاث نسب وهي نسبة التحيز (Biass Proportion) قريبة من الصفر و نسبة التباين (Varance)

(1) عثمان النقار، منذر العواد، مصدر سابق، ص128

(Proportio) قريبة من الصفر ونسبة التغاير (Covariance Proportion) قريبة من الواحد الصحيح⁽¹⁾.

8- اختبار تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل :

يعد هذا الاختبار المرحلة الاخيرة في تحليل اختبارات (ARDL) وتقدير معلمة تصحيح الخطأ (Restricted ECM) في الاجل القصير أو تذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى الطويل، إذ إن هذا الاختبار يؤمن الربط الديناميكي بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل لمتغيرات النموذج اثناء عملية التعديل للوصول الى التوازن طويل الاجل ، ويتكون من اختبارين هما⁽²⁾:

أ- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ ب- تقدير معالم الاجل الطويل

ثالثا : مميزات نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (3) ARDL⁽⁴⁾

- 1- وفقا لنموذج (ARDL) فإنه يتم تقدير الاجلين (القصير والطويل) في نفس الوقت ، فضلا عن امكانية التعامل مع المتغيرات المستقلة في النموذج بفترات الابطاء المختلفة .
- 2- وفقا لنموذج (ARDL) فإن السلاسل الزمنية الكبيرة نسبيا تكون نتائجها دقيقة ، فضلا عن تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وهذا ما يعبر عن بساطة هذا النموذج
- 3- يمكن التمييز بين المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات في المستوى والفرق بغض النظر فيما اذا كانت المتغيرات في المستوى (I_0) أو (I_1) .
- 4- وفقا لنموذج (ARDL) يتم التغلب على المشاكل المرتبطة بحذف المتغيرات ومشاكل الارتباط الذاتي ، مما يؤدي الى دقة المقدرات الناتجة بكفاءة وعدم التحيز.

(1) - رضا البدوي ، مصدر سابق ، ص 114

(2) جهرة شناق، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية - جامعة سطيف، الجزائر، المجلد، العدد 1، 2020، ص404

(3) رغد اسامة جار الله و مروان عبد الملك دنون، قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL للفترة (-1960 2010)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد، 35، ملحق العدد، 114 ص39.

(4) - مجدي الشوربجي ، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا - مصر ، المجلد (5) ، العدد 6 ، 2009 ، ص 156

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر مديونية القطاع العائلي على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

- 5- إن نموذج (ARDL) يأخذ عددا كافي من فترات التخلف الزمني وذلك للحصول على افضل مجموعة من البيانات⁽¹⁾.
- 6- يتميز نموذج (ARDL) بأنه يقدم افضل النتائج لمعاملات الاجل الطويل ، وإن اختباره التشخيصية يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير .
- 7- من خلال نموذج (ARDL) نستطيع تحديد العلاقة التكاملية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة ، إضافة الى إن المعلمات المقدره في الاجلين الطويل والقصير تكون أكثر اتساقا من تلك المقدره بنماذج اخرى لاختبار التكامل المشترك⁽²⁾.

رابعاً : توصيف النموذج :- Specification of model

تم اعتماد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية للمدة (2016 – 2023) على أساس ربع سنوي وبواقع 32 مشاهدة والتي يمكن توصيفها بالاتي :

1- المتغير المستقل : والذي تمثله المتغيرات التالية

أ- مديونية القطاع العائلي الى دخل الافراد (PI) ب- مديونية القطاع العائلي الى اجمالي الائتمان النقدي (BT) ج- مديونية القطاع العائلي الى اجمالي الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص (PS)

2- المتغيرات التابعة ويمثلها المتغيرين :

أ- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ب – معدل التضخم (inf)

وعليه سنقوم بتقدير اثر مديونية القطاع العائلي على بعض مؤشرات الاستقرار المالي من خلال نموذجين

(1) زهرة هادي محمود وأكد سعدون بشار، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للمدة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة زراعة الرافدين، جامعة بغداد، المجلد 40، العدد4، 2012، ص.49
(2) - غزازي محمد ، دور اقتصاد المعرفة في دعم نمو قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال المدة1990-2021 – دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ، مجلة الأبداع – الجزائر ، المجلد 13 ، العدد 1 ، 2023 ، ص267

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر مديونية القطاع العائلي على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق
للمدة (2016-2023)

النموذج الأول: قياس اثر مديونية القطاع العائلي (PI , BT , PS) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

$$GDP = f (PI , BT , PS).....(13)$$

النموذج الثاني: قياس اثر مديونية القطاع العائلي (PI , BT , PS) على معدل التضخم (INF)

$$INF = f (PI , BT , PS).....(14)$$

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدرة العلاقة بين مديونية القطاع العائلي و مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

المبحث الثاني: قياس وتحليل النماذج القياسية المقدرة لأثر مديونية القطاع العائلي وعلى

مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

أولاً: اختبار استقرارية المتغيرات (جذر الوحدة)

جدول (14) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At Level						
		GDP	INF	PI	BT	PS
With Constant	t-Statistic	-1.9513	-1.1577	1.1309	2.7890	2.2905
	Prob.	0.3057	0.6796	0.9969	1.0000	0.9999
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1838	-1.9688	-1.4027	-1.2184	-2.0098
	Prob.	0.4815	0.5948	0.8402	0.8883	0.5690
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4021	-0.5833	3.5409	1.8012	1.7220
	Prob.	0.7936	0.4565	0.9997	0.9797	0.9762
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(GDP)	d(INF)	d(PI)	d(BT)	d(PS)
With Constant	t-Statistic	-5.4976	-4.8382	-4.6416	-1.2930	-1.8434
	Prob.	0.0001	0.0005	0.0009	0.6172	0.3523
		***	***	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5712	-4.7647	-5.0262	-4.4642	-3.6483
	Prob.	0.0004	0.0033	0.0018	0.0075	0.0466
		***	***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3852	-4.9008	-3.7520	-0.6311	-0.8019
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0005	0.4354	0.3588
		***	***	***	n0	n0
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدره العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

بعد اجراء اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة اتضح عدم استقرار جميع المتغيرات (GDP و INF و PI و BT و PS) عند المستوى في حالة وجود قاطع او قاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام .

وبعد اخذ الفروق الأولى للمتغيرات اتضح استقرار المتغيرات (GDP و INF و PI) عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع وكذلك عند وجود قاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام ، عند مستوى معنوية 1% ، كما نلاحظ استقرار المتغير (BT) عند الفرق الاول في حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% كما نلاحظ أيضا استقرار المتغير (PS) في حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% . وعليه فان المنهجية القياسية المعتمدة هي ARDL ، وتعد جميع المتغيرات مستقرة فنرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)

ثانياً: تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

أي ان :

$$GDP = f (PI, BT, PS).....(1)$$

1- تقدير نموذج ARDL لدالة الناتج :-

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدره العلاقة بين مديونية القطاع العائلي و مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

جدول (15) تقدير نموذج ARDL لدالة الناتج (GDP)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.162608	0.204511	0.795109	0.4420
GDP(-2)	-0.097166	0.203053	-0.478524	0.6409
GDP(-3)	-0.062993	0.203239	-0.309943	0.7619
GDP(-4)	0.886540	0.243710	3.637679	0.0034
PI	-23.15197	6.789185	-3.410125	0.0052
BT	45.82203	76.66665	0.597679	0.5612
BT(-1)	-19.27292	122.8792	-0.156844	0.8780
BT(-2)	35.19955	122.3171	0.287773	0.7784
BT(-3)	-21.01278	119.3087	-0.176121	0.8631
BT(-4)	148.2786	68.27771	2.171698	0.0506
PS	-29.82663	42.55208	-0.700944	0.4967
PS(-1)	-3.013419	65.86477	-0.045752	0.9643
PS(-2)	-23.55158	66.54280	-0.353931	0.7295
PS(-3)	148.2691	68.93688	2.150795	0.0526
PS(-4)	-226.9069	55.94376	-4.055982	0.0016
C	4.29E+08	1.65E+08	2.608499	0.0229
R-squared	0.937351	Mean dependent var		2.90E+08
Adjusted R-squared	0.859040	S.D. dependent var		64798648
S.E. of regression	24328447	Akaike info criterion		37.14775
Sum squared resid	7.10E+15	Schwarz criterion		37.90901
Log likelihood	-504.0685	Hannan-Quinn criter.		37.38047
F-statistic	11.96955	Durbin-Watson stat		1.499424
Prob(F-statistic)	0.000054			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

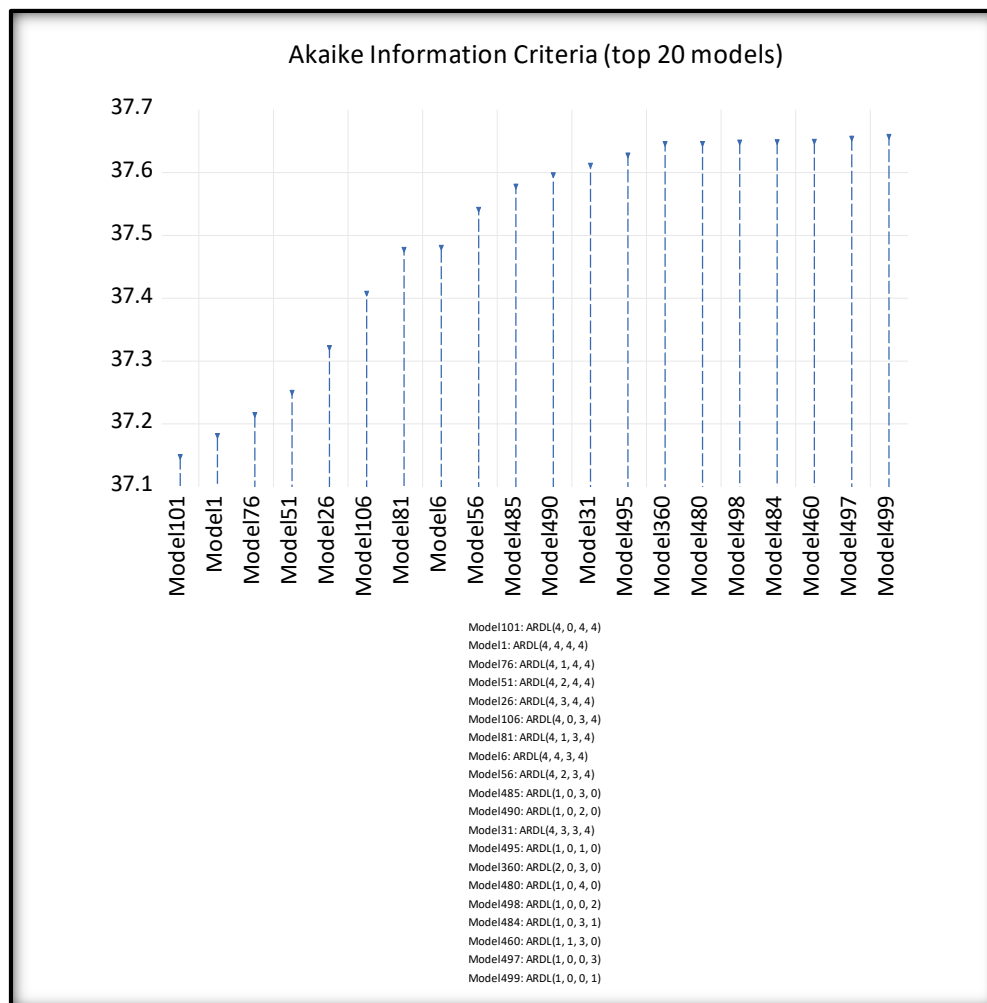
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

يتضح من الجدول (15) ان قيمة (R-squared) (93.7%) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (0.93) من التغير الحاصل في المتغير التابع (GDP) والباقي يعود لمتغيرات غير داخلية في النموذج، او المتغير العشوائي، كما يتضح ان قيمة (R-squared) المصححة (6.3%)، وان قيمة F المحتسبة (11.96) وهي معنوية عند مستوى 1%، اذ يدل هذا على معنوية النموذج المقدر .

2- تحديد فترات الابطاء المثلى : Optimal-Lag

يتم وفق هذا الاختبار اختيار فترة الابطاء المثلى عند اقل قيمة لمعيار (Akaike)، اذ نلاحظ من خلال الشكل البياني (25) ان فترات الابطاء المثلى لجميع المتغيرات هي (4,0,4,4) من خلال الاعتماد على معيار (Akaike)، ومن خلال النتائج الموضحة في الشكل التالي :

شكل (25) تحديد فترات الابطاء المثلى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

3- اختبار الحدود (التكامل المشترك)

من اجل معرفة احتمالية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات تم اعتماد اختبار الحدود، اذ يتضح من الجدول (16) ان قيمة F المحتسبة (9.057) هي اكبر من جميع الحدود للقيم الحرجة العليا الحد الأعلى البالغ (3.67) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

جدول (16) اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	9.057445	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

4- الاختبارات التشخيصية :

أ-اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي : (LM-test)

وفق اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي يمكن اختبار فرضية العدم (H0) اذ يفترض عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي مقابل الفرضية البديلة (H1) التي تقترض وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، يتضح من الجدول (17) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدره العلاقة بين مديونية القطاع العائلي و مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

(statistic) و (Chi-Square)، (0.5255) و (0.1844) على الترتيب، وهما أكبر من مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي .

جدول (17) اختبار التسلسلي بين البواقي للنتائج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.686701	Prob. F(2,10)	0.5255
Obs*R-squared	3.381156	Prob. Chi-Square(2)	0.1844

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ب_ اختبار عدم ثبات او تجانس التباين

يتضح من الجدول (18) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) (0.9312)، والقيمة الاحتمالية (Chi-Square) (0.8218)، أي غير معنويتان عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين أو عدم تجانس التباين ، فنقبل فرضية العدم (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1)

جدول (18) اختبار عدم ثبات تباين أو تجانس التباين للنتائج المحلي الإجمالي

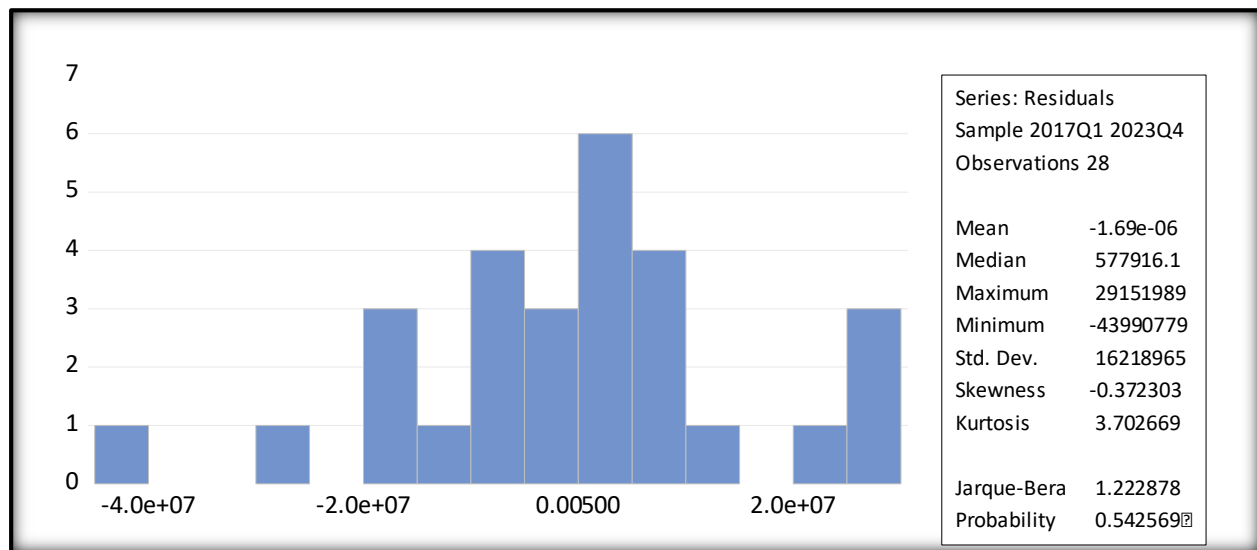
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.442176	Prob. F(15,12)	0.9312
Obs*R-squared	9.967127	Prob. Chi-Square(15)	0.8218
Scaled explained SS	2.473883	Prob. Chi-Square(15)	0.9999

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

5- اختبار التوزيع الطبيعي :-

يتضح من الشكل البياني (30) ان القيمة الاحتمالية لمعامل جاركو بيررا بلغت (0.54) وهي غير معنوية عند مستوى 5% ، وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

شكل (26) اختبار التوزيع الطبيعي (جاركو بيررا)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

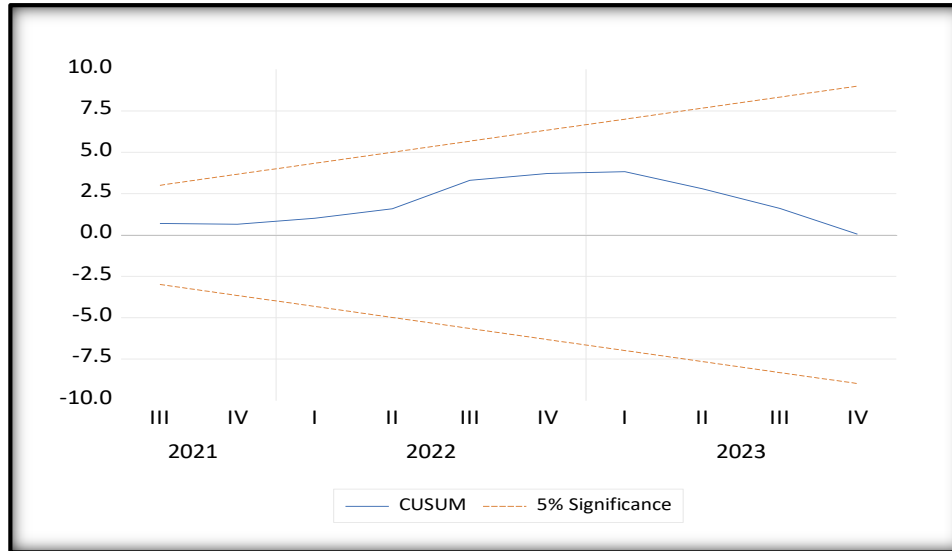
6- اختبار الاستقرار الهيكلية

يستخدم هذا الاختبار لبيان مدى الاستقرار الهيكلية للنموذج المقدر ويتكون من اختبارين اذ يوضح الاختبار الأول اختبار معنوية المعالم المقدرّة و يوضح الاختبار الثاني اختبار استقراريه المتغيرات الداخلة في النموذج

أ - اختبار Cusum Test :-

يتضح من خلال الشكل (27) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود او حدي القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدرّة مستقرة عند مستوى 5% .

شكل (27) اختبار معنوية المعالم المقدرة

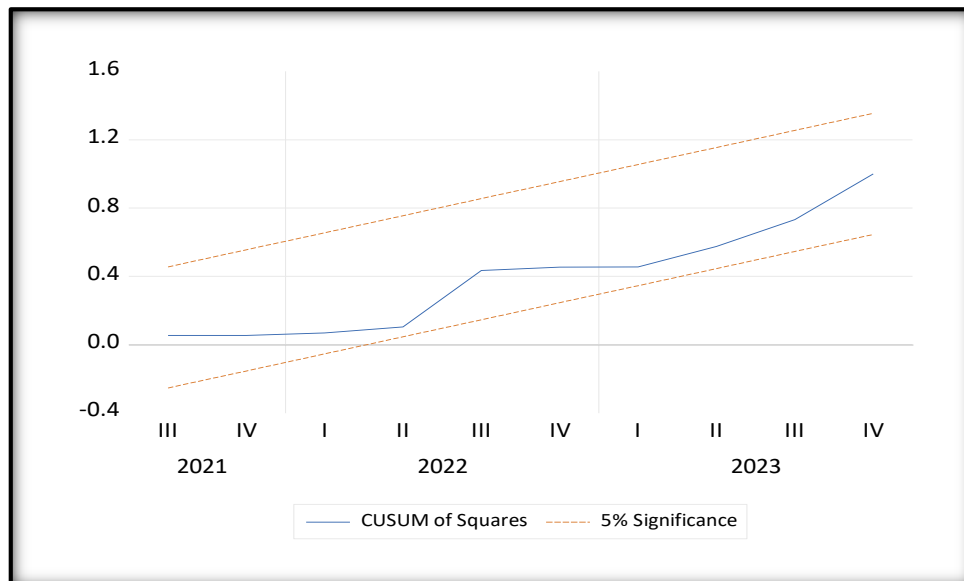


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ب - اختبار cusum of Squares Test

يتضح من الشكل البياني (32) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل او ضمن حدي عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5% .

شكل (28) تراكم مربعات البواقي



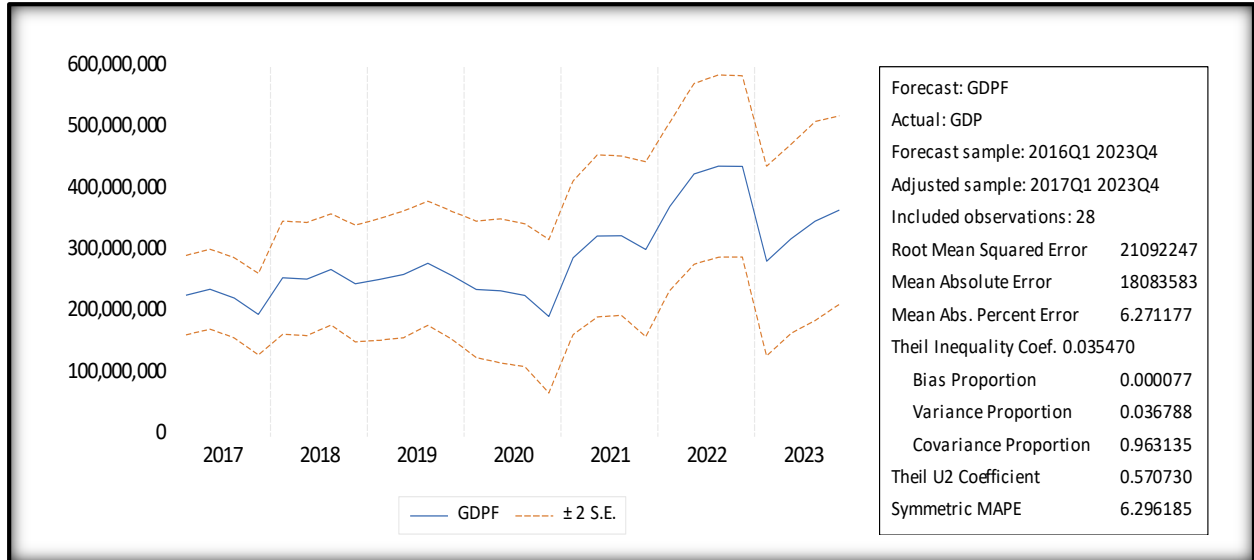
الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقطرة العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

7- اختبار الأداء التنبؤي للنموذج

يتضح من الشكل البياني (33) ان قيم معامل (Theil Inequality coef) (0.035) وهي قريبة من الصفر كما يتضح ان نسبة التحيز (0.000077) وهي قريبة عن الصفر ونسبة التباين (0.036) وهي أيضا قريبة من الصفر ونسبة التباين (0.96) قريبة من الواحد الصحيح . وهذا يعني ان النموذج المقدر يمكن استخدامه لأغراض التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات اللازمة للسياسات الاقتصادية .

شكل (29) اختبار الأداء التنبؤي للنموذج



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

8- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

أ-تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:-

يتضح من الجدول (19) ان المتغير (BT) لفترة زمنية سابقة ولثلاث فترات سابقة له اثر معنوي عند مستوى (5 %) لكنه سالب في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يعني ان الائتمان الموجه للقطاع العائلي لا يساهم في تعزيز الناتج في الاجل

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدره العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

القصير بل ان تأثيره يكون سلبي لانه يمكن ان يكن موجه الى قطاعات هامشية لا تؤثر في الناتج .

في حين يظهر ان المتغير (PS) لفترة سابقة او فترتين وثلاث فترات سابقة على التوالي له اثر معنوي موجب عند مستوى (5% ، 5% ، 1%) على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يعني ان الائتمان الموجه الى القطاع الخاص يساهم في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير .

و يتضح من الجدول (19) ان CointEq(-1) معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى (1%) وسالبة وهي اقل من العدد الواحد المطلق ، وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جداً. وهذا يعود الى طبيعة العلاقة بين القطاع المالي والناتج المحلي الإجمالي في العراق في ظل الاختلالات الهيكلية وعدم تكامل الاسواق

جدول (19) تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للناتج المحلي الاجمالي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.726381	0.150166	-4.837187	0.0004
D(GDP(-2))	-0.823547	0.156503	-5.262187	0.0002
D(GDP(-3))	-0.886540	0.160997	-5.506559	0.0001
D(BT)	45.82203	44.95245	1.019345	0.3282
D(BT(-1))	-162.4654	64.42717	-2.521690	0.0268
D(BT(-2))	-127.2658	63.10281	-2.016801	0.0667
D(BT(-3))	-148.2786	51.81833	-2.861508	0.0143
D(PS)	-29.82663	25.63053	-1.163715	0.2672
D(PS(-1))	102.1893	35.60902	2.869760	0.0141
D(PS(-2))	78.63776	34.60452	2.272471	0.0422
D(PS(-3))	226.9069	35.99360	6.304090	0.0000
CointEq(-1)*	-0.111010	0.014286	-7.770648	0.0000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدرة العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

ب - تقدير معالم الاجل الطويل

من خلال الجدول (20) يتضح ان المتغير (PI) ليس له اثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل وذلك لان الناتج المحلي في العراق يكون اعتماده الأول على النفط ، وبذلك فأن دخل الافراد يعتمد على ناتج النفط .

كما يتضح ان (BT) ليس له اثر معنوي على الناتج في الاجل الطويل وذلك لان الائتمان الموجه للقطاع العائلي غالباً ما يستثمر في مجالات هامشية ليس لها اثر في الناتج في الاجل الطويل .

كما يتضح ان المتغير (PS) ليس له اثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل وذلك لان الائتمان الموجه للقطاع الخاص قد يتركز في مجالات ليس لها اثر في الناتج . وهذا يدل على عدم وجود علاقة معنوية في الاجل الطويل بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وذلك يعني ان التغيرات في الناتج على المدى الطويل لا تفسرها التغيرات في مديونية القطاع العائلي ، وهذا يتوافق مع طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يتصف بمحدودية تأثير التغيرات في مديونية القطاع العائلي على الناتج المحلي الإجمالي وارتباط الأخير بمتغيرات هيكلية أخرى مثل تغيرات أسعار النفط .

جدول (20) تقدير معالم الأجل الطويل للناتج المحلي الاجمالي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PI	-208.5568	490.6742	-0.425041	0.6783
BT	1702.674	3950.712	0.430979	0.6741
PS	-1216.368	2868.399	-0.424058	0.6790
C	3.87E+09	9.36E+09	0.413063	0.6868
EC = GDP - (-208.5568*PI + 1702.6742*BT -1216.3675*PS + 3865616923.9196)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

أي ان :

$$INF = f (PI ,BT , PS).....(14)$$

1- تقدير نموذج ARDL لمعدل التضخم INF

يتضح من الجدول (21) ان قيمة (R-squared) (98.5%) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (98.5%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (INF) والباقي (1.5%) يعود لمتغيرات أخرى غير داخلية في النموذج، كما يتضح ان قيمة (R-squared) المصححة (0.95)، وإن قيمة F المحتسبة (28.14) وهي معنوية عند مستوى 1%.

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدرة العلاقة بين مديونية القطاع العائلي و مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

جدول (21) تقدير نموذج (ARDL) لمعدل التضخم

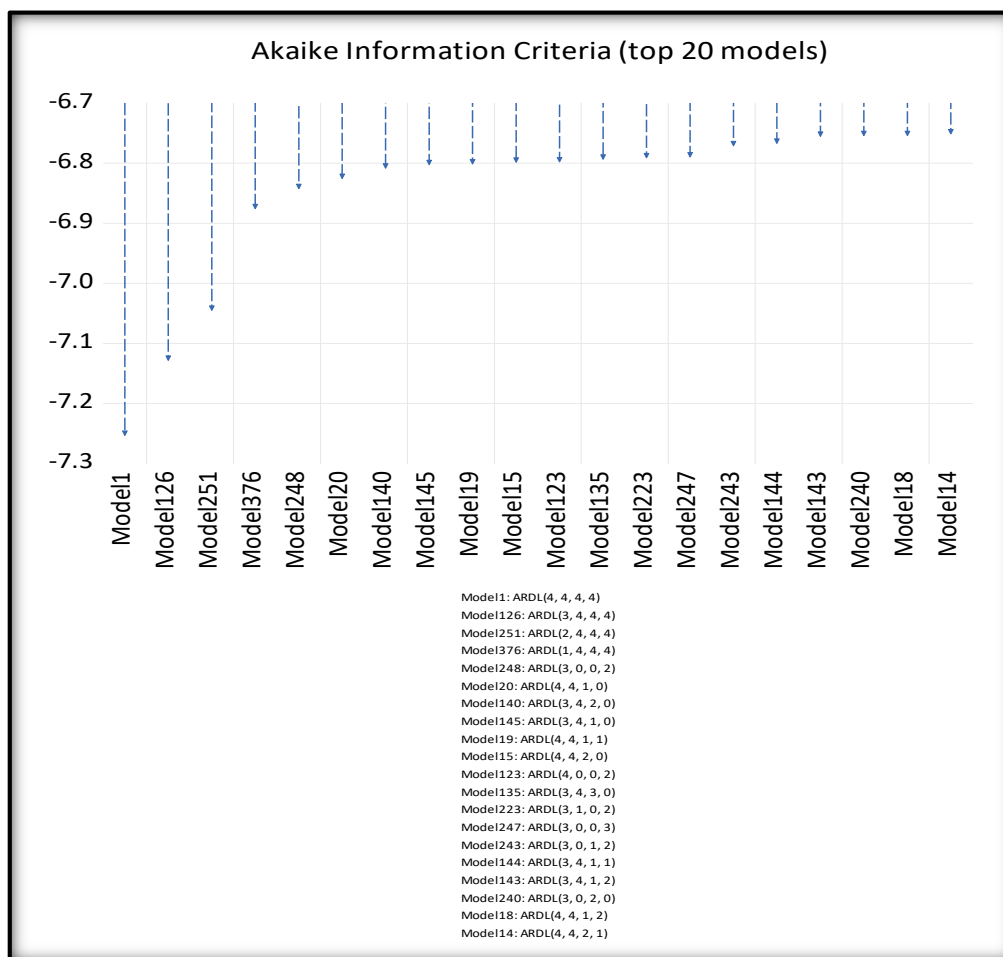
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	1.091206	0.319059	3.420072	0.0091
INF(-2)	-0.038084	0.380298	-0.100143	0.9227
INF(-3)	-0.540334	0.303378	-1.781055	0.1128
INF(-4)	0.400588	0.304197	1.316868	0.2244
PI	1.59E-09	1.97E-09	0.808407	0.4422
PI(-1)	2.25E-09	2.30E-09	0.980804	0.3554
PI(-2)	-6.94E-10	2.65E-09	-0.262548	0.7995
PI(-3)	1.55E-09	2.50E-09	0.620716	0.5521
PI(-4)	-5.24E-09	1.85E-09	-2.830288	0.0221
BT	6.29E-10	2.07E-08	0.030379	0.9765
BT(-1)	3.39E-09	3.54E-08	0.095651	0.9262
BT(-2)	9.52E-09	3.47E-08	0.274805	0.7904
BT(-3)	5.67E-08	3.46E-08	1.636152	0.1404
BT(-4)	-7.76E-08	2.48E-08	-3.126361	0.0141
PS	-1.20E-08	1.29E-08	-0.932265	0.3785
PS(-1)	1.66E-08	2.21E-08	0.752167	0.4735
PS(-2)	-5.83E-09	2.25E-08	-0.259081	0.8021
PS(-3)	-4.83E-08	2.24E-08	-2.162239	0.0626
PS(-4)	5.30E-08	1.77E-08	3.000682	0.0171
C	0.038189	0.053496	0.713876	0.4956
R-squared	0.985261	Mean dependent var		0.023429
Adjusted R-squared	0.950256	S.D. dependent var		0.026494
S.E. of regression	0.005909	Akaike info criterion		-7.248821
Sum squared resid	0.000279	Schwarz criterion		-6.297247
Log likelihood	121.4835	Hannan-Quinn criter.		-6.957916
F-statistic	28.14638	Durbin-Watson stat		2.824278
Prob(F-statistic)	0.000025			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

3- تحديد فترات الابطاء المثلى :-

من خلال الشكل البياني (30) نلاحظ ان فترة الابطاء المثلى هي (4,4,4,4) بالاعتماد على معيار Akaike، ومن خلال النتائج الموضحة في الشكل التالي.

شكل (30) تحديد فترات الابطاء المثلى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

4-اختبار الحدود:-

يتضح من الجدول (22) إن قيمة F المحتسبة (4.89) وهي اكبر من الحد الأعلى البالغ (3.67)، عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% .

جدول (22)

اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الآجل بين المتغيرات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic : n=1000	
F-statistic	4.894391	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

5- الاختبارات التشخيصية

أ-الاختبار التسلسلي بين البواقي :-

يتضح من الجدول (23) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) و (Chi-Square)، (0.62) و(0.60) على الترتيب، أي هما غير معنويتان عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي .

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدرة العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

جدول (23) اختبار التسلسلي بين البواقي لمعدل التضخم

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.248451	Prob. F(1,25)	0.6225
Obs*R-squared	0.265686	Prob. Chi-Square(1)	0.6062

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ب- اختبار عدم ثبات او تجانس التباين

يتضح من الجدول (24) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) (0.75)، والقيمة الاحتمالية (Chi-Square) (0.55)، و هما غير معنويتان عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين أو عدم تجانس التباين .

جدول (24) اختبار عدم ثبات تباين أو تجانس التباين لمعدل التضخم

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.696411	Prob. F(19,8)	0.7550
Obs*R-squared	17.44979	Prob. Chi-Square(19)	0.5594
Scaled explained SS	1.632549	Prob. Chi-Square(19)	1.0000

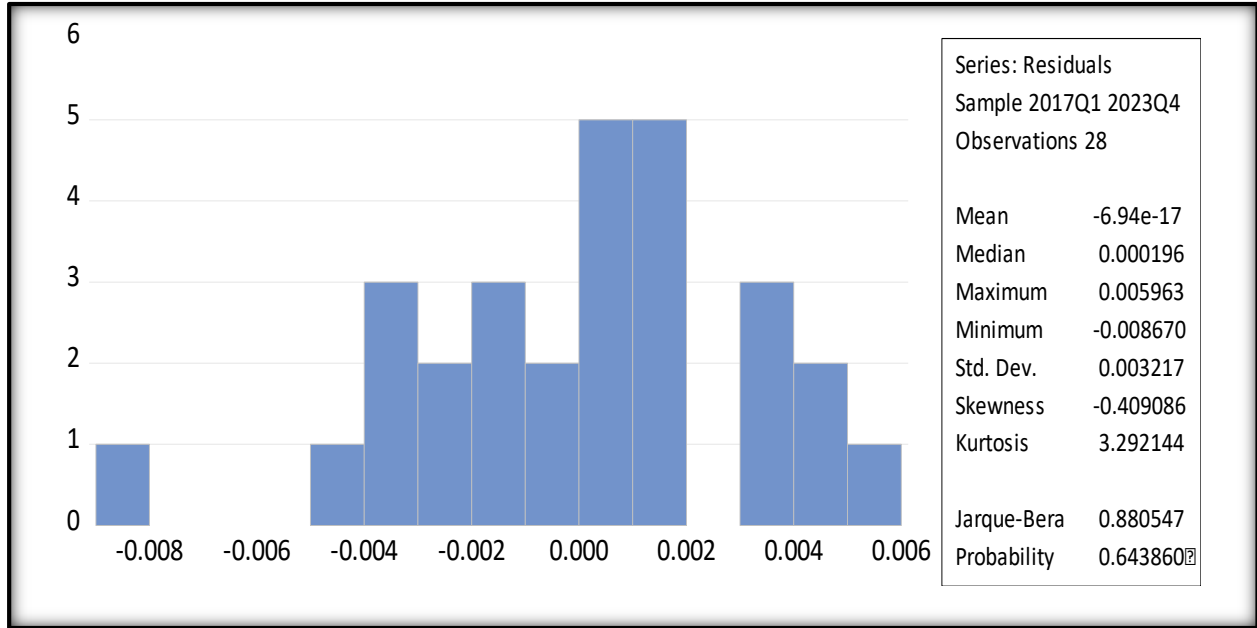
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

6- اختبار التوزيع الطبيعي

يتضح من الشكل البياني (31) ان القيمة الاحتمالية لمعامل جاركو بيررا بلغت (0.64) وهي غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدره العلاقة بين مديونية القطاع العائلي و مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

شكل (31) اختبار التوزيع الطبيعي (جاركو بيرا)

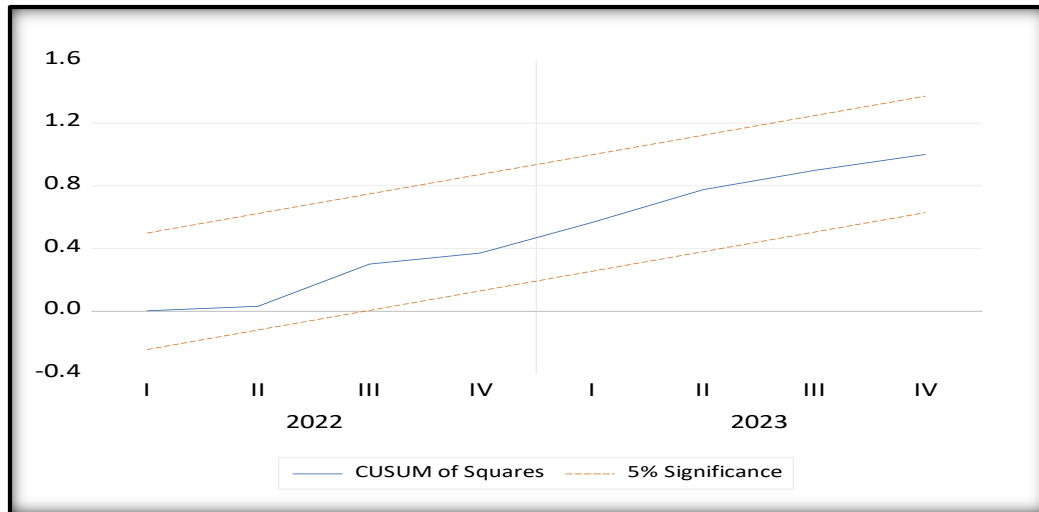


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

7- اختبار cusum of squares test

يتضح من الشكل (33) إن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود أو حدي القيم الحرجة وهذا يعني إن اختبار المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة (5%).

شكل (33) تراكم مربعات البواقي

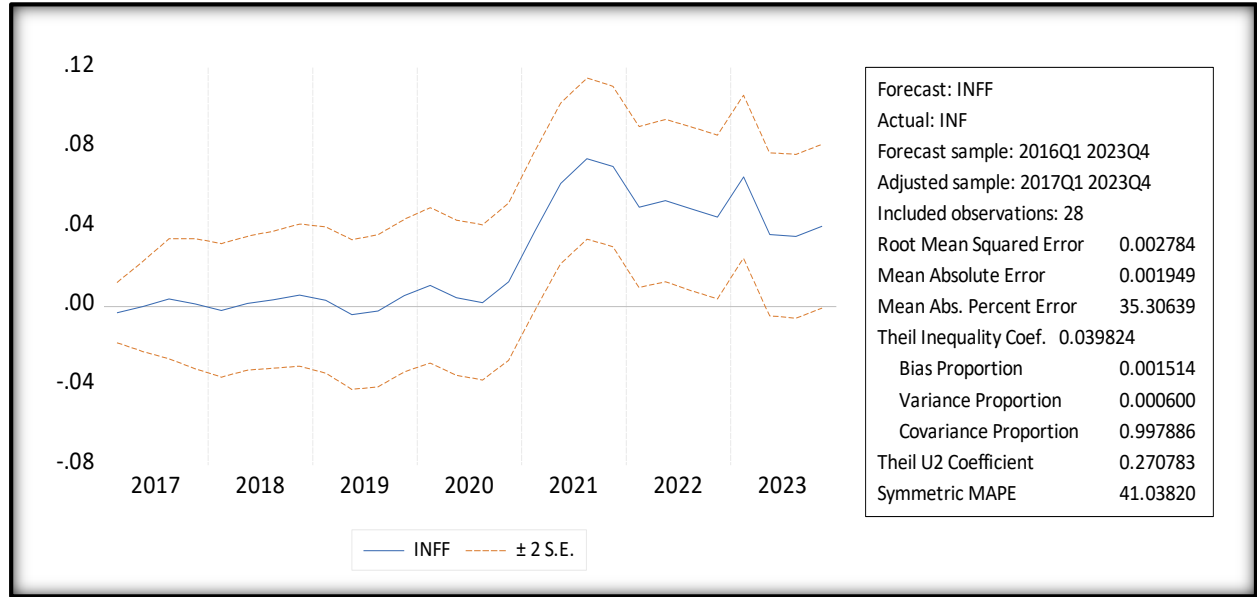


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

8- اختبار الأداء التنبؤي للنموذج

يتضح من الشكل البياني (38) ان قيمة معامل (Theil Inequality coef) (0.039) وهي قريبة من الصفر كما يتضح ان نسبة التحيز (0.0015) وهي قريبة من الصفر، ونسبة التباين (0.0006) وهي أيضا قريبة من الصفر ونسبة التغيرات (0.99) قريبة من الواحد الصحيح . وهذا يعني ان النموذج المقدر يمكن استخدامه لأغراض التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات اللازمة للسياسات الاقتصادية.

شكل (34) اختبار الأداء التنبؤي للنموذج



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

7 - تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

أ-تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ :-

يتضح من الجدول (25) ان المتغير (PI) لفترة سابقة وفترتين وثلاث فترات سابقة له اثر معنوي عند مستوى (1% ، 5% ، 1%) على التوالي وموجب في معدل التضخم أي بمعنى ان زيادة دخل الفرد يمكن ان تؤدي الى زيادة الطلب وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي سينعكس في المستوى العام للأسعار .

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدرة العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023)

كما يتضح ان (BT) لثلاث فترات زمنية سابقة له اثر معنوي عند مستوى (1%) موجب في معدل التضخم اذ ان الائتمان الموجه الى القطاع العائلي سيساهم في زيادة الطلب ومن ثم ارتفاع معدل التضخم .

ويتضح ان المتغير (PS) لثلاث فترات سابقة له اثر معنوي عند مستوى (1%) وسالب في معدل التضخم ومن الممكن ان يساهم الائتمان المقدم الى القطاع الخاص في الاجل القصير في زيادة الناتج ومن ثم انخفاض معدل التضخم .

ومن الجدول (25) نجد ان CointEq(-1) معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوي 5% الا انها اصغر من العدد واحد الصحيح وهذا يدل على سرعة التكيف بطيئة . وهذا يعود الى طبيعة العلاقة بين القطاع المالي ومعدل التضخم في العراق في ظل الاختلالات الهيكلية وعدم تكامل الأسواق .

جدول (25) تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لمعدل التضخم

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.177830	0.175575	1.012845	0.3408
D(INF(-2))	0.139746	0.150917	0.925978	0.3815
D(INF(-3))	-0.400588	0.133842	-2.992989	0.0173
D(PI)	1.59E-09	1.11E-09	1.435966	0.1889
D(PI(-1))	4.39E-09	1.30E-09	3.380618	0.0096
D(PI(-2))	3.69E-09	1.28E-09	2.888361	0.0203
D(PI(-3))	5.24E-09	1.36E-09	3.850516	0.0049
D(BT)	6.29E-10	1.38E-08	0.045525	0.9648
D(BT(-1))	1.14E-08	1.63E-08	0.696381	0.5059
D(BT(-2))	2.09E-08	1.57E-08	1.331162	0.2198
D(BT(-3))	7.76E-08	1.68E-08	4.606370	0.0017
D(PS)	-1.20E-08	8.17E-09	-1.467371	0.1805
D(PS(-1))	1.12E-09	1.01E-08	0.110491	0.9147
D(PS(-2))	-4.71E-09	9.93E-09	-0.474353	0.6479
D(PS(-3))	-5.30E-08	1.02E-08	-5.193632	0.0008
CointEq(-1)*	-0.086624	0.014297	-6.058707	0.0003

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ب - تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (26) ان المتغيرات (PI) و (BT) و (PS) ليس لها اثر معنوي على معدل التضخم في الاجل الطويل، وذلك يعني ان التغيرات في التضخم على المدى الطويل لا تفسرها التغيرات في مديونية القطاع العائلي ، وهذا يتوافق مع طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يتصف بمحدودية تأثير التغيرات في مديونية القطاع العائلي على معدل التضخم وارتباط الأخير بمتغيرات هيكلية أخرى مثل تغيرات أسعار

الفصل الثالث: المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية المقدرة العلاقة بين مديونية القطاع العائلي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2016-2023) النفط وتغيرات أسعار الصرف ، باعتبارها تمثل مرتكز اسمي للأجل الطويل في الاقتصاد العراقي .

الجدول (26) تقدير معالم الأجل الطويل لمعدل التضخم

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PI	-6.32E-09	3.78E-08	-0.167242	0.8713
BT	-8.48E-08	5.06E-07	-0.167644	0.8710
PS	4.04E-08	2.49E-07	0.162366	0.8750
C	0.440863	2.543056	0.173360	0.8667
EC = INF - (-0.0000*PI -0.0000*BT + 0.0000*PS + 0.4409)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12



الاستنتاجات

و

التوصيات



الاستنتاجات

اولاً : استنتاجات الجانب النظري

- 1- ان دور القطاع العائلي في النشاط الاقتصادي يعتمد في مصادر تمويله على الدين العائلي كلما كان الاقتصاد قائماً على المديونية من خلال سوق تمويل متطور و مستقر.
- 2- ان العلاقة النظرية بين الدين العائلي و الاستقرار المالي على المستوى الجزئي و الكلي تتوقف على طبيعة موقع القطاع العائلي في دورة الانفاق و الأهمية النسبية للدين العائلي في موازنة الاسر ، فكلما كانت تدفقات الانفاق العائلي تمول من مصادر الدين كلما كانت الأثر سلبي على مؤشرات الاستقرار المالي الجزئي و الكلي.
- 3- ان الازمات المالية التي كانت مصدرها سوق التمويل كان احد عوامل تولدها هو الدين العائلي و قنوات انتقاله الى الاستقرار المالي.
- 4- أن مديونية القطاع العائلي في العراق لا تؤثر كثيراً على استقرار الاوضاع الاقتصادية، كما أنها لا تشكل خطر حقيقي على الاستقرار المالي أو تؤدي إلى حدوث أزمة مالية لو كانت مرتفعة نسبياً وهو مؤشر إيجابي من إذ مخاطر مديونية القطاع العائلي مع ذلك، إلا أنه من المهم متابعة حجم الديون ومديونية هذا القطاع بانتظام للكشف المبكر عن أية تغيرات قد تستدعي اتخاذ تدابير وقائية.

ثانياً : استنتاجات الجانب العملي :

- 1- طبيعة العلاقة الإيجابية بين مديونية القطاع العائلي والانتان النقدي المقدم للقطاع الخاص تنعكس في تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير وذلك بسبب طبيعة الارتباط الإيجابي بين الانتان النقدي للقطاع الخاص والاستثمار والاستهلاك بصفتها المكونات الأساسية للإنفاق الكلي على الناتج .
- 2- ضعف تأثير مديونية القطاع العائلي من منظور دخل الأفراد من اجمالي الانتان النقدي على الناتج بسبب محدودية نسبة التغير في هذه المؤشرات الى التغير في الناتج وذلك لضعف العلاقة بين تطورات النظام المالي والناتج المحلي الإجمالي نتيجة تخلف القطاع المالي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .
- 3- تمثل العلاقة الإيجابية بين مديونية القطاع العائلي الى اجمالي الانتان النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الأمد الطويل ، ان الاستقرار المالي يدعم الاستقرار الكلي من خلال مؤشرات مديونية القطاع العائلي.

- 4- ان استقرار الاقتصاد الكلي بدلالة التضخم يتأثر بمؤشرات الاستقرار المالي بدلالة مديونية القطاع العائلي الى دخل الافراد والائتمان النقدي وذلك يبرهن على ان الاستقرار المالي يدعم الاستقرار الكلي بدلالة هذه المؤشرات .
- 5- انخفاض الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي في العراق، ويمكن للمصارف التوسع في منح القروض لهذا القطاع دون التأثير على الاستقرار المالي
- 6- تشير العلاقة العكسية بين تغيرات مديونية القطاع العائلي الى الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص والتضخم ، الى ان تطورات العمق المالي لا تؤثر بالاستقرار الكلي وذلك للطبيعة الخاصة بالاقتصاد العراقي الناتجة عن اعتماد التضخم على تغيرات الانفاق الكلي المستقل عن العمق المالي .
- 7- استطاع البنك المركزي العراقي تبني وتعزيز السياسات لتحقيق الاستقرار المالي من خلال تطبيق متطلبات بازل (III) و مجموعة التدابير أثرت إيجاباً على المؤشر الشامل للاستقرار المالي، رغم تفاوت قيم المؤشرات الفرعية الا ان المحصلة كانت لصالح تحسن قيمة المؤشر في نهاية المدة و ان انخفاض الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي في العراق، يشير الى امكانية المصارف التوسع في منح القروض لهذا القطاع دون التأثير على الاستقرار المالي.
- 8- انخفاض الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي في العراق، ويمكن للمصارف التوسع في منح القروض لهذا القطاع دون التأثير على الاستقرار المالي.
- 9- في مصر ساهم نجاح السياسات النقدية والرقابة الاحترازية على القطاع المصرفي في تهيئة بيئة مواتية لمنح الائتمان، وتعظيم قدرة الاقتصاد والنظام المالي على احتواء الصدمات المختلفة، مما حد من احتمالية ان تكون مخاطر نظامية تؤثر على استقرار النظام المالي مع تحديات أخرى مثل ارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة تغطية صافي الاحتياطات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل.
- 10- في مصر تشير العلاقة بين الدين العائلي و الاستقرار المالي الى ان هناك حيز مالي متاح للسلطة النقدية من خلال عدم وصول حجم الدين العائلي الى المستوى الذي يهدد الاستقرار المالي وفق المؤشرات المتاحة

التوصيات

- 1- زيادة مستويات الدين العائلي في العراق لتحفيز النمو الاقتصادي وفقاً للحيز المالي المتاح الذي ظهر من العلاقة المدروسة .
- 2- لابد من اتخاذ اجراءات متعددة لتعزيز التوعية المالية وتحفيز القطاع العائلي حتى يتمكن من ادارة ديونه بشكل مستدام.
- 3- الاهتمام برصد وتحليل حجم الائتمان المقدم للقطاع العائلي بوصفه جزءاً مهماً من استراتيجية السياسة النقدية والمالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي وتحقيق النمو المستدام.
- 4- بناء مؤشرات حيطة كلية للتحوط و الإنذار من ارتفاع معدلات ديون القطاع العائلي والتزامات السداد، لتحاشي زيادة المخاطر المالية والتوترات الاقتصادية.
- 5- اتباع السياسة النقدية اداة التحكم في كمية النقود في الاقتصاد ، للتأثير على مديونية القطاع العائلي والاستقرار المالي من خلال القنوات التي تتلائم مع مستوى تطور الجهاز المصرفي و سوق التمويل مثل قناة الائتمان بالاعتماد على تغيرات اسعار الفائدة او حجم الائتمان كونها الاكثر تأثيراً في حجم الدين العائلي في بلدان العينة .
- 6- في العراق احداث زيادة في القروض الممنوحة للأسر (الائتمان العائلي)، مع مراعاة الالتزام بشروط وإجراءات و ضمانات محددة تفرضها البنوك لإصدار الائتمان.
- 7- في الأردن لابد من اهتمام صناعات السياسات بتزايد مديونية الأسر الأردنية. لأنه قد يشكل مخاطر محتملة على النظام المالي.
- 8- في الأردن ضرورة التزام السلطات والمؤسسات المالية الأردنية بتعزيز المشهد المالي السليم والمستدام من خلال التحسن المستمر في نسبة القروض المتعثرة.



المراجع والمصادر



المصادر العربية

القران الكريم

أولاً : الكتب

- 1- أبو عريش ، وسيم ، القاموس الشامل في إدارة البنوك والنقود والمصارف الحديثة ، دار من المحيط الى الخليج للنشر والتوزيع ، 2016 ، .
- 2- احمد ، إبراهيم محمد ، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور النظريات والسياسات النقدية ، ط1 ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، 2019 ، .
- 3- الافندي ، محمد احمد ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط1 ، الأردن ، سنة 2018، .
- 4- الالفي ، احمد عبد العزيز ، الانتماء المصرفي والتحليل الانتمائي ،
- 5- الحوراني ، اكرم محمود وحساني ، عبد الرزاق حسن ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق ، سنة 2011 ، .
- 6- الخطيب ، فاروق بن صالح ، ودياب ، عبد العزيز بن احمد ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، سنة 2013 ، .
- 7- الدوري ، زكريا ويسرا السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان - الاردن، 2006.
- 8- شيخي ، طارق محمد ، الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، 2012.
- 9- صالح ، تومي ، مبادئ الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2010 .
- 10- عبد الحكيم ، منصور ، جنرالات المال والاقتصاد يحكمون العالم ، دار الكتاب العربي .
- 11- قناوي ، عزة ، اساسيات في النقود والبنوك ، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم ، مصر، 2005 .
- 12- نجا ، علي عبد الوهاب واخرون ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2014 .

ثانياً : الرسائل والاطاريح

- 1- الاسدي ، مروه علي نعمه عبد ، اثر الصدمات النقدية في الاستقرار المالي في اقتصادات مختارة ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، 2022 ، .
- 2- سالم ، عادل قائد فارح ، اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن – دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2001) ،رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة اليرموك ، الأردن ، سنة 2003،.

ثالثاً : البحوث والمجلات

- 13- احمد ، بسنت ماهر فضل ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف مربع كالدور دراسة حالة مصر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 37 ، العدد الثالث ، مصر ، 2023 .
- 14- احمد ، محسن إبراهيم ، اثر الائتمان الممنوح الى القطاع العائلي على الاستقرار المالي في العراق ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، 2023.
- 15- البدوي رضا ، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال المدة(1971-2020) باستخدام نموذج (ARDL) ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية –المعهد العربي للتخطيط - مصر، مجلد 25، العدد 1 ، 2023 .
- 16- بنون ، هشام بن عبد العزيز ، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في السوق المالية ، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات ، المجلد 3، العدد36، سنة 2022 .
- 17- الجابري ، قصي والزبيدي ، غيداء جعفر ، أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للفترة 1990-2010 ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 97 ، 2013.
- 18- جار الله ، رغد اسامة ودنون ، مروان عبد الملك ، قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 35، ملحق العدد، 114.
- 19- حسين ، علي عبد الزهرة وشومان ، عبد اللطيف حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 2013 .
- 20- خلف ، عمار حمد و رشيد ، عقيل محمد ، مديونية القطاع العائلي واثرها على الاستقرار المالي في العراق، البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، العدد 9 سنة 2021.

- 21- داود ، ابتهاج محمد رضا ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية ، مجلة دنانيز ، العدد الثامن.
- 22- الشربيني ، إبراهيم زكريا ، محددات الاستقرار المالي وكيفية قياسه ، مجلة التجارة والتمويل (CAF) المجلد 38 ، العدد 3 سبتمبر 2018 ، .
- 23- شناق ، جهرة ، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية – جامعة سطيف، الجزائر، المجلد، العدد 1، 2020.
- 24- الشوربجي ، مجدي ، أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد 8 ، العدد 2 ، سنة 2006 ، .
- 25- الشوربجي ، مجدي ، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا – مصر ، المجلد (5) ، العدد 6 ، 2009 .
- 26- صابر ، محمد عبد العليم و خليل ، منى علي ، اثر السياسة النقدية على تعزيز الاستقرار المالي في مصر خلال المدة (1990 - 2020) دراسة تحليلية قياسية ، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية ، المجلد 59 ، العدد السادس ، 2022 .
- 27- الصمدي ، فاطمة محمد امين ، المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل اثر الامية على الفقر في الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية اليمن، العدد 20 ، 2021.
- 28- صندوق النقد العربي ، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية ، تحديد حجم مديونية القطاع العائلي في الدول العربية واثرها على الاستقرار المالي ، سنة 2019.
- 29- طفاح ، احمد ، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي ، المعهد العربي للتخطيط ، 2005 .
- 30- عبيد ، رامي يوسف ، منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية ، صندوق النقد العربي ، قسم تطوير القطاع المالي ، الدائرة الاقتصادية الامارات ، 2020 .
- 31- عبيد ، رامي يوسف ، مؤشر الاستقرار المالي العربي ، صندوق النقد العربي ، الاجتماع السابع لمبادرة الإحصاءات العربية ، الامارات، 2020.

- 32- العميد ، علي عبد الرضا حمودي ، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالازمات ، (دراسة تطبيقية – حالة العراق) ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي ، .
- 33- غزغازي محمد ، دور اقتصاد المعرفة في دعم نمو قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال المدة 1990-2021 – دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ، مجلة الابداع – الجزائر ، المجلد 13 ، العدد 1 ، 2023 .
- 34- فارس ، ناجي ساري ، الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 التحديات والمعالجات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العراق ، المجلد 19 ، العدد 71 ، 2021.
- 35- قندوز ، عبد الكريم واخرون ، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية ، صندوق النقد العربي ، العدد 11 ، سنة 2022.
- 36- كامل ، رنا صباح ، نبذة عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) لإعداد القوائم المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاستثمارات ، العراق .
- 37- المحمدي ناظم عبدالله عبد ومحمد ، ماجد جاسم ، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمدة 1990-2015 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 9 ، العدد 17 ، 2017.
- 38- محمود ، زهرة هادي وبشا ، أكد سعدون ، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للحرارة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك ، مجلة زراعة الرافدين ، جامعة بغداد ، المجلد 40 ، العدد 4 ، 2012.
- 39- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة سنوية العدد رقم 1 ، 2016 .
- 40- النقار ، عثمان والعواد ، منذر ، استخدام نماذج (Var) في التنبؤ بدراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج وجمالي تكوين الرأس المالي في سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 28 ، العدد 2 ، سوريا 2012.

رابعاً : التقارير

- 1- البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الستون ، دائرة الأبحاث ، الاردن ، 2023 .
- 2- البنك المركزي الأردني ، تقرير الاستقرار المالي ، دائرة الاستقرار المالي ، الاردن ، 2021 .
- 3- البنك المركزي الأردني ، تقرير الاستقرار المالي ، دائرة الاستقرار المالي ، الاردن ، 2022 .

- 4- البنك المركزي الأردني ، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاستقرار المالي، الاردن ، 2017 .
- 5- البنك المركزي العراقي ، دائرة مراقبة الصيرفة ، قسم مراقبة المصارف التجارية ، العدد 420/2/9 ، سنة 2018 .
- 6- البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ،دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ،العراق ،2020 .
- 7- البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ،دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ،العراق ، 2022 .
- 8- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، النشرات الإحصائية ، مصر ، 2017 .
- 9- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، النشرات الإحصائية ، مصر لسنة 2018 .
- 10- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، النشرات الإحصائية ، مصر 2019 .
- 11- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، النشرات الإحصائية ، مصر 2020 .
- 12- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، النشرات الإحصائية ، مصر 2021 .
- 13- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، النشرات الإحصائية ، مصر 2022 .
- 14- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، النشرات الإحصائية ، مصر 2023 .
- 15- صندوق النقد العربي ، امانة فريق الاستقرار المالي ، تقرير الاستقرار المالي الموحد ، 2018.
- 16- صندوق النقد العربي ، امانة فريق الاستقرار المالي ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ، 2023.
- 17- صندوق النقد العربي ، امانة فريق الاستقرار المالي ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ، 2019،

المصادر الأجنبية

1. Bank for International Settlements , **Private sector debt and financial stability** , Report prepared by a Working Group co-chaired by Roong Mallikamas (Bank of Thailand) and Benjamin Weigert (Deutsche Bundesbank) , May 2022 .
2. Bank of Thailand , **Sustainable Solutions to Thailand's Household Debt Problems** , Directional Paper on Financial Landscape February 2023 .

3. Brigid Francis-Devine , **Household debt: statistics and impact on economy** ,House of Commons Library , 14 August 2023 .
4. Brigid Francis-Devine , **Household debt: statistics and impact on economy** ,The House of Commons Library , 29 May 2024 .
5. Bruno Albuquerque and Georgi Krustev , **Debt overhang and deleveraging in the US household sector: gauging the impact on consumption** , European Central Bank Working Paper 1843, August 2015 .
6. Claudio Borio ,**Towarrds a Macroprudential Framework for Financial Supervision and Regulation** , Bank for International Settlements , Monetary and Economic Department , Switzerland ,Bls Working Papers No128 , February ,2003.
7. Don Nakornthab , **Household Indebtedness and Its Implications for Financial Stability** , The South East Asian Central Banks Research and Training Centre Kuala Lumpur, Malaysia ,2010 .
8. Emad M., Sarhan, Ahmed and Ejiogu, Amanze (2020) **Egyptian budgetary responses to COVID-19 and their social and economic consequences**. Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management .
9. Eurofound , **Household over-indebtedness in the EU: The role of informal debts**, Publications Office of the European Union, Luxembourg ,2013 .
10. Frederic S. Mishkin ,**Financial Policies and the Prevention of Financial Crises in Emerging Market Economies** ,Policy Research Working Paper ,The World Bank Financial Sector Strategy and Policy Department October 2001 .
11. Frederic S. Mishkin, **The Causes and Propagation of Financial Instability:** Federal Reserve Bank, Proceedings - Economic Policy Symposium - Jackson Hole Federal Reserve Bank of Kansas City ,1997 .
12. Frederick S. Mishkin, Monetary Transmission Channels: **Lessons for Monetary Policy**, National Bureau of Research Working Paper No. 5464, Federal Reserve Bank of New York, February 1996 .

13. Garry Schinasi , **Defining Financial Stability, International Capital Markets Department**, IMF Working Paper ,2004 .
14. Gregory H. Bauera and Eleonora Granzier, **Monetary Policy, Private Debt and Financial Stability Risks**,2016 .
15. IMF Committee on Balance of Payments Statistics‘ **The Use of Balance of Payments Statistics in the Determination of Monetary and Fiscal Policy** , Canberra, Australia, October 21–25, 2002 .
16. James D. Hamilton , **Why You Should Never Use The Hodrick-Prescott Filter** , Nber Working Paper Series, National Bureau Of Economic Research ,2017 .
17. Jana Kask, **Household Debt and Financial Stability**, Kroon & Economy No 4, 2003.
18. John Chant , Alexandr aLai , MarkIlling , and Fred Daniel, **Essays on Financial Stability**, BankofCanada,2003 .
19. Jonathan Kearns , and others , **How Risky is Australian Household Debt** , Financial Stability Department Reserve Bank of Australia , Research Discussion Paper 2020 .
20. Lisa Kristine Reiakvam and Haakon Solheim , **Comparison of household debt relative to income across four Nordic countries** , Norges Bank Financial Stability, Macprudential, 2013 .
21. Lotte Schou-Zibell , and Others , **A Macprudential Framework for Monitoring and Examining Financial Soundness**, Asian Development Bank , Working Paper Series on Regional Economic Integration, March 2010 .
22. Madhavi Sethi, Department Of Management Studies, **Structure of Indian Financial System**, Uttarakhand Open University,2023 .
23. Magdalena Petrovska and elena mucheva Mihajlovska, **measures of financial stability in Macedonia, journal of central banking theory and practice**, Macedonia, issue 3, 2013 .

24. Michal Krumer-Nevo, and others , **Debt, Poverty, And Financial Exclusion**, Journal of Social Work · May 2016 .
25. Money Management International, **Managing Debt to Improve Your Mental Wealth** – An electronic book from MoneyManagement.org , Copyright 2013 .
26. Muhammad Fitri Rahmadana , and Others , **Analysis of The Effect of Gross Domestic Product, Exchange Rate, and Inflation on Balance of Payments in Indonesia** , Advances in Social Sciences Research Journal – Vol.6, No.10,2019 .
27. Narayan , s. **Estimateing Income and Price Elasticities of imports for Fiji in Aco integration Framework** , Econmic research journal vol.22,2005 .
28. OECD Factbook: **Economic, Environmental and Social Statistics**, OECD Publishing, Paris , 2015-2016 .
29. Oliver Valins , **When Debt Becomes a Problem**: Strategic Social Policy Group, Ministry of Social Development, New Zealand ,2004 .
30. Ostrovska Natalia, **Credit: Essence, Principles And Functions** , Black Sea Economic Studies , January 2021 .
31. Owen Evans , and Others , **Macprudential Indicators of Financial System Soundness** , International Monetary Fund , Washington, April 2000 .
32. Paresh Kumar Narayan, **Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration**: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04 .
33. Peter J. Morgan and Victor Pontines, **Financial Stability and Financial Inclusion**, Asian Development Bank Institute,2014 .
34. R. Santos Alimi, **ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy**, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014 .

35. Rabi N. Mishra and Other , **Operationalising Financial Inclusion Index as a Policy Lever: Uttar Pradesh (in India)-A Case Study** , Journal of Mathematics and Statistical Science, Reserve Bank of India , 2015 .
36. Ragui Assaad and others , **is the egyptian economy creating good jobs?** job creation and economic vulnerability from 1998 to 2018 , economic research forum , working paper no. 1354 , October .
37. Ratna Sahay and others, **Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets**, I M F, 2015 .
38. Reham M. Hafez , **A Methodical Plan Towards Smart Economy in New Egyptian Cities**, Housing & Building National Research Center (HBRC), Egypt,2020 .
39. Reserve Bank of New Zealand , Bulletin Volume 77, No. 4, October 2014 .
40. Robert Heinlein , **Significance of Financial Stability in Economy**, Journal of Stock & Forex Trading,2022 .
41. Rodrigo Cifuentes and Felipe Martínez , **Over-indebtedness in Households: Measurement and Determinants** , Working Papers of the Central Bank of Chile ,2020.
42. Saed Khalil and Michel Dombrecht, **The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation**, Pma Working Paper,2011 .
43. Samer A.M. AL-Rjoub , **A financial Stability Index for Jordan** , Journal of Central Banking Theory and Practice, 2021 .
44. Seonglim Lee and others , **The Effect of Family Life Cycle and Financial Management Practices on Household Saving Patterns**, Journal of Korean Home Economics Association English Edition : Vol. 1, No. 1, December 2000 .
45. Shadieva GM. **The concept of the family economy and its development**, New Century Innovations Magazine, Volume 32 - 20_Issue-3_January_2023 .

46. Tommaso Padoa Schioppa , **Central banks and financial stability**: exploring a land in between Second ECB Central Banking Conference, “The transformation of the European financial system”, 24 and 25 October 2002 .
- 47.V. Basil Hans, **The nature and relationship between money and credit**, Social Science Research Network article, 2024, February 22 .
48. Wayne State University, Gerontology Institute, **A Practical Guide to Understanding the Ins and Outs of Credit** Use and Abuse,2012 .
49. Wei Ding, Ilker DomaV , Giovanni Ferri , **Is There a Credit Crunch in East Asia?**, Policy Research Working Paper, The World Bank East Asia and Pacific Region,1998 .
50. Wimboh Santoso and Made Sukada , **Risk profile of households and the impact on financial stability** , Bank Indonesia .
51. Yunus, D.; Muslimin, JM. **Debt in The Perspective of Islamic Law**. Jurnal Syarikah: Jurnal Ekonomi Islam , 2020 .

Abstract

The research deals with studying the problematic relationship between household sector indebtedness and financial stability by studying the facts provided by economic theory, research and studies, and then studying the case of (Iraq, Egypt and Jordan) by collecting and analyzing facts and data related to the studied variables. The research problem is represented by the question of the impact of household sector indebtedness on financial stability in the sample countries. The research hypothesis is that the developments of financial globalization and financial openness have exacerbated systematic and irregular economic shocks, which made financial stability conditions more sensitive to developments in the size of household sector indebtedness. The research adopted the deductive approach, and through collecting and analyzing economic facts and related historical data, in addition to adopting the inductive approach by setting hypotheses between the studied relationships, and measuring and analyzing the relationship between the variables using statistical and standard analysis tools. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the weak impact of the family sector's indebtedness on financial stability due to the limited size of bank financing for the family sector and the structural imbalance in the relationship between family spending and bank credit, and the weak capabilities of the private sector to access and employ financing. The most prominent recommendations were the necessity of adopting an economic policy to enhance the role of the family sector in economic growth by increasing the credit provided to the family sector that enhances economic growth and according to family debt levels that are consistent with the requirements of sustainable financial stability.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Karbala
College of Management and Economics
Department of Economics
Graduate Studies



HOUSEHOLD SECTOR INDEBTEDNESS AND ITS
EFFECT ON FINANCIAL STABILITY INDICATORS
FOR A SAMPLE OF SELECTED COUNTRIES

A thesis submitted to the Council of the College of Administration and
Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for
obtaining a master's degree in economic sciences

Submitted by the student

Ali Jawad Kazim Al-Kerety

Supervised by

Prof. Dr

Hashim Marzoog Ali Al Shamari

1446H

2025 A